

مثنى أمين نادر

قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية

(القضية الكردية نموذجاً)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

منشورات
مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
السليمانية ٢٠٠٣

- < قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية
- < مثنى امين نادر
- < الطبعة الاولى
- < السليمانية ٢٠٠٣
- < منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
- < رقم الايداع: ٧٤ لسنة ٢٠٠٣
- < رقم الايداع في مكتبة المركز: ٣/١٨/٤

المقدمة

تحدث علماء السياسة عن بعض العوامل المشتركة بين مجموعة من الناس مثل : (اللغة، الدين، الأرض، التاريخ المشترك) والتي تجعلهم يشعرون بالخصوصية والتميز من الآخرين، وهكذا يعتبرون قومية خاصة، و اختلفوا في تقدير أهمية تلك العوامل و أولويتها في تشكيل شخصية تلك الإثنية، ولكن يكفي أن تشعر مجموعة من الناس بوجود صلات خاصة وروابط متميزة فيما بينها لكي يمكن اعتبارهم قومية خاصة بغض النظر عن المكون الأساسي لذلك الشعور.

من خلال القاء نظرة سريعة على خريطة العالم الإثنية والقومية نلاحظ أن عددا قليلا جدا من الدول تتمتع بوحدة إثنية، وأن الشعوب في داخل تلك الدول موزعة على قوميات مختلفة، وعندما تختفي العدالة بين تلك الشعوب في تقسيم الثروة والسلطة، وتحارب بعضها خصوصيات و هوية البعض الآخر ينشأ في ذلك الوقت ما يعرف بالمشاكل العرقية أو القومية والتي تفتك بكثير من دول العالم.

إن علم العلاقات الدولية معني بدراسة هذه الظاهرة من ناحية أثرها على السياسة الخارجية للدول و أثرها على العلاقات الدولية بما فيها من معاهدات وتحالفات وهياكل ونسق وحروب ونزاعات... الخ كما أن هذا العلم معني بدراسة حركات تحرر تلك الشعوب الثائرة باعتبارها لاعبا و فاعلا مهما في مسارات العلاقات الدولية وطرفا في رسمها وتغيير مجراها. وهذا الباب من علم العلاقات الدولية من أهم الابواب لأن الإرث الاستعماري، والتنوع العرقي الهائل في دولنا، وغياب الديمقراطية والحريات، قد جعل دول العالم الثالث تدفع ضرائب باهضة من أرواحها وأموالها واستقرارها وطمأنيتها نمتا للنزاعات العرقية والمشاكل القومية الامر الذي يدعو الباحثين بالمحاج لتكثيف الجهود في مثل هذه الدراسات التي تتناول هذا الأمر.

وبالنسبة لهذا البحث فإن الباحث اختار القضية الكوردية من بين القضايا العرقية الكثيرة الموجودة في الدول الإسلامية والعالم الثالث عموماً، وذلك لأهميتها التي تظهر في النقاط التالية:

١- الشعب الكوردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتيكياً، وله أهمية بالغة في الاستراتيجية الدولية قديماً وحديثاً.

٢- الشعب الكوردي موزع بين أربع دول (العراق- تركيا- إيران- سوريا) لكل دولة أهمية خاصة وموقع بارز في العلاقات الدولية لأكثر من سبب، وهذه القضية تتعلق بالأمن القومي والتكامل الوطني والاستقرار السياسي لهذه البلاد وشعوبها المختلفة (العرب- والفرس- والترك والكرد)، وتشكل هذه الشعوب النواة الحية والفاعلة للشعوب المؤثرة في هذا الجزء الكبير والحساس من العالم.

٣- الثورة الكوردية عمرها أكثر من مائة عام، ولا زالت حية ومستمرة في شكل حركات و أحزاب منظمة وعلى درجة عالية من الكفاءة والقدرة السياسية والتعبئة العسكرية وال جماهيرية في وجه تلك الحكومات التي لم تتمكن لحد الآن من استيعاب الحقوق المشروعة للشعب الكوردي، ووضعها في أطر دستورية والالتزام بها، ويعني استمرار الثورة استمرار تأثيرها على العلاقات الدولية و السياسة الخارجية لكل دولة.

مشكلة البحث

إن السياسة الخارجية للدول والعلاقات الدولية تتأثر بالكثير من العوامل ومن أبرز تلك العوامل عامل التنوع العرقي والقضايا القومية والحركات السياسية للإثنيات التي تطالب بحقوقها من الدولة التي تحكمها، ومن هذه القضايا والحركات الحركة التحررية الكوردية، وقضية الشعب الكوردي ودوره في رسم العلاقات الدولية في المنطقة التي فيها وعلى هذا يمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما هي القومية؟ وما هو مفهومها السياسي والثقافي؟

٢- ماهي القضية الكوردية وكيف نشأت؟

٣- كيف أثرت القضية الكوردية والى أي مدى في العلاقات الدولية لدول الإقليم - التي تقتسم كوردستان الآن- بشكل عام، وفي العلاقات الدولية للعراق بشكل خاص؟

فرضية البحث

إن القضايا الإثنية هي من بين أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، و إن قضية الشعب الكوردي كقومية موزعة بين تركيا وإيران و العراق وسوريا هي من أبرز وأقوى العوامل التي ساهمت في رسم ملامح العلاقات الدولية لدول المنطقة بأسرها، وأن استقرار المنطقة واتجاهها للتكامل والتعاون مرهون بحل هذه القضية بشكل عادل يرضي الاطراف جميعا.

أهمية البحث

١-على المستوى النظري يساهم البحث في إغناء وتعميق مباحث (القوميات والعلاقات الدولية)، وهو موضوع بالرغم من أهميته فأن هناك شحا وندرة واضحة في مراجعه وبحوثه، كما ان البحث يساهم في تجلية القضية الكوردية تحديدا وهي قضية هامة للغاية.

٢-على المستوى العملي والتطبيقي فإن البحث يعين متخذ القرار في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية على التعامل العميق والصحيح مع مشاكل القوميات وثوراتها وحقوقها لتوظيفها في اتجاه إغناء وتقوية العلاقات الدولية بدل إن تتحول الى بؤرة استنزاف داخلي وتوتر خارجي، ومدخل للتدخلات الاجنبية.

منهج البحث

يستعين البحث بالمنهج التاريخي التحليلي في سرد الاحداث التاريخية وتحليلها سياسيا وبيان ترابطها و علاقتها بالموضوع الاصلي المبحوث عنه، والسعي لبلورة رؤية واضحة عنه تؤدي الى وضعه في إطار علمي.

تقرير البحث ومحتوياته

يتناول البحث في الفصل الاول والذي هو الإطار النظري للبحث جملة مسائل هي:

١-تعريفات أساسية للقومية، والأمة، والإثنية، والعرقية، وناقش التعريفات المختلفة ويختار الراجع.

٢-يعرض ويشرح أبرز النظريات الفلسفية التي فسرت ظاهرة القومية، وتطرق لعوامل نشأة وتكون الأمم وفصل القول في تلك العوامل ايضا، كما تطرق الفصل الى النزعة العنصرية التي تتسبب في بروز ثورة القوميات.

٣-يتناول خريطة الجغرافيا الإثنية في العالم، و نماذج من مشاكل القوميات وأثرها على العلاقات الدولية والعلاقة بين الأقليات والاستقرار السياسي، و عوامل انفجار قضايا القوميات في العالم الثالث تحديدا. وتناول البحث في فصله الثاني قضية الشعب الكوردي ويتحدث عن امور منها:

١-أصل الشعب الكوردي، ولغته، وجغرافية كوردستان، وعدد الكورد، و نبذة عن تاريخه السياسي.

٢-بداية ظهور القضية الكوردية والاسباب التي دعت لتقسيم كوردستان بين هذه الدول، وعوامل بلورة الوعي القومي عند الشعب الكوردي.

٣-الثورات التي قام بها الكورد، وهدفه من تلك الثورات و الانتفاضات، والنتائج التي حققتها.

٤-القضية الكوردية في القرن العشرين، وأوضاع الكورد السياسية الان داخل الدول التي يعيش فيها.

كما انه قد تم تخصيص الفصل وهو الفصل التحليلي و الاستنتاجي للربط بين طرفي البحث و هما العلاقات الدولية والقضية الكوردية، وبين فيه الباحث المسائل الاتية:

١-الاسباب التي جعلت القضية الكوردية عاملا هاما في رسم العلاقات الدولية في المنطقة، وهي ثلاثة أنواع:
أ-أسباب ترجع للقضية والشعب الكوردي.
ب-أسباب ترجع لطبيعة الأنظمة الحاكمة.

ج- أسباب ترجع لأستراتيجية كوردستان والمنطقة عموماً.

٢- تم التطرق بتفصيل الى الاشكال والمداخل التي تؤثر على القضية الكوردية من خلالها على العلاقات الدولية كالتأثير في السياسات الداخلية وتغيير الحكومات، والحروب والنزاعات، وإيجاد التحالفات، وقضايا حقوق الانسان وأثرها في عزل الدول والضغط عليها.

٣- القضية الكوردية وأستراتيجيات الدول المختلفة مثل أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق، واسرائيل، و الدول العربية ومصر، والسياسات المختلفة لتلك الدول ازاء القضية ومحاولات توظيفها لتنفيذ سياستها الخارجية.

٤- القضية الكوردية والعلاقات الايرانية- العراقية وفصل هذا المبحث القول في جذور وأسباب الصراع بين البلدين، وموقع القضية الكوردية من الصراع بينهما، ومدى أثرها على عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وأثرها أيضاً في اندلاع الحرب الايرانية العراقية التي استمرت ثمان سنوات ولا زالت آثارها باقية بل هي في حالة توقف وهدنة ولم تنته تماماً.

ويتناول الباحث في (الخاتمة) جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم توصل اليها من خلال مناقشة مباحث البحث وفصوله المختلفة.

الفصل الأول

القوميات والعلاقات الدولية

المبحث الأول

تعريفات أساسية

(القومية - الأمة - الإثنية - العرقية)

المطلب الأول

تعريفات مختلفة وملاحظات عليها

من أجل الوصول الى تعريف للقومية يكون جامعاً مانعاً لابد بادئ ذي بدء من الاقرار بأن تعريف القومية فيه غموض واضح، ويتضارب فيه الآراء ووجهات النظر، وذلك لعدة أسباب وبعد ذلك نورد تعريفات متعددة من مداخل مختلفة لكي نخلص الى تعريف أدق أما أسباب الاختلاف في التعريف فهي:

- ١- القومية ظاهرة اجتماعية، ومن شأن اغلب المصطلحات الاجتماعية أن تختلف فيها الرؤى والآراء، وذلك لأنها تصاغ في مجتمعات متباينة تعبر عن تجارب مختلفة، ولا تعبر عن حقائق متطابقة تماماً وذلك لأن الامور الاجتماعية المعنوية ليست كالأمور المادية الطبيعية التي تتفق حقائقها مع اختلاف الزمان والمكان، فالثورة مثلا في علم الاجتماع تختلف عن البرودة مثلا في علم الطبيعة، وقد توصل العلماء الى قوانين ثابتة بشأن البرودة ودرجاتها وهذه القوانين لا تختلف من بلد لبلد، لكن للثورة مفهوم واسع ومتعدد الجوانب ولا تخضع لقوانين ثابتة حتمية، وتختلف من مجتمع لمجتمع.
- ٢- المصالح السياسية وتضاربها واختلاف أحوال البلدان التي نشأ فيها أصحاب التعريف، فليس من الطبيعي أن يعتبر المفكر الأمريكي وحدة الاصل الجنسي واتحاد العنصر عاملاً أساسياً في تكوين الأمة أو القومية، لأن الأمريكيين ينتمون الى أعراق بشرية متعددة، فهم خليط من أجناس كثيرة، كما انه ليس من الطبيعي بالنسبة للمفكر الانجليزي أن يتخذ من

الوحدة الجغرافية ومن الوطن العامل الاول في نشوء القومية وتحديد مفهومها، وعلة ذلك أن الوطن الانجليزي أوسع من حدود الجزر البريطانية، اذا هؤلاء المفكرون يعبرون عن تجاربهم الخاصة، ويعولون في تعريف القومية على العوامل الظاهرة البارزة في تاريخ حياتهم، وينحازون لقضاياهم وأوضاعهم حتى وإن جانبوا في أبحاثهم المنطق وحقائق الامور.

٣- المذاهب الايديولوجية واختلاف النظريات، وهذا له دور كبير في تباين التعريفات لأن المذاهب الايديولوجية تحدد للانسان رؤيته للأشياء الى حد كبير، وتحكم طبيعة هذه الرؤية و زاوية النظر للأشور والمقائيق، فالشيوعي لا يمكن أن يعتبر العامل الاقتصادي عاملاً غير أساسي في تكوين القومية، وهو يرى أن التاريخ كله يفسر بهذا العامل، وستتناول بالتفصيل النظريات المتعلقة بنشأة الامة لاحقاً.

٤- اختلاف الباحثين حول عوامل تكوين القوميات، وطالما أن الباحثين غير متفقين على تلك العوامل، فطبيعي أن لا يتفقوا على تعريف هذا الذي يختلفون في تحديد العامل الاساسي في تكوينه. بعد سرد العوامل المؤدية لاختلاف الباحثين والمدارس حول القومية ومفهومها نأتي الى سرد بعض تلك التعريفات.

لقد تطرق الكثير من علماء السياسة الى تعريف ظاهرة الامة أو القومية عند حديثهم في كتب النظم السياسية- عن مكونات الدولة، كذلك فعل علماء الاجتماع السياسي، وعلماء الانثروبولوجيا والاثنولوجيا وعلماء الجغرافية البشرية، وعلماء الدين والفلسفة، وعلماء اللغة والأدب والتاريخ كل حسب مدخله الخاص ومن زاوية تعلق الامر بعلمه وتخصصه. وفيما يلي نسرد بعض هذه التعريفات لنخلص من خلالها الى بلورة تعريف أو رؤية أكثر دقة ووضوحاً.

عرفت الموسوعة البريطانية القومية بأنها: "حالة عقلية يكون فيها الولاء الاسمي للفرد واجبا للدولة القومية"^١ أو "الموقف الذهني الذي يحس من خلاله الفرد ان دولة الامة هي عظم الولاء العلماني الاسمي".

^١ زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، (بيروت: معد الانماء العربي، ص ١٠٨٢)

وتنقل الموسوعة الفلسفية العربية مجموعة من التعاريف منها: تعريف ب.ك. جوخال GOKHAL: الأمة تمثل كل الشعب أو أكثرته الساحقة في الدولة تجمع قوة عاطفية وسياسية تعرف بالقومية^٢ وعند فريدمان وأ. ه. هاولي الأمة هي: مجموعة كبيرة من الناس تعايشت على أرض واحدة، مكونة لنفسها كياناً متكاملًا وهي ذات تنظيم تتحدد معالمه وتحكم وتصان من خلاله التوكيل الممنوح للسلطة السياسية المركزية^٣ ويلاحظ على ما سبق من التعريفات أنها تخلط بدرجات متفاوتة بين الدولة والأمة كأنها تعتبر وجود الدولة شرطاً في وجود الأمة، وأن الأمة تنشأ بعد تكون الدولة وتشكلها، وفي أحسن الفروض أنها تتحدث عن الأمم التي كونت دولة وبالتالي فهذه التعريفات قاصرة لأمور منها:

١- أن هناك فرقاً بين الدولة والأمة، والأمة تسبق الدولة في النشأة والتكون غالباً، وأن الدولة تنشأ بقرارات سياسية سريعة أحياناً واستجابة لظروف وطوارئ معينة، ولكن الأمة تنشأ عبر تحولات تاريخية طويلة الأجل ومن خلال تزاوج وتداخل وتضافر عمليات وعوامل كثيرة ومعقدة عبر حقب زمنية طويلة.

٢- أن هناك فرقاً بين الشعب والأمة كما أن هناك فرقاً بين الوطنية والقومية، فالشعب هو مجموع السكان الذين يعيشون تحت ظلال دولة وكيان سياسي معين عنده جغرافية واضحة، ولكن الأمة قد يتطابق مفهومها مع مفهوم الشعب وغالباً ما تكون الأمة موزعة بين أكثر من دولة أو لا يوجد لها كيان سياسي أصلاً.

وكذلك الفرق بين القومية والوطنية فكلاهما عاطفة شعورية ونوع من الولاء للقوم الذي ينتسب إليه، أما الوطنية فهي الولاء للوطن: الأرض و الدولة التي عليها، و الاوطان و الدول نتاج بشري، للإنسان أن يغيرهما بصرف النظر عن سهولة التغيير أو صعوبته.

^٢ حسب ترجمة فضل، اسماعيل حسين في بحثه، المشكلة الكوردية في العراق، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية في جامعة الخرطوم، ص ٤٩، حيث يرى أن ورود كلمة (العلماني) في التعريف ليس إلا لأن الدولة القومية في أوروبا نشأت على انقاض الدولة الدينية، وأن العلمانية ليست من لوازم تعريف القومية.

^٣ الموسوعة الفلسفية العربية (المرجع السابق) ص ١٠٨٣.

^٤ المرجع نفسه، ص ١٠٨٣.

ووقع (ادوار مكنال بيرنز) في الخطأ والمخلط نفسه عندما ذهب الى أن (التاريخ المشترك، والتطلعات المشتركة في المستقبل أو الاعتقاد في وحدة المصير أهم العناصر في تكوين الأمة و بها يمكن تفسير كون بلجيكا وسويسرا وكندا أمماً^٥، و واضح أنه لا توجد قومية كندية أو سويسرية... ويكفي للدلالة على ذلك الصراع الفرنسي الإنجليزي الموجود في (كيوبك) في كندا^٦ فهذه الكيانات دول تضم قوميات مختلفة تشعر كل منها بالتميز والاستقلال ثقافيا واجتماعيا وحيانا سياسيا.

و هناك تعريفات أخرى أعطت معاني جانبية للقومية فبدلاً من أن تكون القومية (مجموعة بشرية) قبل أي وصف آخر نراها تصرف للاطلاق على أمور هي من لوازم القومية وتوابعها مثل التعريفات التالية:

أ- يقول جيون بليميناتز J.Plamenatz القومية : هي الرغبة في المحافظة على الهوية القومية أو الثقافية لشعب أو تعزيزها، عندما تكون هذه الهوية في خطر، أو الرغبة في تحويلها، أو حتى خلقها عندما يكون هناك شعور بأنها عاجزة أو قاصرة.^٧

ب- يقول آخر "القومية هي برنامج أو مثل أعلى يقوم على الوعي بالأمة".^٨

ج- تعريف الموسوعة الفلسفية العربية: القومية: هي مجموع الخصائص المعبرة عن وجود أمة، وهي أيضاً حركتها السياسية والثقافية، المعبرة عن القطاعات ذات المصلحة فيها بالوحدة إزاء الخطر الخارجي، أو مخاطر الاستبداد الداخلي، وفي سبيل تطوير هذه الوحدة، وتقدم هذه الأمة.^٩

^٥ ادوارد، مكنال بيرنز أفكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر، بدون ناشر ولا تاريخ، ص ٣٤٧.

^٦ سيأتي شرح مختصر لهذه القضية لاحقاً.

^٧ الموسوعة الفلسفية العربية، (مرجع سابق)، ص ١٠٨٢.

^٨ المرجع نفسه، ص ١٠٨٢.

^٩ المرجع نفسه، ص ١٠٨٢.

وعند أخضاع هذه التعريفات لشروط الحد المنطقي والتعريف الذي لا بد أن يكون جامعا لأجزاء الشيء مانعا لدخول غيره فيه، بعيداً عن الحشو والارتجال والانشاء، نلاحظ أن القومية عرفت بـ (الرغبة) وفي الثانية عرفت بأنها (برنامج أو مثل أعلى)، وفي الثالثة بأنها (مجموع الخصائص). وبديهي أن الأمرين الأولين هما من لوازم القومية وليس من مكوناتها، وأن القومية هي قبل كل شيء (مجموعة من البشر) عندها مجموعة من الخصائص، وليست القومية هي (مجموع الخصائص) كما ذهب التعريف الثالث الذي هو أكثر قرباً من الحقيقة من التعريفين الأولين وإن كان لا يخلو من غموض وإنشائية.

ولعل التعريفات التي ركزت على بيان أركان القومية المؤسسة لها هي أكثر التعريفات دقة وكذا تلك التي عرفت القومية من منظور الاقلية السياسية والثقافية وهذه بعض تلك التعريفات:

يعرف العميد (هوريو) في كتابه^{١٠} (موجز القانون الدستوري) عن الأمة أو القومية بقوله :

"إنها مجموعة من الأفراد يقيمون على بقعة محدودة من الأرض، وتجمع بينهم رابطة روحية يكون من شأنها أن توثق الوحدة فيما بينهم" و يرى الدكتور ثروت بدوي أن الأمة هي : "مجموعة من الأفراد استقروا على إقليم معين ، و تجمع بينهم الرغبة المتبادلة في العيش سوياً ... وقيام الشعور لديهم بارتباطهم بمصالح عليا واحدة هو الذي يدفعهم إلى الاتحاد في جماعة واحدة، تنسيقاً للجهود المشتركة بما يحقق مصلحتهم العامة على خير وجه"^{١١}

ونحا نحوه الدكتور محمود عاطف البنا الذي قال أن الأمة: "مجموعة بشرية تجمعها روابط مختلفة، مادية وروحية، كوحدة الأرض والاصل، والدين واللغة، والعادات والتقاليد، وغير ذلك من الروابط التي تجعل منها وحدة اجتماعية

^{١٠} نقلا عن ليلة ، محمد كامل، النظم السياسية الدولة والحكومة، (القاهرة: دار الفكر العربي ، ١٩٧١ ، ص ٤٣)

^{١١} بدوي، ثروت، النظم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٩).

لها كيانها الذاتي الذي يميزها عن غيرها من الجماعات القومية، ويخلق لدى أفرادها الاحساس بانتمائهم إلى هذه الوحدة الاجتماعية".^{١٢} تحت مسمى الاثنية تحدث علماء الانثروبولوجيا عن تعريفات مشابهة لما سبق، يقول الدكتور مجيد حميد عارف: " الاثنية و الإثنوسات: "هي جماعات مستقرة من البشر تكونت تاريخياً على أرض معينة تقطنها، ذات خصائص مشتركة ثابتة نسبياً من اللغة والثقافة والتكوين النفسي والوعي بالذات- أي أدراك وحدتها، وتميزها عن كافة التشكيلات البشرية المماثلة".^{١٣}

وقال البعض "الجماعة الإثنية هي جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين، كالجنس الفرنسي أو الجنس اليهودي".^{١٤} وعلى النوازل نفسه قد تعرف القومية أيضاً من خلال تعريف (الأقلية السياسية والثقافية) لأن القوميات غالباً ما تكون كلها أو أجزاء منها تعيش في دول أخرى في أوضاع تتسم بالتمييز السياسي والثقافي والاقتصادي ضدها بدرجات متفاوتة، ومن هذه التعريفات، نجد تعريف الأمم المتحدة من خلال (اللجنة الفرعية لحماية الاقليات وإلغاء التمييز ضدها) حيث تعريف الأقلية بـ "جماعات قابضة داخل شعب ما، تتمتع بتقاليد وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان، وترغب في دوام المحافظة عليها".^{١٥} وعرف البعض الأقلية بتعريف مشابه حيث قال: (هي جماعة اجتماعية تتميز عن بقية مواطنيها بخصائص سلافية أو لغوية أو دينية أو مذهبية تكون سبباً في انعزالها اختيارياً، أو عزلها قسرياً عن الأكثرية، الأمر الذي

^{١٢} البنا، محمود عاطف، النظم السياسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٤، ص ١٦).

^{١٣} عارف، مجيد حميد، أثنوغرافيا شعوب العالم، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٥).

^{١٤} بحر، سميرة، المدخل لدراسة الاقليات، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص ٧).

^{١٥} المرجع نفسه، ص ١١.

طالما تسبب في ضعف مستوى اندماجها في النسيج الاجتماعي العام أو حتى انعدام مثل هذا الاندماج^{١٦}. ولا شك أن هذه التعريفات المقدمة للأقلية هي تعريف للقومية ضمناً وإن كان فيها بعض العمومية، لأن الغرض الذي من أجله وضعت هذه التعريفات هو الحد من التمييز بين المواطنين وتوفير العدالة بغض النظر عن تطابق تعريف هؤلاء الذين يمارس ضدهم التمييز مع تعريف القومية الإثنية أولاً، فتعريفات الأقلية مثلاً تتناول أقلية سنية مسلمة في دولة شيعية أو العكس، وتتناول أقلية بروتستانتية في مجتمع كاثوليكي بالرغم من وحدة كل المقومات القومية بين الأقلية والأكثية في تلك المجتمعات إلا في هذه الجزئية المتعلقة بالمذهب أو طريقة فهم الديانة التي تجمع الفريقين.

المطلب الثاني

التعريف المختار

بعد سرد العوامل التي أدت إلى وجود اختلاف في تعريف القومية، وإيراد التعريفات المختلفة التي اعتمدت مدخل (القومية) أو (الإثنية) أو (الأقلية) نقول الآتي:

القومية: لغة: مصدر صناعي من كلمة القوم، يقول مصطفى الشهابي: "لقد اشتقنا من القوم مصدراً صناعياً هو القومية، وكان من الواجب أن نشق من (الأمة) مصدراً كهذا المصدر وهو (الأمية)، ولكن لهذه الكلمة في اللغة معنى مشهور، وهو صفة الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب، فخوف الالتباس حملنا على العدول عن كلمة (الأمية) إلى كلمة (القومية)".^{١٧}

^{١٦} عوني، فرسخ. إشكاليات الاقليات في التاريخ العربي. مقال في كتاب (النزاعات العربية الأهلية، العوامل الداخلية والخارجية)، مجموعة مؤلفين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ١٤٧).

^{١٧} نقلاً عن طراييشي، جورج، الدولة القطرية والنظرية القومية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢، ص ١٤).

"وجاءت كلمة القومية كمصطلح سياسي في وقت متأخر فقد جاء في نداء الشريف حسين عام ١٩١٦، وشاع استخدامها، وأصبح مدلولها يعني الانتماء العربي الشامل. وكانت قد ظهرت في الصحافة التركية، وجرت على السنة بعض المثقفين الأتراك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما لاحظ (برنارد لويس)، ونجت من كلمة (قوم) التي تعني في التركية القبيلة أو الشعب لتدل على الوجود القومي"^{١٨}.

ولا شك أن القومية كظاهرة ومفهوم سياسي عندها علاقة بترجمة كلمة (Nation) و (Nationalism) في اللغة الانجليزية، وهي من الكلمات المشتركة بين القومية والوطنية والتبعية السياسية^{١٩} ولعل التجربة التاريخية للأمم الأوربية التي استطاعت أن تحقق حلمها في الاستقلال والوحدة أدت إلى استخدام كلمة واحدة للدلالة على مفهومين سبق وأن أشرنا إلى وجود اختلاف، وعدم تطابق في المعنى بينهما، وهذا الأمر حدا بالقوميات الآسيوية والأفريقية ومنهم دعاة القومية العربية والكوردية... إلى التفرقة بين مفهومي القومية والوطنية أو القومية والتابعة السياسية ورفضوا الخلط بين مفهوم الأمة والدولة كما سبقت الإشارة.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن القومية تعني: "مجموعة من البشر بين أعضائها صلات متعددة من لغة ودين وأرض وتاريخ ومتشابهة في الملامح والعادات والتقاليد وشعور بالوحدة والتميز والمصير المشترك، وقد أدى تلاحم وتداخل هذه العوامل كلها أو بعضها عبر أحداث الزمان طوال قرون طويلة متعاقبة إلى بلورة شخصية متميزة لها"

ولا أدعي أن هذا التعريف لا يخلو من قصور أو انشائية ولكنني حاولت أن أبرز في التعريف بعض المعايير - قدر الامكان - التي أعتبرها فاصلا لما هو قومي من القضايا وما هو غير قومي سواء كان أخص من ذلك الوصف أو أعم منه وتلك المعايير هي:

^{١٨} الدجاني، أحمد صدقي (ملاحظات في نشأة الفكر القومي العربي)، من كتاب القومية العربية في الفكر والممارسة، ص ٢٠٩، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

^{١٩} أنظر قاموس أوكسفورد وغيره عند ورد الكلمة.

- ١- لا يشترط في القومية أن تتوفر فيها جميع الشروط والمكونات المذكورة على خلاف ما ذهب اليه ستالين وغيره.
- ٢- يختلف مفهوم القومية عن مفهوم (الرس Race) والسلالة لأنه لا توجد سلالات نقية أبداً بالرغم من ادعاء دعاة الشوفينية، ولذلك لا تعتبر وحدة الاصل من عوامل تأسيس القومية إلا في مجالات ضيقة كعامل مساعد.
- ٣- لا يشترط في القومية أن يكون جميع افرادها في مكان واحد ولا في دولة واحدة.
- ٤- لا بد لهذه القومية ان تشعر بالتميز والاستقلال في الشخصية عن باقي ما حولها بسبب مقومات توفرت فيها.
- ٥- لا بد للقومية من أرض قومية عاشت عليها- صغر حجم هذا الوطن أو كبر- لأن تبلور شخصية أي قوم يكون عبر تحولات وتفاعلات في أرض معينة ولذلك لما يراد لقوم معين ان ينوب، يفرق ويشقت في الارض.
- ٦- قد يمارس ظلم معين ضد قبيلة أو طائفة من قومية معينة لأي سبب ويهمل، وتشعر بالتمييز وتطالب بمطالب سياسية، مثل هذه الحالات، تعتبر قضايا دون القومية.
- ٧- قد يمارس ظلم معين من طرف بسبب الدين أو الارض أو السيادة.. الخ في هذه الحالة تعتبر القضية فوق القومية.
- وأخيراً نقول أن هناك الكثير من المفردات تطلق للدلالة على مفهوم القومية بالمعنى الذي ذكرناه مثل (العرقية)، وهذه الكلمة في الاستخدامات السياسية المعاصرة لا يراد منها المنحدرين من سلالة عرقية واحدة بالمعنى البيولوجي و إنما يراد بها الجماعة الثقافية مثلها مثل كلمة (الإثنية) و التي هي تعريب لكلمة (Ethnic) الانجليزية التي تدل على الاعراق و الاجناس البشرية، و الجماعات الإثنية تعني: القوميات المنظمة للدفاع عن حقوقها.

^{٢٠} يعرف ستالين القومية بقوله "جماعة مستقرة من البشر تكونت تدريجياً على أساس الاشتراك في وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية، ووحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة" واعتبر أن فقدان احد هذه العناصر والمقومات يكفي بفرده لانتفاء صفة الامة من الجماعة. أنظر الدكتوروة سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، مرجع سابق، ص٨.

وقد درج القوميون و باحثو العلوم السياسية والاجتماعية المعاصرون على الخلط بين كلمتي الامة والقومية واستخدامها بمعنى واحد، و تعميم كلمة الشعب الى مواطني الدولة بغض النظر عن قومياتهم وانتماءاتهم الدينية والثقافية، ولكن حسب البيان القرآني فإن اطلاق لفظ الشعوب على القوميات واطلاق لفظ (الامة) على الموحدين من المؤمنين من أي قوم كانوا أولى و أحسن تماشياً مع مصطلحات القرآن، وفي المصطلح الاول ورد قوله تعالى: ﴿ وجعلناكم شعوباً و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾^{٢١}، وفي مصطلح الامة وردت آيات كثيرة ﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة و أنا ربكم فاعبدون ﴾^{٢٢} و من هذا يمكن أن نستنتج أن الشعوب هي الجماعات المؤسسة على رابطة اللغة والمكان... و أن الامة هي الجماعات المؤسسة على رابطة العقيدة و الدين، و مع ذلك لا مشاحة في الاصطلاح طالما أن المقصد الأصلي هو المعاني دون المباني والألفاظ، وقد جارينا هذا الخلط الى حد ما نظراً لأن مصطلح الامة قلما يستخدم للدلالة على معنى القومية سواء المؤسسة على اللغة والمكان أو المؤسسة على عقيدة ودين على اختلاف في النظريات التي سوف نأتي الى تفصيل لها.

و خلاصة الكلام فإن البحث لا يهتم كثيراً بمباني الألفاظ والمصطلحات و يصرف همه الى المعاني والدلالات، عليه نعتبر المصطلحات الآتية مترادفة المعنى كلما دل السياق على ذلك ولم يوجد صارف أو قرينة تصرفه الى معنى آخر يحتمله:



- القومية الكوردية
- الامة الكوردية
- العرقية الكوردية
- الشعب الكوردي
- الإثنية الكوردية

و لا ننسى أنه قد تعلق بمعنى القومية معاني سلبية تدل على الشوفينية و كره الآخرين و الاستعلاء العرقي و سنفرد له مبحثاً خاصاً عند الحديث عن (النظريات) لاحقاً.

^{٢١} جزء من الآية ١٣ في سورة الحجرات.
^{٢٢} الأنبياء، الآية ٩٢.

المبحث الثاني

تفسير الظاهرة القومية وعوامل نشأتها

المطلب الأول

العوامل التي تساهم في نشأة القومية وتبلورها.

قبل الإشارة إلى تلك النظريات المتعلقة بنشأة القومية والتي ستكون موضوع حديثنا القادم والخوض في تفاصيلها لابد من الإشارة إلى العوامل المؤسسة للقومية، وتلك العوامل والاختلاف حولها هي التي أوجدت النظريات المختلفة إلى حد كبير بالإضافة إلى عوامل أشرنا إليها سابقاً عند بداية الحديث عن تعريف القومية والعوامل التي تسهم في ميلاد أمة أو قومية كثيرة ومتعددة ومتداخلة، وعمد البعض إلى تقليصها والتركيز على بعضها وإهمال البعض الآخر، ومال آخرون إلى التفصيل وإعطاء اعتبار لكل عامل منهما كان حجم إسهامه في هذا الأمر وهذا عرض لتلك العوامل:

١- اللغة: لاشك أن اللغة من أقوى عوامل تأسيس القومية وهي التي تشكل الوعي الفكري والثقافي لأي أمة، وتشكل أداة الاتصال والتفاعل والتلاحم بينهم، وبسبب ذلك التفاهم والتواصل تنشأ العلاقات وتتوطد وتتحوّل إلى إحساس جماعي بالقرابة والتميز، وتلك نواة تكون الهوية الجماعية لأية مجموعة بشرية، وعامل اللغة في الأمم أشد ثباتاً أمام التقلبات من أي عامل آخر حتى الدين، حيث نرى أنما تغير دينها مرة أو مرتين دون أن يطرأ تغيير يذكر على لغتها (دون أن يعني هذا الكلام أولوية اللغة على الدين في تأسيس الأمة وقوة تماسكها).

ولقد أحست الحكومات بأهمية وحدة اللغة للتكافل القومي والوحدة فصارت تتبنى سياسات ترمي لتوحيد اللغة وزيادة الوعي بها، وهذه سياسة متبعة من أوروبا الى آسيا الى أفريقيا في مختلف الدول والقارات.

٢- الدين: هو أعز ما تملكه كل أمة، والدين يكون في أحيان كثيرة هو المكون الأساسي للأمة والقومية ويتغلب على العوامل الأخرى. يقول صاحباً كتاب (مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية): كثيراً ما كان الإحساس الديني منبع الإحساس القومي، وظهر هذا الأمر كثيراً في أوروبا وكان للدين أحياناً أهمية أكبر في تشكيل الأمة مما للوحدة اللغوية أو التقارب اللغوي فالتباين بين الفلمنكيين والهولنديين، وبين الكرواتيين والصربيين، وبين السلوفاكيين والتشيكيين، والبلغاريين والصربيين أعطى برهانا على ذلك، ولكن مشاهدات أخرى عديدة تعارض هذه الفكرة ويكفي أن نذكر أن الوحدة الألمانية قد تحققت برغم الاختلافات الدينية، وأن العقيدة اللوثرية لم تكف للإبقاء على الوشائج بين النرويجيين والسويديين.

وفي آسيا مارس الشعور الديني أثراً شديداً التفاوت بدا في الصين وكأنه لادور له، أما في الهند حيث كان المسلمون أقلية، فإن الإحساس الديني أعاق الحركة القومية وانتهى الى فرض التقسيم، وبالمقابل أظهرت المشاهدات الأخيرة الدور الفعال للأحبار البوذيين في الحركات القومية في برمانيا، وسيلان، وفييتنام الجنوبية. وقد أعطى اليابان المثال الأكبر على تشارك وثيق بين الإحساس الديني على صورة دين (شنتو) وبين الإحساس القومي. لكن مظاهر هذا الإحساس القومي كانت أسبق من بعث (شنتو) الذي استخدم كأداة للدعاية القومية فقط^(١).

ويلاحظ على هذا الكلام (فيما يخص الوحدة الألمانية) انه بانتفاء كون الدين عائقاً في طريق تشكيل الأمة على أساس لغوي أو جغرافي، فإن هذا لا يعني ضعف أثر الدين في تكوين الأمم على الإطلاق، بقدر ما يعني تسامح هذه الأديان، أو تراجع أثرها ربما لفترة زمنية محدودة لا تلبث فترة

١- بيير رينوفان وجان باتيست، دوروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، (بيروت: منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، ١٩٨٩ ص ٢٣٧-٢٣٨)

طويلة حتى يعود اختلاف الدين سببا في انقسام تلك الأمة أو الدولة من جديد، ولاشك أن فكرة المواطنة، وشيوع العلمانية والتحديث بالمفهوم الغربي، وتطور النظم الديمقراطية التي تسمح بالتعددية، وتعترف بالخصوصية والهويات المحلية وتعطي فرصة للتعبير عنها.. هذه الأمور أدت إلى عدم تعويق الدين لتشكيلات الأمم، ومع كل ذلك فإن نظرة عامة للقضايا القومية المشتعلة حاليا لاتدع فرصة للشك في تغلب العامل الديني على غيرها، مثل القضية الفلسطينية وقضية كشمير، وصراعات المسلمين والهندوس في الهند، والألبان في كوسوفو، والصرب والبوسنيين، والصرب والكروات، وتيمور الشرقية التي استقلت من اندونيسيا، و التاميل في سرلانكا، والصراع الكاثوليكي- البروتستانتي في أيرلندا.. الخ وهناك عدد كبير من أمثال هذه الأمم لاتجد لنفسها تعريفا وهوية خاصة بها خارج إطار الدين.

٣- الأرض: إن الحياة المشتركة في جغرافيا محددة حيث وحدة الطقس والمناخ والنباتات والمأكولات وتفاعل العادات واللغات والأفكار داخل هذا الحيز، ونشوء الثقافات القريبة من بعضها، وتوفر الفرصة للسكان للتداخل والتزاوج والتبادل.. كل ذلك يجعل من الأرض عاملا من عوامل نشأة القومية، ومكونا أساسيا لها. والأمة التي تفقد الأرض تفقد كيانها شيئا فشيئا، ومشكلة الأرض والسيادة والاستقلال هي من أعقد المشكلات في الصراعات القومية بل السبب الأساسي غالبا في تفجرها، وهناك من الباحثين من لا يرى الأرض والرقعة الجغرافية عاملا أساسيا لأنها تتغير أحيانا، وتشارك فيها أمم أخرى أحيانا أخرى.^٢

٤- العرق: إن "التشابه بين التقاطيع الفيزيائية (القد- شكل الجمجمة والأنف والعين- ولون البشرة) يشكل دون ريب عاملا تكافلا بين الأشخاص"^٣ ويسمى العرق بالرس (Race) المأخوذ من الإنجليزية ولذلك عرف علماء الأنثوغرافيا الأرساس البشرية بأنها:

٢- ليلة، محمد كامل، النظم السياسية الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص ٥٦.

٣- المرجع السابق، ص ٢٣٥.

((مجموعات تكونت تاريخياً، وارتبطت بوحدة النشأة التي تتحدد في السمات الفيسيولوجية والمورفولوجية الوراثية المشتركة التي تتنوع في حدود معينة)) وكلمة العرق تختلف عن كلمة السلالة التي تتضمن مفهوم الوراثة والتزاوج الداخلي بين أفراد المجموعة والذي يؤدي بالنهاية الى التجانس التام في الصفات الجنسية بين أفراد هذه المجموعات، وهذا لا يحدث الا في حالات نادرة بين أكثر الشعوب بدائية وأكثرها عزلة وبعداً عن الاختلاط بغيرها من السلالات، ومثل هذه الحالة يكون مصيرها الانقراض. ولاشك أن أمة مثل السود في أمريكا لا يجمعهم في الغالب الا لون البشرة والاضطهاد الذي لاقوه بسببه، بالرغم من ذلك فإن هذا العامل الضعيف والثانوي يمكن أن يضيف الى العوامل الاخرى قوة.

٥-التاريخ: الشعور القومي والاعتزاز بالانتماء القومي يحتاج الى تاريخ مشترك، يوحد الآلام والآمال، ويمجد القادة والابطال، ويذكر بالجهاد والنضال ضد المعتدين والاجانب، ويدون المعن والكوارث والمنح والرخاء وفترات الصعود والهبوط في حياة تلك القومية، ويلجأ دعاة القومية الى كتابة التاريخ القومي، وإحياء رموز الأدب والثقافة، والتذكير بأعجاد الماضي للفت الانتباه الى الماضي لتوحيد وتعينة القوم في الحاضر وخلق شعور مشترك فيهم بوحدة المصير في المستقبل أيضاً، ولشحن همهم ودفعهم في اتجاه الحفاظ على المقومات القومية وبعثها.

٦- العادات والتقاليد: وهي من الأمور المهمة التي تضيف لونا خاصا لأي قومية وتعطيها التميز والشخصية المستقلة، ومن هذه العادات والتقاليد اللباس والزى القومي، وطريقة إقامة الاحتفالات والمراسيم العامة سواء في الأفراح أو الأتراح، وتقاليد الزواج والعلاقات الاجتماعية، ونمط الحياة الحياة والغذاء، والفنون والغناء... الخ من الأمور المتوارثة جيلا عن جيل، والتي هي تعبير عن ثقافة تلك المجموعة البشرية وترجم فهمهم للحياة وخبرتهم الخاصة بهم، ومن جراء هذه الوحدة في الثقافة والعادات

٤-عارف، مجيد حميد، أثنوغرافيا شعوب العام، مرجع سابق، ص ٨٠.

٥-المرجع نفسه، ص ٨٠.

والتقاليد تشعر القبائل والطوائف أنها تنتمي الى وحدة اجتماعية كبرى هي القومية وهناك حديث عن عوامل أخرى غير ذات أهمية تذكر أو جانبية التأثير على النشأة القومية مثل (إرادة الحياة المشتركة) و(وحدة المصالح الاقتصادية) و(المدنية الفكرية)^٦

المطلب الثاني

نظريات لتفسير الظاهرة القومية

بعد سرد العوامل التي ذكرها الباحثون كأساس لنشأة القومية نعرض بعض النظريات التي هي في الواقع حديث عن أهمية بعض تلك العوامل وتغليب لبعضها على البعض الآخر، حسب المداخل والمصالح والأيديولوجيات المختلفة لواقعي هذه النظريات وأهم تلك النظريات ما يلي:

١/ النظرية الألمانية :

أو نظرية العرق واللغة، ترى هذه النظرية أن الأصل العرقي الواحد بالإضافة الى وحدة اللغة، هي العوامل الأساسية المكونة للأمة، ويتفق موضوع العرق الواحد مع ادعائهم بوحدة العرق الآري الذي ينتسبون إليه (على حسب مدعاهم).

أما وحدة اللغة كأساس للقومية فيرجع إلى المفكر الألماني هيردر HERDER في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم الى فيخته Fichte في أوائل القرن التاسع عشر حين عرف الأمة الألمانية بأنهم: ((جميع الذين يتكلمون الألمانية))^٧ ووجه الألمان إلى ضرورة التوحد على أساس اللغة في خطبه وكتاباتاته التي كان لها أثر كبير في بعث الروح القومية للألمان.

٦- انظر: المرجع نفسه، وكذلك: أفكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر لإدوارد مكنال بينز مرجع سابق، وكتب ساطع المصري (ماهي القومية) و(أبحاث مختارة في القومية)، وكتاب الشرقاوي، سعاد (النظم السياسية في العالم المعاصر، ..الخ.

٧- المصري، ساطع، ماهية القومية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ، ص ٣٦)

ومن التعريفات التي تجمع بين الأصلين اللذين اعتمدت المدرسة الألمانية عليهما في تعريف القومية، تعريف مانشيني Mancini الإيطالي الذي يقول الأمة: ((مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات واللغة، من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي))^٨.

ولقد كان لآراء هيردر وفيخته في شأن أهمية اللغة أثر عظيم في شعوب كثيرة غير الألمان من سلاف وبولونيين حيث بعثت فيها روح القومية، ودفعت الكثير من المفكرين إلى الاهتمام بالبحوث والدراسات اللغوية والاجتماعية والسياسية والقومية، ولعبت دورا هاما في إثارة النزعات الوحشية بين شعوب اللغة الواحدة، والألمان أنفسهم كانوا أول من استفاد من هذه النزعة القومية فتوحدوا بعد أن كانوا قبل ذلك منات الديلات المتبعثرة، وأدت هذه الوحدة إلى أن تكون ألمانيا الآن إحدى الأقطاب الثلاثة اقتصاديا بعد أمريكا واليابان.

وأضاف البعض إلى وحدة اللغة وحدة الجغرافيا الطبيعية ومن هذا المنظار يقول (جيسبي مازيني) إن كلا من الجغرافيا واللغة يأتیان في المرتبة الأولى كأساسين للأمة، وأكد أن جبال الألب، والبحر الأبيض المتوسط يشكلان حدود الأمة الإيطالية، وكذلك اللغة فحيثما كانت الإيطالية لغة الحديث يكون وطن الشعب الإيطالي^٩.

٢/ النظرية الفرنسية أو نظرية الإرادة:

نشأت هذه النظرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وترى هذه النظرية أن (الإرادة) والرغبة في العيش المشترك داخل الحدود الطبيعية هي أساس القومية. ومن أبرز دعاة هذه النظرية آرنست رينان E. Renan، وفوستيل دي كولانج Fustel Decoulange المؤرخ الفرنسي المعروف، وجاءت هذه النظرية كرد للنظرية الألمانية، ونتيجة لتضارب المصالح بين الألمان

٨- المرجع نفسه، ص ٣٥.

٩- إدوارد مكنال بينز، أفكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

والفرنسيين، لأن النظرية الألمانية المبنية على وحدة اللغة كانت تتعارض مع مصالح الفرنسيين، لأن سياسة الفرنسيين كانت ترمي إلى التوسع في الشمال حتى نهر الراين، وكانوا يريدون الاحتفاظ بإقليم (الألزاس) الناطق بالألمانية، والتي كانت مقاطعة ألمانية في أواسط القرن السابع عشر، واستولت عليها فرنسا في عهد لويس الرابع عشر، وضمتها بموجب معاهدة (ويستفاليا) المشهورة.

يقول (دي كولانج) في الاحتجاج لصحة نظريتهم: ((إن القومية لا تتبع اللغة، فإن العلاقات الجغرافية، والمنافع السياسية والتجارية هي التي تجمع وتربط الناس، وتؤسس الدول، الوطن هو ما يحبه المرء.. قد يكون الألزاسيون ألماناً باللغة، ولكنهم على كل حال فرنسيون بالنزعة والمشيئة، والذي جعلهم فرنسيين لم يكن فتوحات لويس الرابع عشر أو معاهدة ويستفاليا- كما يتوهم الألمان- بل هي: الثورة العظمى، فإن هذه الثورة هي التي دجبت الألزاس بفرنسا، وجعلت الألزاسيين فرنسيين بكل معاني الكلمة، إن القومية لا تتعين باللغة، بل إنها تتعين بالرغبة والمشيئة.. فالعدالة تقضى بمراجعة مشيئة الألزاسيين، وتحقيق رغباتهم في هذا المضمار^(١))).

وكان المفكرون الألمان يردون على هذا ويقولون أن الفرنسيين أخذوا الأقليم بقوة الحديد والنار، وحكموه قرنين من الزمن، ومسحوا شعورهم القومي وخدروهم، ولا بد من عمل لإيقاظ شعورهم القومي، وأن ذلك لا يتم إلا بعد تخليصهم من فرنسا وقبضتها..

ويرى آرنست رينان في تعليقه لهذا المذهب بأن التاريخ المشترك، والتراث المشترك، والعيش في بيئة مشتركة، والآلام والآمال المشتركة.. تؤدي إلى خلق وتطوير الإرادة المشتركة للحياة معا وتكون أمة واحدة.

وأخذ على هذه النظرية أموراً كثيرة منها:

١- أن الإرادة أو الرغبة نتيجة وليست عاملاً وسبباً في إيجاد الأمة.

٢- الإرادة قد لا تكون واعية، وتخضع للكثير من العوامل.

١٠- المرجع السابق، ص ١٠٠.

٣- الإرادة ليست ثابتة، وقد تتغير بالمتغيرات والمصالح السياسية الاقتصادية وغيرها.

٤- وأخيرا وليس آخرا هي نظرية منحازة ناتجة عن الدفاع عن مصالح سياسية معينة وليست تحليلا أكاديميا مجردا موضوعيا.
٢/النظرية الماركسية والاشتراكية:

ترى الاشتراكية الماركسية بأن المصالح الاقتصادية والطبقية هي العامل الأساس في تكوين الأمة التي تنتهي في نهاية نفعها التاريخي الى الشيوعية حيث تزول الصراعات وتنتهي التقسيمات وتزول الفوارق بجميع أشكالها التي تعتمد على اللون أو اللغة أو الجنس أو العرق.. الخ. واعتبر كل من ماركس وإنجلز الصراعات القومية مظهرا من مظاهر الصراع الطبقي أما الصراعات القومية المحضة (أي التي لا يمكن تفسيرها بدوافع اقتصادية ولا تندرج تحت مفهوم الصراع الطبقي) مثل حركات الاسكتلنديين في ويلز، والبروتون في فرنسا، والسلاف في البلقان.. الخ فكانا يقولان عنها: ((ليست هذه القوميات سوى (حشالات التاريخ)، وهي محكومة عليها بالاختفاء، لأنها تضع نفسها ضد تطور القوى المنتجة))^{١١}. بل وصل الأمر بماركس وإنجلز إلى حد اعتبار الاستعمار في دول العالم المتخلف بأنه مرحلة إيجابية لتطور الشعوب المستعمرة نحو التقدم والحضارة المتمثلة في الرأسمالية الغربية في تلك اللحظة، والتي ستؤدي إلى المرحلة التي بعدها وهي الاشتراكية وسيادة البروليتاريا العالمية، ومن ثم يأتي اوان الشيوعية بعد ذلك، ومن هذا المنطلق وجه ماركس كلمات مهيمنة لـ(سيمون بوليفار) أعظم أبطال حركة الاستقلال ضد الأسبان، وحيا بسعادة غزو الولايات المتحدة للمكسيك^{١٢}. ولعل المانيفستو الشيوعي أوضح بجلاء الموقف من المسألة القومية حين قال: (الشيوعية لاتؤمن بالقومية، إن

١١- ليوبولد مرمورا، الأمة والأمية (قضايا وآفاق مفهوم اشتراكي للأمة) ترجمة ميشيل كيلو، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٣، ص ٢١).
١٢- المرجع نفسه، ص ٢٢.

العمال لا أوطان لهم إنهم لا يستطيعون أن يأخذوا منهم ما لا يملكون، إن الخلافات القومية صائرة إلى الزوال وإن سيطرة الكادحين ستسرع الخطى^{١٣}.

وتمشيا مع هذا المنطق الماركسي نفتت المفكرة الماركسية (روزا لوكسمبورج) نفيا تاما وجود القومية البولونية، لأن الحركة القومية البولونية لم تضع نفسها في خدمة المسار المفترض للشورة البوليتارية. من هنا يقول (ليوبولد مارمورا) الكاتب الشيوعي الأرجنتيني: ((الاتجاهات الماركسية المختلفة لم تعرف أي تطوير منهجي لنظرية حول الأمة، وإن عرفت مقاربات نظرية متفرقة حولها))^{١٤}.

ويقول (فرناندو ميريس) - بعد ذكر قول مارمورا السابق معلقا عليه:- ((إن ماركس لم يترك لنا نظرية في الدولة، وفي الحزب، وفي الفن، وفي الدين وهو ما يجعلنا نتساءل إن كانت الماركسية شيئا آخر سوى مجموعة إهمالات ماركس وليس من قبيل المصادفة أن إهمال موضوع (الأمة) لم يقتصر على ماركس بل شمل تلامذته أيضا))^{١٥}.

بالرغم من أن قول (فرناندو) على قدر كبير من الصواب ولكن لابد من أن نقول إن الفكر الماركسي بعد لينين توجه إلى الاهتمام بالمسألة القومية لكن في إطار التحدي الإمبريالي أولا، وربطت الماركسية اللينينية الاعتراف بالمسألة القومية بدرجة عدائها للإمبريالية، لأنهم اعتبروا الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية كما هو عنوان كتاب (لينين) نفسه.

ولقد أدى عدم وضوح الفكر الشيوعي في هذا الشأن إلى خروج الكثير من المفكرين الشيوعيين على المنهج في محاولات تصحيحية على حسب رأيهم - بغية أن يفهم رفاقهم الماركسيون المسألة القومية كمسألة حاسمة في

١٣- البزاز عبد الرحمن، هذه قوميتنا، (القاهرة: دار القلم، بدون تاريخ، ص ٣٦).

١٤- المرجع السابق، ص ١٨.

١٥- المرجع نفسه، ص ١٨.

١٦- ومنهم (مارمورا) و(فرناندو) لأنهما من الأرجنتين، وتبنى كثير من العرب والأفارقة الشيوعيين هذا المفهوم أيضا لجعل النصوص الماركسية تتوافق مع واقع ومتطلبات مجتمعاتهم التي تشهد نهضات وحركات قومية.

مجرى التاريخ بجانب الصراع الطبقي وسميت هذه المحاولات من التقليديين المتشددين بأنها محاولات تحريفية وابتداعية، وكان أغلب أصحاب تلك المحاولات من أبناء العالم الثالث^{١٦}، لأن هذه الدول تدرك المشكلة بشكل أعمق بسبب التجربة التاريخية الخاصة بها، واعتبر هؤلاء آراءهم بأنها إعادة إنتاج صلاحية الماركسية، وتوسيع أبعادها، وتحويلها إلى مدرسة مواكبة للمتغيرات.

٤/ النظرية الدينية:

ترى هذه النظرية أن الأساس في تكون الأمم هو الدين والعقيدة والتي هي أعز الانتماءات عند الإنسان وأعلاها قيمة، والدين عند أصحاب هذه النظرية هو أقوى عامل مؤثر في حياة البشر، وتكوين وجدانه، وصياغة ولائه وعلاقاته، فهو بالتالي أقوى عامل قادر على توحيد البشر وجمعهم في أمة وملة واحدة متجانسة، والدين يحقق للبشر وحدة الفكر والمعتقد، ووحدة الشعور والوجدان، ووحدة الهدف والغاية، ووحدة الثقافة والتشريع، ووحدة الولاء والبراء..

ولقد ركزت كل الأديان على هذه المعاني بدرجات متفاوتة، ولاشك بأن الأديان تعتبر معتنقيها أمة واحدة، بل إنه وتحت تأثير هذه النظريات قامت الدعوات المختلفة لتشكيل الأمم على أساس ديني، كالوحدة الدينية العالمية عند (كانت)^{١٧}. ودعوة الجامعة الإسلامية عند مفكري المسلمين وهو المشروع الذي تتبناه الصحوة الإسلامية المعاصرة أيضا. وكدعوة اليهود الصهاينة لجمع الشعب اليهودي وتكوين أمة ودولة دينية مثلما قامت في فلسطين فعلا، وكذلك دعوة الأقليات الدينية للانفصال عن جسم الدول التي تدين أغليبيتها بأديان مخالفة لهم، وقد قامت دولة باكستان بالانفصال عن الهند على هذا الأساس، هناك دعوة الايرلنديين الكاثوليك للانفصال عن الأنجليز البروتستانت في المملكة المتحدة. ويدعم صحة هذه النظرية كل النزاعات القائمة في العالم على أساس ديني وهي كثيرة جدا.

١٧- د/البنا، عمود عاطف، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٩.

ونلاحظ أنه يتغلب العامل الديني على العامل السلافي والعرقي واللغوي أحيانا كثيرة في تشكيل الأمة وإعطائها تميزها وشعورها بالذات، حيث إن الكروات والصربيون والبوسنيون يتكلمون لغة واحدة وينحدرون من أصل عرقي واحد ويعيشون في بيئة وأرض واحدة، ولكن الكروات كاثوليك والصرب أرثوذكس والبوشناق مسلمون ولهذا ينظرون إلى أنفسهم كثلاث أمم وقوميات مختلفة^{١٨}، وقد حصل فيما بينهم تلك الحروب الطاحنة، والمجازر الدامية، في حروب البلقان المعروفة التي استهدفت- في آخر جولاتها في التسعينيات- الإبادة العرقية للمسلمين.

يتحدث كتاب (أقليات في خطر)^{١٩} عن (٤٩) أقلية يتم تعريفها كأقليات دينية مثل المسلمين في أوروبا الغربية والشرقيتين في جنوب تايلاند والمورو في الفلبين، ومسيحيين مثل الأقباط في مصر والكاثوليك في أيرلندا، واليهود في الأرجنتين، والسيخ في الهند... وهلم جرا، فهذه الهويات الدينية أكسبت هذه الجماعات شعورا بالتوحيد والتميز، وجعلتها شعوبا مختلفة عن شعوب تعيش معها تشاركها في اللغة والأرض والعرق والكثير من خصائص الأمة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالإسلام في هذا الخصوص، فإن الإسلام يفرق بين الشعوب أو الشعب وبين (الأمة) ولايعتبرهما نقيض بعض، بل يكمل بعضهما البعض، والشعوب كما وردت الكلمة في الآية الكريمة (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير)^{٢٠}. فإنها (أي كلمة شعوب) تعنى القوميات التي هي فوق الانتماء للقبيلة لأن كلمة (القبيلة) مذكورة بجوارها في الآية ودون الانتماء للأمة الكبرى (أمة العقيدة) لأنها لاتتجزأ،

١٨- بروملي بوديني، الأثنوس والتاريخ (موسكو: دار التقدم، ١٩٩٨، ص ٢١). وأنظر كذلك، المهني، عبدالعزيز، البوسنة والهرسك القضية والمأساة، (الرياض: مطابع دار الهلال، ١٩٩٢) في فصل: صفة الحرب دينية أم عرقية، ص ٧٥ وما بعدها.
١٩- تيد روبرت جار، أقليات في خطر، (٢٣٠) أقلية في دراسة إحصائية وسياسة اجتماعية)، تعريب مجدي عبدالحكيم، سامي الشامي (القاهرة: مكتبة المدبولي، ص ١٩٥)

٢٠- سورة الحجرات الآية ١٣.

كما قال المولى (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربيكم فاعبدون)^{٢١} الآية الأولى لها عدة دلالات مهمة في هذا المسار يمكن إجمالها كالآتي:
١- إن كون البشر منقسمين إلى قوميات وشعوب هو جعل إلهي مراد لحكمة بالغة يراها المولى سبحانه وتعالى.

٢- كشفت الآية بعضاً من هذه الحكمة بأن القصد من التقسيم هو للتعارف وتبادل المنافع والمنافسة في الخير لأن الأكرم عند الله هو الأتقى.
٣- طالما الشعوب والقوميات كيانات معترف بها، وقد ورد في آيات أخرى أيضاً أن اللغات والألوان والألسنة آية من آيات الله (اختلاف ألسنتكم وألوانكم)^{٢٢}. إذ لابد من حفظ هذه الكيانات ومستلزماتها من لغة وغيرها والاعتراف بها ككيان دستوري وتنظيم العلاقة بين هذه الشعوب على أساس احترام استقلال وتفرد هذه الكيانات دون المساس طبعاً بوحدة الأمة المسلمة وجماعاتها التي هي أيضاً لابد أن توضع في إطار دستوري يتفق مع روح العصر ويلبي حاجات المسلمين الشاملة، ويوفر لهم سبل أداء دورهم الرسالي بين الناس كأمة متميزة وشاهدة على الناس.

المطلب الثالث

النظريات العنصرية والتفوق العرقي

إن نظريات التفوق العرقي هي البعد الكريه والشوفيني لمسألة القومية، وليست هناك نظرية واحدة بهذا الشأن ولكن العنصرية نزعة برزت ولا زالت تبرز بين الفترة والأخرى في شكل آراء ونظريات وتحت الكشع من الحجج والتبريرات ولها تاريخ طويل.
في زمن الإغريق، وفي الأبحاث الجغرافية الاجتماعية لارسطو (الاحظ أرسطو نوعاً من العلاقة بين المناخ وطبائع الشعوب، حيث ذكر بأن سكان البلاد الأوروبية الباردة شجعان ولكن تنقصهم الهمة لذلك يخضعون للقوي، أما سكان آسيا فهم حكام مهرة، ولكن يعوزهم الحماس لذلك فهم يرحبون

٢١ الأنبياء الآية ٩٢.

٢٢- الروم، الآية ٢٢ وتام الآية (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين).

بحياة الذل والعبودية أما الإغريق فنظروا لأنهم يعيشون في إقليم يقع في مركز متوسط بين الشمال والجنوب فهم يجمعون بين فضائل شمال أوروبا وأهل آسيا^{٢٣} وكانت هذه النظرية تنبع من مفهوم ومنهج (الاحتمية الجغرافي) Environmentalism الذي يرى خضوع البشر في قابلياته وتطوره الاجتماعي والمضاري لعوامل البيئة والمناخ الجغرافي^{٢٤}.

وقد انتقلت هذه الفكرة إلى كتاب عصر النهضة حيث حاول (بودان Bodin ١٥٣٠-١٥٩٦) أن يحدد شكل الحكومة أو الجمهورية في ضوء هذا المفهوم، وأنه لابد أن يتطابق مع صفات البشر المتنوعة، وذلك لأن: ((أهل الأقاليم الشمالية الباردة قساة ومخاطرون بينما يتصف أهل الأقاليم الجنوبية الحارة بالمكر والأخذ بالشار، أما أهل الأقاليم المعتدلة فأكثر فطنة من أهل الشمال وأكثر نشاطا من أهل الجنوب، ويختصون دون غيرهم بالقدرة على القيادة))^{٢٥}.

وقد حاول (مونتسكيو) بعد قرن من (بودان) في كتابه (روح القوانين) أن يربط بين المناخ والتربة (البيئة) من ناحية وطبائع السكان وصفاتهم من ناحية أخرى، وتوصل إلى علاقة المناخ الحار بالاستعباد والرق، وعلاقة البرودة بالشجاعة، أو اثر المناخ في ركود عادات الشعوب الشرقية، وتعتقد معتقداتها، وقد ظلت هذه الأفكار التي تؤسس للعنصرية بطريقة ما عالقة في الأذهان حتى القرن العشرين لدى البيئيين المحدثين^{٢٦}.

ولقد كان لظهور نظرية (دارون) في القرن التاسع عشر دور كبير في تأكيد هذه المفاهيم، حيث تفسر النظرية- تطور الكائنات والبشر تفسيراً طبيعياً وتبين أن العلاقة بين الكائن الحي والبيئة هي علاقة ملائمة وتكيف، وأن

٢٣- أبو عيانة، فتحي، دراسات في الجغرافيا البشرية، (أسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ١٤).

٢٤- المرجع نفسه، ص ١٢. ويعتبر فريدريك راتزل Ratzel- مؤسس علم الجغرافيا البشرية والالمانى، بأفكاره الحتمية عن الدولة والبيئة والإنسان- منظراً لمبادئ اعتمدتها النازية بعد ذلك في ثلاثينيات القرن العشرين.

٢٥- المرجع نفسه، ص ١٥.

٢٦- المرجع نفسه، ص ١٥.

هذه الملازمة عملية مادية حتمية لا يملك الكائن إزاءها شيئا، بل البيئية تختار الأفراد الذين تتلائم صفاتهم مع ظروفها وتترك غيرهم للقضاء، وأن البقاء للأصلح.

وقام أصحاب هذا المذهب الداروني الاجتماعي العنصري من الأوروبيين والأمريكيين في القرن التاسع عشر بنشر بعض المفاهيم العلمية الخاطئة التي تدعو إلى الاعتقاد بسيادة (العنصر الأبيض)، ويتضمن هذا الادعاء تعظيم شأن العوامل البيولوجية في الاختلافات العرقية سواء كانت عوامل وراثية أو فردية، وعلى سبيل المثال ظلت المفاهيم الخاصة بعلم النفس بشأن مقاييس اختبارات الذكاء موضع اعتبار كونها دليلا على وجود الاختلافات العرقية، حيث افترض أصحاب هذا الاتجاه-طبقا لمقاييس اختبارات الذكاء- تلك- أن للزنجي مزاجا عنصريا، وأن قصوره أو عدم تبصره، واعتماده على الغريزة يعود- في جزء منه- إلى أصله المتوارث، وأنه يمتاز بقلّة التكيف مع الحضارة المعقدة، وأن الدم الأبيض- من ناحية أخرى- مسؤل عن الطموح والتفوق من جانب، وعن الفضيلة والأخلاق من جانب آخر.

ووقع فلاسفة مشهورون في هذه الخطيئة مثل (ديفيد هيوم Hume)، حيث كان يعتقد بوجود أصول متعددة للبشر والأعراق البشرية، وكذلك فولتير داعية الثورة الفرنسية ومفكرها، وكان (هيوم) يعتقد أنه لم تكن هناك حضارات أو مدنيات في ماضي البشر قام بتأسيسها غير البيض، كما كان يحصر الأبداع في مجالات الفكر في العرق الأبيض أيضا، ويجرد بقية الأعراق من هذه السمة^{٢٨}.

وقد جاء بعد هؤلاء من برر نظام الرق والعبودية بالتعددية العرقية للبشر، ودونية بعض الأعراق، ومنهم (ادوارد لونسك)، والأمريكي (مورفن) و(نوت) و(كليدون)، وادعوا أن العناصر الملونة وجدت أصلا لتشغل هذا الموقع^{٢٩}، ويرى (بلوميناخ) و(بافون) أن الزواج حصيلة التدهور أو النكوص البيولوجي للبشر^{٣٠}.

٢٧- بحر، سميرة، المدخل للدراسة الأقليات، مرجع سابق، ص ١١٠.

٢٨- النوري، قيس، مدارس الأنثروبولوجيا، (بغداد: جامعة بغداد، ص ٧٦-٧٧)

٢٩- المرجع نفسه، ص ٧٦.

٣٠- المرجع نفسه، ص ٨٠.

ولعل النظرية العنصرية الحديثة هي من ابتكار (جوزيف آرثر دي جوبينو ١٨١٦-١٨٨٢) الذي نشر في عام ١٨٥٣ كتاباً في أربع مجلدات بعنوان (مقال عن عدم المساواة بين الاجناس البشرية) حاول فيها إثبات أن كل ماهر نبيل وعظيم ومفيد من أعمال الإنسان في هذه الأرض أنتجها جنس واحد، حكمت فروعه كل البلاد المتقدمة في الكرة الأرضية، وقال أن هذا الجنس هو (الآري) الذي يضم الإغريق والرومان والفرس القدماء ومعظم شعوب شمال أوروبا وغربها، ويرى أن المدنيات تنهار بسبب تمييع دماء الجنس الغازي عن طريق الزواج المختلط بالمهزومين، ويرى أن اختلاط الدماء هو السبب الأساسي في الانحدار القومي^{٣١}.

وجاء بعد (جوبينو) (هوستون ستيوارت شيرلين ١٨٥٥-١٩٢٧) وتبنى أفكاره، ولكنه أضفى على لفظ واسم (تيوتون) المعنى نفسه الذي أضفاه سلفه على (الآري). وقد أثر هذا الأخير أيضاً مثل سابقه على الكثير من الساسة من خلال كتابه (أسس القرن التاسع عشر)^{٣٢}. وكان لهما إسهام واضح في الحركة النازية من حيث توفير الأساس الفكري لها، وعلى ضوء أفكارهما نادت النازية العنصرية: ((بوجود تدرج بين الاجناس البشرية، ويوجد في القمة الجنس الآري الخالص، وفي أسفل السلم توجد الاجناس الملونة، وترى أن الجنس الآري الخالص الذي لم يختلط بغيره منذ عصور ما قبل التاريخ هو الجنس الألماني، أي الأمة الألمانية^{٣٣})).

وكان الفيلسوف الألماني (هاينرخ فون تريتشكه) يعتبر أن الاجناس البشرية باستثناء الجنس القوقازي غير قابلة للتمدن، وقال إن الشعوب الصفراء ليست لديها مواهب فنية ولا إدراك للحرية السياسية، ((فدولها دائماً كانت استبدادية وغير حرة، أما الاجناس السوداء فلم تكن قط في نظره صالحة لشيء إلا للعمل كدواب الحمل فمصيها أن تظل في خدمة الرجل الأبيض، وهذا لازدراجه إلى الأبد))^{٣٤}.

٣١- إدوارد بيرنز، أفكار في صراع النظريات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٦٣.

٣٢- المرجع نفسه، ٣٦٤.

٣٣- الدكتور الشقراي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٤.

٣٤- المرجع السابق، ص ٣٥١.

وكانت هذه النظريات تروج وتنشر وتدعم وتوفر الغطاء لعمليات الجشع الاستعمارية والمعاملة اللاإنسانية للعمال السود ، وفوق ذلك لتبرير تجارة الرقيق التي ازدهرت على يد البريطانيين وغيرهم منذ القرن السادس عشر، حيث وصل الأمر إلى تغليف هذه النظريات البغيضة بغلاف الدين، ونشر بعض القساوسة المحرفون للدين مفاهيم تفيد بأن لعنة الله على (حام) وسلالته من بعده (أي السود) والذين سيكونون كما تقول الرؤيا: ((خادمي خدم إخوانه)) (سفر التكوين ٨-٩)، ولا ننسى أن الكنائس نفسها كانت متورطة في الاسترقاق وتجارة العبيد^{٣٥}.

ولاشك أن بطلان هذه النظريات واضحة، وفي رد عليها اجتمع لفيف من العلماء والمختصين في علوم الوراثة، وعلم الأحياء العام (البيولوجيا)، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا، وأصدروا من مقر اليونسكو في باريس بياناً يشرحون فيه بطلان النظريات العنصرية، وأشتمل البيان على تعريف دقيق للعنصرية والأعراق البشرية وفيما يلي بعض النقاط التي جاء فيها باختصار^{٣٦}:

١- العلماء بشكل عام متفقون على أن الناس جميعاً ينتمون إلى الجنس البشري، وينحدرون من أصل مشترك، رغم وجود جدل حول زمن كيفية تفرع الجماعات البشرية من هذا الأصل الواحد.

٢- تعزى بعض الفوارق الجسدية بين الجماعات البشرية إلى الفوارق في التكوين الوراثي، كما يعزى البعض الآخر للبيئة.

٣- ليس من الضروري أن تكون الجماعات الدينية والوطنية واللغوية والثقافية مطابقة لجماعات عرقية، وليس للصفات الثقافية في جماعات من هذا القبيل أي علاقة ثابتة بصفات عرقية فالأمريكيون والألمان

٣٥- زيغ، ليتون هنري، السياسة العرقية في بريطانيا، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣، ص ١٨-١٩).

٣٦- نقلاً عن: موسوعة السياسة تحرير الكيالي، عبد الوهاب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، عند حرف العين وكلمة العنصرية).

والفرنسيون ليسوا أعراقاً، وكذلك المسلمون واليهود، ولا الذين يتكلمون الإنجليزية أو أية لغة أخرى، ولا الذين ينتسبون إلى الثقافة التركية أو الصينية، وكل ذلك لا يدل على اشتراك عرقي، ونسبة الأمور هذه إلى العرق خطأ فادح يجرى ارتكابه بحكم العادة.

٤- الفوارق الموجودة بين الأعراق البشرية الرئيسية، سواء كانت فوارق لون أو بنية جسدية أو شكل لا تقدم أي دعم للأفكار الشائعة عن أي تفوق أو أخطاء عام.

ليس هناك دليل على وجود ما يسمى بالأعراق النقية، أما عملية التهجين والامتزاج بين البشر فقد ظلت تجري منذ أزمان طويلة جداً.

المبحث الثالث

الجغرافيا الإثنية للعالم ونماذج من قضايا القوميات والعلاقات الدولية

المطلب الأول

نظرة عامة على الجغرافيا القومية في العالم

لاشك أن من أبرز سمات الجغرافيا البشرية في العالم هو التنوع الهائل في الجماعات القومية والإثنية التي تشكل خريطة العالم في جميع قاراته حيث تؤكد الإحصائيات أن من بين (١٣٢) دولة (الإحصاء جرى في عام ١٩٧٢) هناك ١٢ دولة فقط (أي ٩,١%) تتمتع بوحدة إثنية. وهناك ٢٥ دولة أخرى (أي ١٨,٩%) تتمتع بإثنية واحدة كبيرة تشكل ٩٠% من السكان، و ٢٥ دولة أخرى تبلغ نسبة الإثنية الواحدة المهيمنة عليها ٨٩,٧٥% من السكان، وتبين الدراسة أيضا أن هناك (٣١) دولة أي (٢٣,٥%) تتراوح نسبة الإثنية الواحدة فيها بين ٥٠% و ٧٤% من السكان و (٣٩) دولة أي ٢٩,٥% لا تشكل الإثنية الواحدة فيها نصف السكان. وتؤكد الدراسة وجود عدد من الدول تتعدد فيها الإثنيات، وتتعايش هذه الإثنيات إما في حالة تفاهم أو في حالة تصارع، ومن هذه الدول ٥٣ دولة يزيد عدد الإثنيات فيها على خمسة^١

ولبيان الأمر تفصيليا ينظر إلى الجدول رقم (١).

^١ السماك، عماد، الأقليات بين العروبة والإسلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠، ص ١٢).

وقد رت دراسات أخرى في التسعينات ((عدد الجماعات الطائفية النشطة سياسيا- وأغلبهم من الذين يتعرضون للضرر- بحوالي ٩٠٠ مليون مواطن في سنة ١٩٩٠، أي حوالي سدس العالم، وقد كافح مايزيد على خمسين شعبا من هذه الشعوب منذ سنة ١٩٤٥ ونظمت حملات احتجاج متواصلة ومارست الإرهاب والتمرد في مواجهة الدول التي تحكمها))^٢.

وتحدثت الدراسة نفسها عن (٢٣٣) أقلية ضمت في سنة ١٩٩٠ (٩١٥) مليون فرد، وتبين أن (١٤٧) جماعة تتعرض للتمييز الاقتصادي، و(١٦٨) جماعة تتعرض للتمييز السياسي (أو النوعين معا)، وهناك فقط خمسين جماعة لم تعرف أي آثار ضارة للتمييز، ونصف هذه الجماعات الخمسين أقليات متميزة، وتستفيد من التمييز ضد جماعات أخرى.. ولكن حتى تلك الجماعات المتميزة المستفيدة تعتبر في خطر أيضا ولكن بطريقة أخرى مغايرة، حين تفتقد القدرة على مواجهة الجماعات المهمشة المتمردة كما حدث للتوتسي عام ١٩٧١ في رواندا، أو كما يحدث حاليا في جنوب أفريقيا.^٣

((في ما بعد الحرب العالمية الثانية تجزأت شبه القارة الهندية إلى دولتين، هما الهند وباكستان، وفيما تواجه الهند خطر مزيد من التمزق من خلال حركة السيخ في البنجاب، انفصلت بنجلاديش عن باكستان وأصبحت دولة مستقلة، وحاولت مقاطعة (كاتنغا) الاستقلال عن الكونغو(زائير اليوم)، وانفجر الصراع التركي اليوناني الديني- الإثني في قبرص، كما انفجر الصراع الديني في أيرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت، وانفجر الصراع الإثني اللغوي في كندا بين الناطقين بالإنجليزية والناطقين بالفرنسية، وبين الفلامنك والوالوة في بلجيكا، وبين الباسك والأسبان، وقامت حرب بيفرا في نيجيريا))^٤ ويلاحظ الجدول رقم (٢) أنه ولدت وانضمت إلى الأمم المتحدة بين سنة ١٩٤٥-١٩٨٠

^٢ تيد روبرت جار، أقليات في خطر، مرجع سابق، ص ١٢.

^٣ المرجع نفسه، ص ٢٠.

^٤ المرجع السابق، ص ١٧.

^٥ الجداول من المرجع نفسه ص ١٦، ص ١٨، ص ١٩.

(٩١) دولة جديدة، ويلاحظ في الجدول رقم (٣) العنف العنصري والإثني في الدول التي كانت قائمة آنذاك بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٥ وأغلب هذه الصراعات العنيفة لا تزال مستمرة بشكل أو بآخر، ويلاحظ في الجدول رقم (٤) خريطة العنف الانفصالي في الدول القائمة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٥ أيضا.

وغالبا ما تتداخل عوامل العنف وتتمازج الصراعات الإثنية مع الصراعات الطائفية أو الدينية وتكون حدة الصراع مضاعفة، كالصراع بين طائفة التاميل الهندوسية، وطائفة السنهال أو (السيلان) البوذية في سريلانكا، أو الصراع بين الطائفة اليونانية المسيحية، والطائفة التركية الإسلامية في (قبرص)، الصراع الأول في سريلانكا بين التاميل والسنهال يعود إلى حوالي ٢٥٠٠ عام، وقد ظل متوارثا لغويا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، إلى أن تلقفه المستعمرون الأوروبيون (البرتغاليون و الهولنديون والبريطانيون) ووظفوه من أجل تثبيت أقدامهم في الجزيرة، والصراع اليوم هو صراع بين العقيدتين البوذية والهندوكية، وبين أغلبية بوذية وأقلية هندوكية وبين قوميتين لكل منهما لغتها الخاصة^٦.

ومن التقارير الحديثة عن العنف الإثني والقومي وتفكك الدول بسبب ذلك، التقارير الصادرة في ١٩٩٤ عن مؤسسات الأمم المتحدة، والتي تفيد بأن هناك دولا معرضة للتفكك والانحيار، وهي في جهات مختلفة من العالم، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، وهذه الدول هي:

- المكسيك وهايتي في القارة الأمريكية
- رواندا، نيجيريا، أنجولا، بوروندي، ليبيريا، موزمبيق، زائير، مصر، السودان، الجزائر في القارة الأفريقية.

- العراق، أفغانستان، جورجيا، بورما، طاجيكستان في القارة الآسيوية. واستدلّت هذه التقارير على التفكك بعلامات واعتبرت تلك العلامات والأمارات هي الآتي:

١- بروز الخلافات والنزاعات الإقليمية.

^٦ المرجع نفسه ص ١٧

- ٢- تفجر الصراعات العرقية.
- ٣- الإفراط في الإنفاق على التسليح.
- ٤- الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان.
- ٥- ارتفاع معدلات البطالة.
- ٦- استهلاك الغذاء وعدم توفر الأمن الغذائي^٧
ويستنتج من تلك التقارير أن المعادلة كالتالي:
التعددية الإثنية + توفر مجموعة أسباب وعوامل = التفكك
والانهيار والصراع
وهذا هو الحاصل في هذه البلدان (وسنأتي إلى علاقة التعددية بالاستقرار السياسي لاحقاً).

ضريبة النزاعات العرقية

ليس تفكك الدول هي الضريبة الوحيدة التي تدفع في مواجهة هذه النزاعات العرقية التي تفتك بالعالم، وإنما الفاتورة أغلى من ذلك بكثير، وعندما يبدأ الصراع العرقي بالتطور إلى مرحلة الحرب والمواجهة فإن الدمار بمعناه الشامل هو النتيجة الحتمية لمثل هذه الحروب. ((يفر حالياً ما يقارب العشرين مليوناً من البشر من جراء الصراعات القائمة على أساس عرقي وطائفي في كل أنحاء العالم، وقد دمرت الصراعات العرقية جمهورية يوغسلافيا السابقة، وتهدد أيضاً الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفيتي، وتوجد صراعات متزايدة في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وتتفشى في الكثير من بلدان أوروبا الغربية النزاعات العدائية للحد من الجماعات المهاجرة من دول العالم الثالث، وتشكل الصراعات العرقية بين الجماعات أو الدول التي توجد جماعات عرقية تهديداً خطيراً ومتنامياً للأمن العالمي والمحلي))^٨

^٧ عوني فرسخ وآخرون، النزاعات العرقية الأهلية، العوامل الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص ١٠٦.

^٨ تيد روبرت جار، أقليات في خطر، مرجع سابق، ص ١٠.

ولقد جرب العالم هذا التهديد المتنامي سابقا في شكل حربين عالميتين اشتعلتا بسبب الصراعات العرقية، والأطماع القومية... ((إن الرصاصة الأولى في الحرب العالمية الأولى أطلقها في ٢٨ حزيران ١٩١٤ شاب صربي في مدينة (سراييفو) يدعى كافريلو برنسيبا أودت بحياة ولي عهد النمسا الأرشيدوك فرانز فرديناند، وكان من نتيجة الحادث أن شنت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية هجوما على مملكة الصرب، الأمر الذي أدى إلى سلسلة أحداث كانت الحرب العالمية ذروتها))^٩

وقامت الحرب العالمية الثانية عندما نفذ هتلر سياساته القومية التوسعية أولا في أرض الداين (١٩٣٦) ثم في النمسا (١٩٣٨)، وبعد ذلك في تشكوسلوفاكيا (منطقة السوديت الألمان) وأخيرا في بولندا، انطلاقا من (داننبرغ) لتتصل بروسيا بألمانيا، مما أشعل فتيل الحرب العالمية الثانية^{١٠} وهذه الحروب كبرها وصغرها، المحلية منها والإقليمية والعالمية، كلها على اختلافها تخلف الملايين من القتلى والملايين من المرحى والموقوفين والملايين من اليتامى والمشردين، والأرامل والشكلى، وتغرس الأحقاد وتوغر النفوس، وتوصل جذور العداوات التي لا تنتهي إلا بإعادة الحق إلى نصابه. لقد سقط في رواندا أكثر من نصف مليون ضحية في بلد لا يتجاوز عدد سكانه ثمانية ملايين حتى عام ١٩٩٥، عدا مئات الآلاف من المهاجرين في البلدان المجاورة، وانتشرت أعمال الفوضى في زائير مع نقص المواد الغذائية تحت وطأة حربين عرقيتين، حرب (كيفو) شرقا، حرب (شابا) غربا والنتيجة هي تشريد أكثر من ثمانية ألاف شخص، وبسبب الحرب الأهلية العرقية في أنجولا بين حركة يونيتا المعارضة والحركة الشعبية لتحرير أنجولا، تهدد المجاعة ثلاثة ملايين نسمة، وتنتشر ظاهرة النزوح الجماعي، ويتشرد في (موزمبيق) بسبب الحرب بين (جبهة تحرير الموزمبيق) والحركة (الموزمبيقية للتحرير الوطني) منذ عام ١٩٧٦ أربعة ملايين إنسان. ولاشك أن هناك - بعد الدماء والأيتام والمشردين - فاتورة مالية باهظة جدا

^٩ السماك، عمدة، الأقليات بين العروبة والإسلام، مرجع سابق، ص ١٧.

^{١٠} المرجع نفسه، ص ١٠.

تدفع على حساب التنمية البشرية وتطور هذه البلدان. وعلى سبيل المثال فإن القضية الكردية كلفت تركيا من ١٩٨٤-١٩٩٥ حوالي ثمان مليارات دولار سنويا فضلا عن ثلاثة عشر ألف ضحية^{١١}، وتدمير الآلاف من القرى والمدن والدور السكنية و... الخ، وحرب جنوب السودان تكلف دولة فقيرة مثل السودان، وهي من البلدان الأقل نموا في العالم كل يوم مليون دولار على بعض التقديرات.. ولو توصل الانسان إلى إحصائيات وأرقام دقيقة بحجم الخسائر البشرية والمادية لهذه الحروب والصراعات لرأى العجب العجيب، وأدرك أن البشرية لازالت تعيش في ظلمات بشعة جدا. والسؤال المنطقي الذي لابد من الإجابة عليه هو: ماهي العوامل التي أدت الى خلق هذه الصراعات لعشرات السنين دون حلول؟

المطلب الثاني

عوامل انفجار قضايا القوميات في العالم الثالث.

١- وجود صحوة قومية قوية اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر أدت إلى وحدة القوميات في أوروبا وتأسيس كياناتها السياسية، ثم انتقلت هذه الأفكار القومية تدعو إلى استقلال القوميات وإقامة كيانات سياسية خاصة بها، وتنمية لغاتها وثقافتها، وخروجها من نير القوميات الأخرى لتحقيق المساواة الفعلية... إلى باقي العالم ومنها دول العالم الثالث، وإذا كان القرن التاسع عشر عصر القوميات في أوروبا، فقد كان القرن العشرين قرن القوميات في دول العالم الثالث أيضا.

٢- تزامنت هذه الصحوة مع رغبة سياسية دولية تسعى في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق الإمبراطوريتين المهزومتين (النمساوية - المجرية) و(الإمبراطورية العثمانية)، وكادت تتمزق (الإمبراطورية الروسية) أيضا بفعل حركة القوميات اللغوية والدينية إلا أن بقاها تحت مظلة الدول المنتصرة في الحرب أنقذها من ذلك المصير، ومن هنا كان الاعتقاد بأن الهدف الحقيقي لم يكن تطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذي طرحه الرئيس

^{١١} الكيلاتي، هيثم، تركيا والعرب (دراسة في العلاقات العربية التركية)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد ٦، ١٩٩٦، ص ٥٩).

الأمريكي ولسون فيما عرف بالمبادئ الأربعة عشر والتي تبناها الحلفاء سنة ١٩١٦.

وما يؤكد أن مبدأ (تقرير المصير) كان سلاحا سياسيا لإعادة رسم خريطة القوى العالمية، أنه لما قامت عصبة الأمم، لم يتضمن ميثاقها أي إشارة إلى حق الأقليات في تقرير مصيرها إلا بالنسبة للدول المهزومة، أما الدول المنتصرة فقد أعفيت من ذلك كما نصت المادتان (٩٣، ٨٦) من معاهدة فرساي.^{١٢}

ولقد أبرمت (معاهدات حماية الأقليات) بين المنتصرين وكل من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، رومانيا، اليونان، ووضعت نصوص خاصة في معاهدات الصلح التي عقدت مع تركيا، النمسا، المجر وبلغاريا، واستغلت الدول المنتصرة هذا الحق في سبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٣- ثقافة حق تقرير المصير وانتشار الثقافة والأدب القومي والتحرري، وانتشار مفاهيم حقوق الإنسان، وحق الشعوب في المساواة والحرية، ولقد لعبت تيارات كثيرة أدوارا مختلفة في هذا المجال منها الحركة الاشتراكية الدولية عندما أنشئت سنة ١٨٦٩ حيث أعلنت في مقدمة برنامجها السياسي حق الشعوب في تقرير المصير، ولقد لعبت الاشتراكية النمساوية المجرية دورا هاما في ترويج فكرة حماية حقوق الأقليات التي كانت منتشرة في إمبراطوريتها^{١٣}، وأثرت الاشتراكية النمساوية في مثيلتها الروسية فكانت تندد بأضطهاد الأقليات، وتسمي الإمبراطورية الروسية بسجن الشعوب (ولكن تعارض هذا مع ما مارسوه في الواقع بعد ذلك). ولعبت كذلك التيارات اليهودية دورا هاما في نشر فكرة حماية الأقليات^{١٤}، إذ كان اليهود يمثلون الأقليات الأكثر اضطهادا في دول أوروبا المسيحية قبل الحرب

^{١٢} المرجع السابق، ص ١٠.

^{١٣} الدكتور بجر، سميرة، المدخل لدراسة الأقليات، مرجع سابق، ص ٨١.

^{١٤} انظر / غولدمان، ناحوم (مذكرات)، ترجمة دار الجليل، (عمان: دار الجليل سلسلة شخصيات صهيونية رقم ١٢، ١٩٩٤).

العالمية الثانية وخصوصا في ألمانيا، وكان اليهود يضخمون من حجم العداوة الموجه لهم وينشرون أدبيات المحرقة و(الهولوكوست) مما كان ينعكس إيجابيا على نشر فكرة حماية القوميات، وكذلك كان يفعل الأرمن والأقليات المسيحية الأخرى التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.

وتوجت هذه الثقافة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، ومواثيق الحقوق المدنية والسياسية، وتشكيل لجنة لحماية الأقليات، وتأسيس محاكم العدل الدولي، ووضع نصوص قانونية لمتابعة ومعاقبة جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة الجنس (جينوسايد) والقانون الدولي الإنساني عموما، وتشكلت قبلها محكمة (نورمبرغ) لمعاقبة مجرمي الحرب من الدول المهزومة وتعقب دعاة النازية والعنصرية في العالم (وتوجت هذه الجهود في التسعينيات بالمحكمة الجنائية الدولية).

٤- حركة التحرر من ريق الاستعمار، والمقاومة ضد المحتلين الذين جاؤا إلى بلدان العالم الثالث للاستعباد والنهب، وسلب هويات الشعوب، بدأ بالبرتغال والأسبان إلى غالب الشعوب الأوروبية الأخرى من إيطاليين، وبلجيكيين، وهولنديين، وبريطانيين وفرنسيين وهلم جرا، وقد تقاسموا فيما بينهم الشعوب والممالك ورسموا الحدود السياسية تبعا لمصالحهم ومدى تمكنهم وسيطرتهم، وقامت الشعوب تشهر سيف التمرد والثورة، وأثناءها تأججت العواطف القومية، وبلغ الشعور بالوحدة والهوية الذاتية إلى أعلى مستوياته، واختلط هذا الشعور المتنامي بالدماء والتضحيات التي شاركت كل الفئات فيها، وكلما مر يوم بدا للناس أن أجل جلاء الاستعمار قد دنا، وبوادر الاستقلال وتحقيق المشاريع القومية قد لاحت في الأفق، وأيقن الناس وقادتهم أن هذا العصر هو عصر تقرير المصير وأن الإمبراطوريات قد ولى عصرها، ولا بد لأهل كل بلد وإقليم أن يستعدوا لحكم أنفسهم بأنفسهم، وبالنسبة لولايات الدولة العثمانية وخصوصا المنطقة العربية منها فإن الاستعمار البريطاني قد وعدهم بتكوين دولة عربية موحدة لهم ولذا تعاون الشريف بن حسين والاسر التي ملكت فيما بعد مع الإنجليز.

٥- رواسب الاستعمار: ورواسب الاستعمار كثيرة جدا منها: خلق كيانات دينية جديدة في الكثير من المناطق عن طريق التحالف مع التبشير والتنصير، ويلاحظ ذلك في أكثر من دولة، وما جنوب السودان إلا مثالا لإيجاد هذا العامل الجديد الذي أضيف لعوامل إثنية أخرى مما عقد مسألة التوصل إلى حل مناسب لها، ومنها عزل مناطق معينة إداريا، وإشعارها بأنها منطقة متميزة عندها خصوصيات عن باقي المناطق، أو إبداء التعاطف مع مشاعر موجودة أصلا لدى السكان مما يولد أو يزيد من مشاعر وتطلعات الحكم الذاتي والانفصال، ثم إذا بالإدارة الاستعمارية نفسها تتراجع في سبيل مصالح معينة خاصة بها، وتؤسس لإدارة مركزية وتدعمها في سبيل قمع تلك التطلعات، ومنها تشجيع وتغذية حروب قومية في مناطق مختلفة، ليس القصد من التغذية والدعم حصول أحد أطراف الصراع على حقوقه، بل تحقيق أهداف ومصالح استعمارية معينة خاصة به، واستنزاف أطراف الصراع حتى يفوز هو بما يريد.

ولعل أخطر الرواسب الاستعمارية، وأشدّها أثرا على انفجار قضايا القوميات بل العامل الأساسي في إيجاد هذه القضايا أصلا هي الحدود السياسية التي رسموها حسبما يشاءون، وطبقا لمصالحهم. إن اتفاقية سايكس-بيكو، ووعد بلفور، ومعاهدة لوزان، هي المسئولة مباشرة عن كل قضايا منطقتنا التي يسمونها الشرق الوسط، سواء القضية الكردية أم القضية الفلسطينية أم غيرها وهي المسئولة عن مشكلة الحدود الموجودة في المنطقة بين الدول التي حكموها ورسموا خريطتها.

إن الشعب الصومالي مثلا قسم إلى خمسة أقسام، وكذا الشعب الكردي، وإذا كان الصوماليون قد فازوا بعد ذلك بدولتين فإن الاستعمار ترك الشعب الكوردي بلا كيان سياسي، وجعله جزء مهمشا في كل دولة يعيشون فيها.

وفي أفريقيا يبدو الأمر أكثر تعقيدا، فعلى سبيل المثال فإن التخطيط الحدودي الذي رسمته فرنسا بين موريتانيا والسنغال ومالي في عام ١٩٥٥ ساهم في إيجاد أكثر من مشكلة بين هذه الدول المجاورة، وراحت تظهر هذه

المشاكل بعد الاستقلال، لقد فصلت وقسمت الحدود الموريتانية- المالية السكان البيض من الطوارق والبيل (الطوارق مجموعة قومية غير عربية منتشرة في مالي والنيجر وليبيا والجزائر وبوركينا فاسو) وعلى أثر مشكلة الطوارق تدهورت العلاقات بين مالي وموريتانيا، وحصلت اشتباكات بين الجيشين في عامي (١٩٨٩-١٩٩٠).

وعلى أثر مشكلة (القبائل الزنجية) الموريتانية التي تتجمع في الجنوب وصراعها مع قبائل الشمال العربية، ثارت مشاكل عديدة ولا زالت بين موريتانيا والسنغال، وراحت العمليات المسلحة للمعارضة الموريتانية تنطلق من السنغال منذ عام ١٩٨٩، وظهرت جبهات (الفلان) و (الفوارم) و (الفروديوم) ولما كانت هذه القبائل زنجية ومتفرسة فإنها تجد نفسها أقرب للسنغال منه لموريتانيا العربية. وهكذا قضية الصحراء الغربية بالنسبة لعلاقات الجزائر وموريتانيا والمغرب. وفي أفريقيا جنوب الصحراء يقول صاحب (أقليات في خطر): ((لدى بلدان هذا الإقليم البالغ عددها (٣٦) بلدا (٧٤) جماعة طائفية مسيسة تزيد في عددها الإجمالي عن ٤٠% من سكان الإقليم، ويعزى هذا التركيز الهائل إلى الشعوب المتعددة الأعراق، وإلى الحدود التي ورثتها معظم الدول الأفريقية المستقلة ويرجع إلى التنافس الطائفي من أجل الهيمنة السياسية في الدول الجديدة وينفجر هذا النوع من الصراع فجأة على نحو متفرق في بعض البلدان كما حدث مؤخرا في (ليبيريا) و (توجو)، وتأخذ أغلب الصراعات الطائفية المدمرة في أفريقيا شكل الحروب الأهلية في تشاد، السودان وإثيوبيا والصومال، وأبطال هذه الصراعات (٨) قوميات عرقية، وتنشأ بعض الصراعات المشابهة عبر الخط الفاصل بين الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية في غرب أفريقيا، من نيجيريا إلى النيجر وغينيا))^{١٥}.

ولاشك أن أي صراع في أي بلد مهما كان شأنا داخليا فإنه سرعان ما يتحول إلى شأن دولي عندما تقوم دولة بالتدخل في هذا الصراع بشكل

^{١٥} تيد روبرت جار، أقليات في خطر، مرجع سابق، ص ٤٥.

من الأشكال وتحت مبرر من المبررات، وما أكثرها، خصوصا وأن هناك امتدادات عرقية وتداخلات على الخط الفاصل بين حدود تلك الدول كما سلف القول، بل إن المصالح السياسية والاقتصادية تدفع ببعض الدول إلى دعم قوميات معينة في حربها مع دولتها المركزية في الوقت الذي تقوم الدولة نفسها باضطهاد القومية نفسها في دولتها مثل ما يحصل في إيران والعراق وغيرهما من الدول بخصوص الشعب الكوردي.

٦- مطالبة القوميات بحقوقها الثقافية والاقتصادية والسياسية وحقوقها في المساواة مع القوميات الأخرى في داخل كيان مشترك واحد أو الاستقلال بنفسها في كيان خاص، ومواجهة هذا الحق المشروع والرد عليه بالعنف والقهر والاستبداد، وعدم استعداد النخب الحاكمة التي تنتمي لمجموعات عرقية وإثنية أخرى للتخلي عن بعض امتيازاتها، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والسلطة، والاعتراف بالتعددية وحقوق الآخرين في الوجود والتعبير عن هذا الوجود بالشكل الذي يروونه مناسباً لهم ولا يكون مجحفاً بالآخرين. ولعل كل العوامل التي ذكرت تتجمع هنا بشكل أو بآخر، حيث إن صحة القوميات وانتشار ثقافة حق تقرير المصير، وتوفر رغبة دولية لتفكيك الكيانات الكبيرة، مشاركة كافة القوميات في دحر المستعمرين وطردهم، ووقوعها بعد ذلك تحت رحمة قوميات أخرى أقسى من المستعمرين أحيانا.. كل هذه الأمور أدت إلى مطالبتها بحقوقها وحقوقها في تقرير مصيرها، وعندما وجهت بالعنف ولد العنف عنفا مضادا، وأدى السي إلى الأسوأ في دائرة دموية مفرغة لاتؤدي إلى نتيجة غير الدمار وخراب الأهل والديار.

لبيان هذه العوامل ولأخذ فكرة تطبيقية، سنتعرض إلى نماذج واقعية من مشاكل القوميات في أماكن مختلفة من العالم لاحقا، ولكن قبل ذلك لابد من بيان أمر نظري مهم وهو العلاقة بين الأقليات والاستقرار السياسي وهو ماستناوله في المطلب القادم.

المطلب الثالث

من مفهوم القومية إلى مفهوم الأقلية

(الأقليات والاستقرار السياسي)

عندما تتحول الجماعة الإثنية أو القومية إلى مفهوم الأقلية السياسية حينئذ تبدأ المشكلة السياسية ويبدأ الصراع، ويتجاوز الصراع الأبعاد الداخلية وتدخل فيه عوامل وأبعاد خارجية سرعان ما يكون لها أبلغ الأثر في توتير المنطقة وإيجاد صراعات دولية وإقليمية، أو على الأقل عرقلة السير الطبيعي للعلاقات بين دول المنطقة، والحيلولة دون بلوغ التعاون والتكامل الإقليمي مداه المطلوب والذي يعود بالخير على بلدان المنطقة، وهو الهدف عادة في السياسة الخارجية للدول.

ولكى ندرك كيفية تحول القومية المعينة إلى أقلية وكيفية إفشاء ذلك إلى الصراع والتأثير في السياسة الخارجية لابد لنا من إدراك ماتعنيه الأقلية، ولأجل ذلك فقد حدد بعض الباحثين ومنهم (شارلس واجلي C.Wagley) و(مارفن هاريس M.Harris) للأقليات خمس صفات^{١٦}:

- ١- أنها أجزاء تابعة داخل مجتمع الدولة التي تنضوي تحت لوائها.
- ٢- إنها تتمتع بصفات عضوية وثقافية خاصة، وتعتقد أن الأجزاء المسيطرة في المجتمع الذي تعيش فيه تحاول التقليل من قيمتها.
- ٣- حتى في حالة عدم وجود خصائص ثقافية، أو بيولوجية واقعية فإن العضوية داخل الأقليات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال.
- ٤- تخلق السمات الخاصة المشتركة بين أفراد الأقليات نوعاً من الشعور بالنقص والعجز، يؤدي إلى نوع من الشعور بالذات فيما بينهم.
- ٥- يتجه أفراد الأقليات طواعية أو بالضرورة إلى التزاوج الداخلي فيما بينهم.

وهذا يعني أن الأقلية ليست كل جماعة صغيرة داخل جماعة كبيرة، بل هي بالإضافة إلى ذلك أمور نفسية وعملية أخرى، ولا يشير لفظ (الأكثرية)

^{١٦} بحر، سميرة، مدخل لدراسة الأقليات، مرجع سابق، ص ١٢.

هنا إلى مفهوم عددي بالضرورة وكذا لفظ (الأقلية)، لأن بعض الأقليات عددياً هي المسيطرة والمضطهدة فعلياً كما كان في جنوب أفريقيا والكثير من الدول، ومنها الأقلية التوتسية التي هي أقلية من حيث العدد ولكنها تمارس السلطة التي هي عادة للأكثرية. وهناك جملة عوامل تتحكم في سلوك الأقليات ونوعية تفاعلها مع الأنظمة التي تحكمها:^{١٧}

- ١- مدى درجة الوعي عندها بمصانصها القومية.
- ٢- وضوح مطالبها التي تطالب بها.
- ٣- درجة استعدادها للتضحية وخوض الصراع في سبيل تلك الحقوق.
- ٤- درجة انسجامها مع بعضها ودرجة الوحدة في داخل أحزابها وفصائلها وقبائلها.
- ٥- حجم الأقلية ونسبتها إلى كل السكان.
- ٦- درجة الفعالية التنظيمية والمؤسسية عندها، وقابليتها على تحريك أعضائها وتعبئتهم.
- ٧- الإمكانيات المالية واللوجستية التي تتمتع بها (المكانة الاقتصادية للأقلية).
- ٨- مواقع تركيزها هل هي في مقاطعة معينة أو أقاليم مختلفة، هل هي في العاصمة والمراكز أم في المدن والهوامش.
- ٩- امتداداتها الخارجية فقد تكون الأقلية امتداداً لجماعات أخرى في دول أخرى، وفي هذه الحالة فإن وزن الجماعات التي تتشابه مع الأقلية في البلدان الأخرى يعد محدد هاماً في هذا الإطار.
- ١٠- أصالة الأقلية في منطقة سكنها، هل هي أصيلة أم وافدة ومهاجرة حديثاً.

^{١٧} تمت الاستفادة من مقال عماد جاد، المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: العدد ١١٩ يناير ١٩٩٥)، وكتاب مسعد، نيفين عبد المنعم، (الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي)، الفصل الأول ص ٥ ومابعد (مرجع سابق).

١١- القيادة وطبيعة هذه القيادة وسلوكها وميولها للسلام أم العنف، ومدى شعبيتها وكاريزميتها، ومدى قدرتها على إدارة الصراع ونجاحها في ذلك، ومدى توفر فريق عمل متجانس لها، ونوعية الأفكار والأيدولوجيات التي تؤمن بها، وارتباطها الخارجية ودرجة وطنيتها، ومدى إخلاصها للقضية والشعب الذي تمثله.

١٢- طبيعة رد فعل الأنظمة والجماعة المسيطرة، من حيث اتسامه بالعنف أو اللين والمرونة، ونوعية تفهم الحاكمين واستيعابهم لمطالب الأقلية، حيث أن سلوك أي طرف يحدد إلى حد بعيد سلوك الطرف المقابل ورد فعله عليه.

من جهة أخرى فإن هناك أيضا عوامل تتحكم في سلوك النخب الحاكمة والجماعات المسيطرة منها:

١- طبيعة تلك الجماعة وقيادتها ومدى مرونة تلك القيادة وحكمتها في التعامل مع الأقليات، ومدى تمتعها بشرعية وطنية، ودرجة الدعم الذي تتلقاه من غير مجموعتها العرقية.

٢- مدى ديمقراطيتها في التفكير والممارسة، وتقبلها لرأي وجود وحقوق الآخرين،

٣- رؤيتها لحل المشكلة، ونوعية الاستراتيجية التي تتبناها في ذلك.

٤- قدراتها المالية والعسكرية والبشرية لحسم الصراعات.

٥- نوعية مطالب الأقلية، ودرجة اقتناعها بها، وتقديرها لأثر الاستجابة لتلك الطلبات على مصالحها السياسية والاقتصادية والسلطوية.

٦- الوضع الدولي والإقليمي والتوقيت الذي تثار فيه المشكلة ومدى تعاطف الرأي العام الإقليمي والدولي مع قضية الأقلية.

٧- الآثار الاقتصادية والتنموية والسياسية... الخ التي تترتب على استمرار وبقاء مشكلة الأقلية دون حل، والضرائب التي تدفعها الدولة في ذلك.

٨- درجة الاختلاف الموجود بينها وبين الأقلية، هل يختلفون في اللغة فقط أم في اللغة والعرق، أم في اللغة والعرق والدين معا... الخ، لأن من شأن تزاوج و تداخل هذه العوامل أن تؤدي إلى تعقيد الصراع وتفاقمه.

٩- وجود تهديد قوي لأمن الوطن من دولة أخرى، الأمر الذي يجعل الدولة مضطرة لأيجاد وحدة وطنية من خلال تغيير موقفها من الأقليات. أما بالنسبة لأوجه الاحتمالات المتوقعة للعلاقة بين الطرفين (أي الأقلية والجماعة المسيطرة) فهي كالآتي^{١٨}:

١- النموذج الجمعي المتعدد: حيث تأخذ الأقلية حقوقها وتعيش في حالة مساواة مع الأكثرية أو الأقليات الأخرى، ويحدث الاتصال والتبادل الإيجابي بين الثقافات والجماعات المتعايشة، ولا ترغب الأقلية أو تدعو إلى الانفصال لأنها لا تشعر بالتمييز، وهنا ينتهي مفهوم الأقلية والصراع إلا في أبعاد ومعان إيجابية.

٢- النموذج الامتصاصي: حينما ترغب الأقلية في تمثل ثقافة الأكثرية والذوبان داخلها، بالقدر الذي يتيح لها التمكن من الاشتراك الكامل في حياة المجتمع الأكبر، وهو الاتجاه الشائع بين الأقليات في الولايات المتحدة.

٣- النموذج التذويبي القهري: حينما تريد الأكثرية فرض الاندماج والتذويب القسري على الأقلية التي تستعصي على الاندماج، وهذا بلا شك يؤدي إلى صراعات مستمرة.

٤- النموذج الانعزالي الانفصالي: في حالة إصرار الأقلية على الانفصال والانعزال إذا فشلت في الحفاظ على حقوقها في النموذج التعددي.

٥- النموذج المتشدد المغالي: في حالة ما إذا سعت الأقلية إلى فرض ثقافتها قسراً متجاوزة مطلب المساواة إلى حد الرغبة في السيطرة على الآخرين لإيمانها بتفوقها الذاتي، ودونية ثقافات الآخرين، مثل النازية والفاشية والصهيونية.

على ضوء هذا يمكننا التنبؤ بالاحتمالات التي يمكن أن يكون عليها سلوك الأكثرية تجاه الأقلية، بالاستعانة باستقراء التاريخ وتجارب الدول في هذه القضية المعقدة:

١- الامتصاص التدريجي والتلقائي مثل أمريكا ودول أوروبا الغربية.

٢- التذويب القسري كالنازية والفاشية .

^{١٨} بحر، سميرة، (المدخل لدراسة الأقليات)، مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.

٣- إقرار التعددية واحترام حقوق الأقليات ووضع أطر ودساتير لحقوقها
مثل سويسرا وبلجيكا... الخ
٤- تهجير السكان قسريا أو سلميا للقضاء على وجود الأقلية وتذويبها
كما فعل ستالين، وأتاتورك...
٥- الإخضاع المستمر كغالب الدول التي لا تحترم حقوق الأقليات
كما ينبغي.
٦- الإبادة والتطهير العرقي كالنازية والفاشية والتوتسي في رواندا
والعراق ضد الأكراد^{١٩}
وما لاشك فيه أن الممارسات المذكورة في النقاط رقم (٢، ٤، ٥، ٦) سوف
تؤدي دون شك إلى حدوث الصراع بل المواجهات العنيفة والدموية لأن
الأقليات سوف تقوم حتما بالدفاع عن نفسها في مواجهة هذه الممارسات.
وهنا يثور السؤال المهم وهو: هل هناك تلازم حتمي بين وجود الأقليات
في دولة وعدم الاستقرار فيها؟ بمعنى ألا يمكن أن تكون الأقلية- في حالة
عدم هضم حقوقها- عامل استقرار وقوة للدولة بدل أن تكون عامل
توتر وضعف؟

وللجواب على السؤال، هناك اتجاهات أربعة للباحثين^{٢٠}
الاتجاه الأول: جعل التجانس الثقافي ووحدة النسيج الاجتماعي شرطا
أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسي، وهو ما أشار إليه (ابن خلدون) عندما
ذكر أن الأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها قل أن تستحكم فيها دولة،
وأن تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة اختلاف الأهواء والآراء... وضرب ابن
خلدون مثلين لتأكيد وجهة نظره، أحدهما من شمال أفريقيا التي استعصى
على العرب تمهيد الدولة فيها إلى ولاية (موسى بن نصير) نتيجة وجود
البربر وكثرة قبائلهم وتواتر انتفاضاتهم، حتى لقد ارتدوا عن الإسلام اثني

^{١٩} للتفصيلات يراجع المرجع نفسه.

^{٢٠} للتفصيلات يراجع مسعد، نيفين عبد المنعم، (الأقليات والاستقرار السياسي في
الوطن العربي) الفصل الأول، ص ٥ وما بعدها.

عشر مرة، والآخر من مصر التي كانت خلوا من القبائل والعصبيات
فسرعان ما استحكمت فيها كلمة العرب المسلمين.

في صياغات حديثة للنظرية الخلدونية نفسها تحدث العلماء عن ان
اختلاف التنشئة المبكرة للجماعات تؤدي إلى اختلاف في التعبير عن
خياراتها، وفي بعض الأحيان يكون هناك عزل وحرمان لبعض الجماعات
الأمر الذي يؤدي إلى الثورة وعدم الاستقرار، وتعرف هذه العلاقة باسم
نظرية (الإحباط المولد للعدوان) ولعل أشهر من تبني التصور الصراع
للمجتمعات التعددية هو (فورنيغال) و (سميث).

الاتجاه الثاني: يذهب إلى أن تعدد الانتماءات الثقافية إنما يقل أثره
السلبى على الاستقرار السياسي وذلك فيما لو اختلفت مع طبيعة
الانتماءات الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية، إذ أن هذا الاختلاف يؤدي
إلى زيادة فرص الديمقراطية والاستقرار، لما يقترن به من اعتدال في المواقف
والسلوكيات، ويتبنى هذه النظرية كل من (سيمور مارتن ليبست) و (لويس
كوسر) و (دافيد ترومان).

الاتجاه الثالث: لا يقيم وزناً كبيراً للتجانس الثقافي في تحقيق الاستقرار
السياسي، وفي هذا الإطار قام بعض المحللين بذكر العوامل المختلفة التي
تؤدي إلى تماسك المجتمعات واستقرارها وأسقطوا من بينها عامل التجانس
الثقافي، فـ (هاس) مثلاً يشير إلى أن العامل الاقتصادي وراء وحدة الدول
الأوروبية بالرغم من التعدد الثقافي، ولكن (هاس) بعد عشر سنوات قام
بمراجعة موقفه، ولم يستطع أن ينكر العامل الثقافي تماماً.

الاتجاه الرابع: هذا الاتجاه لا ينكر أهمية العامل الثقافي، ولكنه يعلق
أهمية كبيرة على التعاون بين النخب من مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها
بشكل متساو في عملية صنع القرار، الأمر الذي يؤدي إلى ضبط وتحييد
الآثار السلبية الناجمة عن تنافس جماعاتهم عن طريق فرض ما يتوصلوا
إليه من تسويات على الأعضاء، وقد اقترن هذا الاتجاه باسم (أرند
ليجيبهارت) الذي اعتبر ذلك من أفضل مسالك تسوية مشكلة
التعدد الثقافي.

وتضيف الدكتور (نيفين مسعد)، بأن نظرة الأقلية لدى تمتع النظام السياسي بالشرعية تعتبر محددًا أساسيًا في ما إذا كانت الأقلية ستصبح تهديدًا للاستقرار أم لا، ويعد ما تتعرض له الأقلية من تمييز اجتماعي-اقتصادي-سياسي مكونًا أساسيًا من مكونات نظرتها لدرجة شرعية النظام السياسي، ولقد أثبتت إحدى الدراسات التي أجريت على عينة من (١٩) دولة صحة المقولة السابقة، إذ كشفت عن أن عامل التمييز الاجتماعي-الاقتصادي-السياسي كان وراء عنف الأقليات في هذه الدول. وأكثر من ذلك أن هناك دراسة أخرى أجريت على عينة من ١٣٢ دولة كشفت وجود عنف الأقليات في ٦٥% من دول العينة في مقابل ٥٣% عنف طلابي و٤٨% عنف بسبب الانقلابات العسكرية... إذا عنف الأقليات في مقدمة أنواع العنف في العالم، وتؤكد الدراسة نفسها، أن الأقليات قد خلفت من ورائها أكبر عدد قتلى خاصة في دول العالم الثالث (باستثناء الحروب بين الدول).

وفي مقابل الاتجاهات الأربعة والتي تطرقت إلى تحليل نظري للحديث عن علاقة الأقليات بالاستقرار السياسي، فإن هناك اتجاهين آخرين تناولوا الأشكال نفسها بالتحليل ولكن من وجهة نظر عملية^{٢١}:

الاتجاه الأول: يرى أنه في حالة عدم وجود تعامل تمييزي ضد الأقليات، فإنه يمكن للأقليات أن تكون إحدى إيجابيات النظام السياسي وإضافاته وعاملاً من عوامل صحته، وخلاصة تلك الإيجابيات هي:

١- من الناحية الاجتماعية توفر الأقليات للمجتمع تغذيته بالدماء الجديدة وتجعله ينفذ على أساليب أخرى للحياة وخبرات ومعارف جديدة.

٢- من الناحية الاقتصادية تسهم الأقليات إسهامًا لا بأس به في إنعاش اقتصاد الدولة، وفي هذا يمكن ذكر دور الأقلية الإيطالية في إنعاش اقتصاديات بعض المدن الاسكتلندية.

^{٢١} المرجع نفسه، ص ١١ وما بعدها.

ج- من الناحية السياسية يمكن للأقليات أن تكون من معايير الحكم على ديمقراطية النظام السياسي لأن في كفالة حقوقها تجديد مستمر لشرعية النظام، وفي تشكيلها للأحزاب دعم للمؤسسات والتنظيمات الوسيطة، والأقليات تصلح أحيانا لأن تكون البديل المطروح لتجسيد هوية الدولة، وهي في هذه الحالة قد لا تكون أكبر الأقليات ولا أقواها ولكن يكفي فقط أن لا تكون طرفا في صراع داخلي بحيث لا يثير اختيارها حفيظة الاطراف المتصارعة، وكان اختيار الجماعة البوذية (الاشوكا) رمزا للدولة الهندية حرصا على تحقيق التكامل القومي من هذا الباب.

وفي المجال الخارجي (وهذا مهم بالنسبة لموضوع هذا البحث) فإن الأقليات سيما تلك التي لها امتدادات في أكثر من دولة واحدة قد تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية وهنا يلاحظ استخدام الكورد كورقة تنفيذ سياسات خارجية لبعض دول المنطقة، وقد تروج هذه الأقلية سياسات معينة داخل دولة المقر استجابة لتأثيرات معينة يقع مصدرها خارج الحدود، بل إن الدولة تستطيع أن تجعل من الأقليات جسرا للعلاقات الإيجابية بينها وبين الدول التي فيها تلك الأقليات، وهذا يحقق لها تعاوننا وتكاملا إقليميا مهما.

الاتجاه الثاني: يتبنى الرأي القائل بأن الأقليات من سلبيات النظام السياسي، وهذا الرأي باختصار يقوم بإعطاء معاني واستنتاجات سلبية لكل ما ذكر من إيجابيات، فالأقلية اجتماعيا عامل توتر واقتصاديا تعيق مشاكلها التنمية، وسياسيا قد تكون سببا في استشراء داء الفساد السياسي المتمثل في الرشوة والمحابة وشراء أصوات الناخبين، وفي مجال السياسة الخارجية ينطوي وجود الأقليات على مخاطر التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية والأقلية أحيانا هي التي تسخر العلاقات الخارجية لمصالحها، وتنحاز لدولة أخرى تنتمي إليها عرقيا، وتقود انقلابات عسكرية للقضاء على الشرعية والديمقراطية كما حدث في دول كثيرة خصوصا إذا دخلت الأقليات سلك الجيش.

المطلب الرابع

نماذج مختلفة من قضايا القوميات في العالم

لمزيد من توضيح العوامل التي سبق الحديث عنها لابد من تفصيل حول قضايا محددة ولنر من خلال هذه النماذج أيضا مدى تأثير هذه القضايا على العلاقات الدولية وإيجاد بؤر إقليمية للصراع، وعرقلة مشاريع التعاون والتكامل بين البلدان المعنية بهذه الصراعات وحقوق تلك القوميات، وسوف نختار هذه العينات والنماذج من مناطق مختلفة وقارات متباينة بقدر المعلومات المتاحة حتى تكون الصورة أكثر شمولاً وتكاملاً.

١/ قضية كيوبك في كندا:

إن (كندا) الدولة الواقعة في أمريكا الشمالية هي إحدى الدول الصناعية السبع الكبرى في العالم، وهي تنتمي إلى الدول الديمقراطية ذات التجربة العرقية، إلا أن وجود التباين العرقي والقومي فيها وخصوصاً في مقاطعة (كيوبك) جعلها تذكر ضمن الدول التي تعاني من مشاكل عرقية وقومية تؤثر على اقتصادها وسمعتها بل ربما على مستقبلها السياسي كدولة موحدة، وتؤثر على علاقتها بفرنسا أحياناً.

ينقسم سكان كندا إلى إنجليز يشكلون الأغلبية، وأقلية فرنسية في مقاطعة (كيوبك)، تبلغ مساحة هذه المقاطعة ٥٩٤,٨٦٠ كم^٢ وهي أكبر الأقاليم من حيث المساحة، وتمثل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان الذي يبلغ (٧) ملايين ويحتل الإقليم المرتبة الأولى من حيث إنتاج بعض الموارد الاقتصادية (البوتاسيوم، النحاس)^{٢٢}، وتساهم بنحو ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ عام ١٩٩٥ (٦٠٠) بليون دولار أمريكي^{٢٣}.

وقعت هذه المقاطعة في أيدي الإنجليز عام ١٧٦٠، وأنضمت إلى الاتحاد الفيدرالي الكندي عام ١٨٦٧ كمقاطعة فرانكفونية وحيدة في كندا، ويشكو سكان الإقليم من تسلط الإنجليز وهيمنتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية،

^{٢٢} منى محمد طه، مشاكل التعدد العرقي في بناء الدولة الحديثة، مجلة دراسات استراتيجية، ص ١٢٢ (المحرطوم: العدد ١٣ مارس يونيو ١٩٩٨).

^{٢٣} تقرير محمد خال في جريدة الحياة (لندن: العدد ١ يوم ١١/١٩٩٦).

الأمر الذي يؤدي إلى ذوبان شخصيتهم المستقلة وثقافتهم الخاصة، ويعتقد السكان الفرنسيون بأن هناك سياسيات ثقافية واقتصادية تقودها الحكومة الفيدرالية لصالح الإنجليز، وأن اعتبار الفرنسية لغة رسمية في البلاد ليس إلا إجراء شكلياً، وأنه يبقى محدود الأثر طالما لا توجد مساواة شاملة سياسية واقتصادية. وتتشكل الهوية الكيبكية من اللغة الفرنسية والديانة الكاثوليكية مقابل الإنجليز البروتستانت، وتلعب الكنيسة دوراً هاماً في السعي للحفاظ على هذه الهوية القومية. وهناك عوامل أخرى تزيد من مخاوف الفرنسيين، منها المواليد الفرنسية في المقاطعة، والتغير الديموغرافي الناتج عن حرية اللغة بالنسبة للمهاجرين الذين غالباً ما يختارون الإنجليزية الأمر الذي يؤدي لزيادة عدد الإنجليز^{٢٤}.

هذا الشعور بالغبن والتهديد أدى إلى ظهور تيارات سياسية متعددة بعضها تتبنى الوحدة، وبعضها تتبنى الانفصال، ومن الأحزاب المؤيدة للانفصال:

- ١- حركة الأليانس: ظهرت بين عام ١٩٥٧، ١٩٦٢ وهي مدعومة من اليمين السياسي والكنيسة الكاثوليكية.
- ٢- حركة التجمع للاستقلال RANA: ظهرت عام ١٩٦٢ بزعامة (مارسيل شابو) وكان شعارها (كيبك للكيبكيين) وتحدد هوية السكان بالفرنسية والكاثوليكية.
- ٣- جبهة تحرير كيبك: أنشئت ١٩٦٢، وتبنت أيديولوجية ثورية بدت حينها امتداداً للمنظمات الماركسية في كوبا وبعض البلدان الشيوعية، ولجأت للعنف والقوة المسلحة واغتالت بعض الشخصيات الإنجليزية ونسفت بعض المباني، وأرعبت السلطات المركزية خصوصاً في أحداث ١٩٧٠، واختفت بعد أن اعتقل منهم ٥٠٠ ناشط.
- ٤- الحزب الكيبكي: الذي ظهر عام ١٩٦٧، ويحمل مشروعاً سياسياً انفصالياً ووصل هذا الحزب إلى الحكم في المقاطعة ثلاث مرات، وأجرى استفتاءين للانفصال عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥، وبعد الآن لاستفتاء آخر.

^{٢٤} المرجع السابق، ص ١٢٤.

وبالنسبة للعلاقات الدولية، فلاشك أن هذه القضية، ووضع الفرنسيين في كندا يعتبر من المتغيرات المهمة في العلاقات الكندية-الفرنكوفونية وخصوصا فرنسا، هذه العلاقات يسودها التوتر أحيانا بسبب ما يجري هناك، وظهر هذا جليا بعد زيارة الرئيس (ديغول) في الستينات للمقاطعة ودعوته في خطبه إلى الحفاظ على الطابع الفرنسي للإقليم حيث اعتبرته الدولة الكندية تحريضا وت دخلا في شئون داخلية^{٢٥}.

ويؤكد هؤلاء الانفصاليون على أن كيبيك تتمتع بكل مقومات دولة ناجحة، في حين يصف بعضهم وضعهم الآن بأنهم (خمسة ملايين سجين سياسي)، ونتائج الاستفتاءات تشير إلى زيادة المشاعر الانفصالية، وقد حصل الانفصاليون في الاستفتاء الأخير ١٩٩٥ على ٤٩,٤% مقابل ٥٠,٤% في استفتاء عام ١٩٨٠^{٢٦}.

٢ / أسبانيا وإقليم الباسك:

باسك كمنطقة هي سبعة أقاليم ثلاث منها في فرنسا، وأربع منها في أسبانيا، وكان هذا الإقليم يوما ما له كيان نظامي قائم بذاته، ففي سنة ١٩٣٦ أصدرت الحكومة الجمهورية في أسبانيا قانون الحكم الذاتي لإقليم ألافيا، جيوبوزكو، وبسكاي، وأنتخب رئيس لهذه الوحدة السياسية الجديدة، ولكن نظام الدكتاتور (فرانكو) أصدر قانونا بإلغاء الحكم الذاتي سنة ١٩٣٧، وذهبت حكومة الباسك إلى المنفى في المكسيك^{٢٧}.

ومنذ ما يقارب خمسا وثلاثين سنة تشن حركة إيتا الانفصالية حربا عنيفة ضد الحكومة المركزية في أسبانيا لفصل الإقليم واستقلاله أسفرت عن سقوط الآف الجرحى، وخسائر تقدر بملايين الدولارات. ومنظمة (E.T.A) هذه (وهي اختصار لاسم باللغة الباسكية تعني بلاد الباسك والحرية) تأسست سنة ١٩٥٦ في اجتماع سري، وشعارها (١=٣+٤)

^{٢٥} جريدة الحياة، (لندن: العدد الصادر في ١٩٩٨/٨/٧).

^{٢٦} منى محمد طه مرجع سابق، ١٢٥.

^{٢٧} معروض، نازلي النظام الأسباني ما بعد الجنرال فرانكو، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣ (القاهرة: يناير ١٩٧٦، ص ١٦٠)

إشارة لضم أقاليم الباسك الأربعة في أسبانيا إلى الثلاثة الموجودة في فرنسا لتصبح كلها دولة واحدة اشتراكية ومستقلة^{٢٨}، وبدأت المنظمة عملياتها العسكرية الأولى سنة ١٩٦١ بوضع المتفجرات في مقرات الجيش والشرطة، وعقدت اجتماعها الأول عام ١٩٦٢ وحددت هويتها كمنظمة ثورية، وفي عام ١٩٧٣ قامت باغتيال (بلانكو) رئيس وزراء حكومة الرئيس (فرانكو) في مدريد العاصمة واشتهرت المنظمة منذ ذلك اليوم^{٢٩}.

وفي عام ١٩٧٨ صدر دستور جديد للبلاد اعطى ميزات حكم ذاتي للإقليم، وقام سكانه عام ١٩٨٠ باختيار المجلس التشريعي المحلي، ولكن المنظمة وجناحها السياسي رفضتا هذه الصيغة، وفي عام ١٩٨٣ تخلى الجناح السياسي للمنظمة عن العنف نهائياً ودخل في مفاوضات مع الحكومة عام ١٩٨٨ في الجزائر ومعه الجناح العسكري أيضاً^{٣٠}.

ويوجد في باسك أحزاب مؤيدة للانفصال مثل: ١-الحزب الوطني الباسكي، ٢-حزب ايسكو الكارتا سونا، ٣-أوسكال هريتاروك EA أو الجناح السياسي لمنظمة إيتا وحصلت هذه الأحزاب مجتمعة على ٥٢% من أصوات الناخبين في المجلس التشريعي المحلي عام ١٩٩٨، الأمر الذي يبين الوزن السياسي لها^{٣١}.

أما بالنسبة للعلاقات الدولية فإن مشكلة الباسك كانت تخلق دوماً متاعب للدولة الأسبانية، وأبرز ما تجلت فيه هذه المتاعب هو أحداث سبتمبر ١٩٧٥ حينما أقدمت الحكومة على تنفيذ حكم الإعدام في خمسة من الناشطين من الإقليم اثنان من زعماء إيتا، ثلاثة من زعماء الجبهة الثورية الماوية المناهضة للفاشية بتهمة قتل رجال الشرطة، متجاهلة مناشدات دولية، وضغوطات عديدة من أجل إثباتها عن هذا الفعل، وأدى هذا إلى

^{٢٨} المرجع نفسه، ص ١٦٦

^{٢٩} عزة سامي، جريدة الأهرام، (إيتا الانفصالية)، (القاهرة: ٢١/مايو/٢٠٠١).

^{٣٠} رجال، علي جريدة السياسة الكويتية، مقال عن (أزمة إقليم الباسك)، (الكويت: ١٨، ١١/١٩٩٧).

^{٣١} سامي، عزة، (جريدة الأهرام)، مرجع سابق.

إعطاء دفعة قوية لحركة تحرير الباسك، حيث طالب رئيس المكسيك وقتها بطرد أسبانيا من الأمم المتحدة، وهاجم رئيس وزراء السويد (أولف بالمه) نظام (فرانكو)، ووعد بتقديم معونة مالية للثورة. واستدعت كل الدول الغربية الأوروبية باستثناء إيرلندا سفراءها من مدريد للتشاور، وصدر قرار إدانة من مجلس وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، أدان فيه تصرفات النظام الأسباني، الأمر الذي أدى إلى فرض عزلة على أسبانيا^{٣٢}

٣/ المشكلة القومية الصومالية:

الشعب الصومالي يملك لغة واحدة وأصول عرقية متشابهة، وأفراده يدينون بالإسلام، ويعيشون على أرض خاصة بهم... إذا يملكون كل مقومات القومية الواحدة التي لا بد أن تكون مجتمعة في دولة واحدة، ولكنه تم تقسيمها إلى خمسة أقسام وكيانات سياسية، وهو يرنو ويتطلع للوحدة في كيان سياسي واحد، الأمر الذي تم تجسيده في العلم الصومالي، الذي يحتوي على نجمة من خمسة أضلاع في إشارة إلى أجزاء الشعب الصومالي المتناثرة في كل من الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا.

وقد توحد شطرا الصومال الجنوبي والشمالي واللذان كانا محتلين من قبل إيطاليا وبريطانيا، ولكن البريطانيين رفضوا إلحاق الإقليم الصومالي الموجود في الحدود الشمالية لكينيا بالصومال ورفضوا إعطائه حق تقرير المصير، وبذلك أصبح جزءاً من أراضي كينيا، ورفضت فرنسا إلحاق جيبوتي أو إقليم عفر وعيسى بالصومال واحتفظت به دولة مستقلة تحت سيادة فرنسا، وقد استولت إثيوبيا الإمبراطورية على منطقة (هرر) عام ١٨٨٧، وحصلت أيضاً على (أوغادين) من الإنجليز كمكافأة لها على تعاونها مع الإنجليز في إخماد الثورة المهدية في السودان التي اتعبت البريطانيين، وهكذا أصبحت أجزاء من الأراضي الصومالية محتلة من إثيوبيا أيضاً^{٣٣}.

^{٣٢} معوض نازلي، النظام الأسباني، السياسة الدولية، مرجع سابق، العدد ٤٣ يناير ١٩٧٦.

^{٣٣} الأصفيهاني، نبيه، المواجهات المسلحة الإثيوبية الصومالية، السياسة الدولية، (القاهرة: العدد ٥ أكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٢).

ويعتبر كل من كينيا وإثيوبيا هذه الأراضي جزءاً متما لدولتها لا يمكن التفريط فيه، ولا إعطاءه حق تقرير المصير، الأمر الذي يرفضه الصوماليون بشدة. ومن ناحية العلاقات الدولية، فالقضية الصومالية من أبرز الأمثلة على كيفية تأثير القضية القومية على العلاقات الدولية، حيث شهدت منطقة القرن الأفريقي توترا كبيرا، وصراعا مريرا بسبب القومية الصومالية وتطلعاتها الوحيدة المشروعة من جانب، وتعنت الدول المعنية من جانب آخر.

ساندت الولايات المتحدة موقف الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسيلاسي) من حقوق وتطلعات الصوماليين، وقدمت مساعدات عسكرية ضخمة لإثيوبيا في حربها مع الصومال حيث دخلت الدولتان في حربين عامي ١٩٦٤، ١٩٧٧ وحاول الصوماليون جاهدين إعادة أوغادين وهرر إلى الصومال، ورفضت الولايات المتحدة مساعدة الصومال عموما ومساعدتها في تحديث وتدريب جيشها خصوصا، ولأنها (أي الولايات المتحدة) كانت تحتفظ بقواعد اتصالات عسكرية في البحر الأحمر في إرتريا التي كانت قبل ١٩٩٣ جزءاً من إثيوبيا.

وشهدت العلاقات الصومالية البريطانية، والصومالية والفرنسية أيضا توترات وقطيعة بسبب دور الدولتين في رسم خريطة المنطقة وعدم مساندتهما لحقوق الصوماليين.

وعلى صعيد القوى العظمى وتأثير هذه القضية عليها فقد توجه الروس والصينيون إلى مساعدة الصوماليين فترة من الزمن لمواجهة الوجود العسكري الأمريكي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر وما أن انتقلت إثيوبيا بعد حكم (منغستو هايلامريم) إلى المعسكر الشيوعي حتى قلبوا ظهر المجن للصوماليين ووقفوا مع الإثيوبيين وبنوا قواعد عسكرية في البحر الأحمر^{٣٤}.

وفي تلك الأثناء فكرت الإدارة الأمريكية في دعم الصومال ضد الشيوعيين في إثيوبيا وضد الوجود الروسي، ولكنها بعد دراسة الأمر فترة

٣٤ السياسة الدولية العدد (١) يوليو ١٩٦٥ (مرجع سابق)

طويلة اضطرت للتراجع خشية حدوث حرب دولية كبيرة بين المعسكرين بسبب الوضع في القرن الأفريقي.

وتؤثر هذه القضية بشكل واضح في كل مشاريع السياسة الخارجية للدول المعنية بالقرن الأفريقي عموما وخصوصا الدول الأربعة المعنية بالمشكلة مباشرة، كما أن لها تأثير كبير جدا على التغيرات والسياسات الداخلية التي تنعكس على السياسات الخارجية.

٤/ مشكلة أبخازيا والصراعات العرقية في القوقاز:

تقع أبخازيا في شمال غرب جورجيا على واجهة البحر الأسود، وتبلغ مساحتها ٨٦٠٠ كم^٢ ويبلغ سكانها حوالي ٥٢٥,٠٠٠ ويتكلمون بلغة قوقازية مختلفة عن الجورجية، ويشكل الأبخاز نسبة ١٨% من سكان أبخازيا، ويدين أغلبهم بالإسلام، وتجدر الإشارة إلى أن الأبخاز كانوا يشكلون حتى عام ١٨٦٤ الأغلبية في أبخازيا، ثم أخذ عددهم في التناقص مقابل زيادة جورجية، وكانت التركيبة العرقية عشية تفكك الاتحاد السوفيتي كما يلي: الجورجيون ٤٥%، الأرمن ١٩,٤%، الأبخاز ١٨%، الروس ١٢%، اليونانيون ٢,٨%، الأوكرانيون ٢,٢%، وبعد حرب الاستقلال الأبخازية عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ ونزوح حوالي ٢٥٠ ألف جورجي عاد الأبخاز يشكلون الأغلبية العديدة الإقليم^{٣٥}.

وبما أن جورجيا دولة ذات طابع مركزي، وتهيمن عليها الأغلبية الجورجية، فقد تم اقضاء الأقلية عن أي مشاركة سياسية وعن أي تمثيل في الجهاز الحكومي، حيث تتعامل الحكومة معها بمنطق فوق إضاعي، الأمر الذي أدى إلى التمرد والثورة وحرب الاستقلال التي قادها الأبخاز دفاعا عن وجودهم الإثني وحقوقهم المشروعة، حيث يتطلعون فيها إلى الاستقلال التام عن جورجيا، والقبول مرحليا بصيغة فيدرالية للدولة الجورجية، ومن وجهة نظر القوميين الجورجيين فإن أبخازيا جزء من أراضي جورجيا، وأن امتيازاتهم (على قلتهم) جاءت كسياسة من الدولة السوفيتية التي قسمت

^{٣٥} الإمام، محمد رفعت، جورجيا والأزمة الأبخازية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢، ص ١٤١).

جورجيا ثلاثة أقسام، وأوجدت فيها ثلاث كيانات تتمتع بالحكم الذاتي ومنها أبخازيا، وأوسيتا الجنوبية واللتين سارعت جورجيا بإلغاء حكمهما الذاتي وضمهما إلى دولة جورجيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي^{٣٦}، والنظرية القومية الجورجية تقسم القوميات الموجودة إلى نوعين: أصيلة (الجورجيون، الأبخاز، الأدجار) ودخلاء (شعب داغستان، الأذريين، الأرمن، الأوسيت) وهؤلاء الدخلاء أمامهم خياران إما الذوبان أو الهجرة، ولما كانت غالبية الجورجيين أرثوذكس فإنهم ينظرون إلى الأدجار بأنهم جورجيون تأسلموا ومن ثم فلا حاجة للإبقاء على وضع خاص بهم، ويترتب على ذلك إرسال البعثات التبشيرية لإعادة الخراف الضالة إلى الأمة^{٣٧}.

لعل الصراعات الموجودة في القوقاز (والتي تعتبر المشكلة الأبخازية واحدة منها) تعتبر من أهم الأمثلة على كيفية تأثير القضايا العرقية على السياسات والعلاقات الدولية وإعادة رسم التحالفات. ويوجد في القوقاز الآن خمس صراعات عرقية أساسية هي:

- الصراع الأرمني- الأذري حول جيب كاراباخ الجبلي.
 - الصراع الجورجي- الأوسيتي حول أوسيتيا الجنوبية.
 - الصراع الأوسيتي- الأبخوشي حول بريجورودنسي رايبون في أوسيتيا الشمالية.
 - الصراع الروسي- الشيشاني حول الشيشان.
 - وأخيرا الصراع الجورجي- الأبخازي حول أبخازيا^{٣٨}.
- ولعل هذه الصراعات المتعددة المعقدة تجد تفسيرها في أمرين:
- ١- أن هذه الصراعات العرقية قديمة وترجع إلى العشرينات ولكنها ما وجدت فرصة للاشتعال إلا بعد تفكك الدولة المركزية (الاتحاد السوفيتي).

^{٣٦} المرجع نفسه، ص ١٤٤.

^{٣٧} المرجع نفسه، ص ١٤٥.

^{٣٨} فيكن، تشيتريان، جدلية الصراعات العراقية ومشاريع النفط في القوقاز، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ١٨، ص ٧٨).

٢-تلاعبات(ستالين)التعسفية بحدود هذه القوميات، والخرائط العشوائية التي وضعت لتسهيل تحكم الدولة المركزية، وللتلاعب بالخلافات المحلية كوسيلة لغرض المزيد من السيطرة، كوضع إقليم كاراباخ الجبلي ذي الأغلبية الأرمنية في أذربيجان، ووضع(ناخيتشيفيان)- وهي أيضا جيب مطوق بين أرمينيا وإيران ويلامس الحدود التركية- كجمهورية ذات حكم ذاتي في أذربيجان... ولم تعط عرقيات أخرى كثيرة أي حكم ذاتي في الاتحاد السوفيتي مثل الأكراد في أرمينيا، والطاط والطاليش والليزجينيون في أذربيجان، وعدد كبير من سكان داغستان مع أن الحكم الذاتي كان يعتمد على الأساس العرقي^{٣٩}.

وسرعان ماتحولت هذه الصراعات من عملية إلى إقليمية ودولية، حيث إن الصراعات العرقية داخل الدول تتحول تلقائيا إلى نزاعات خارجية عندما تحاول دولة ما التدخل لصالح أحد الأطراف المتنازعة لحصولها على موطن قدم، أو مصالح معينة تحققها، أو دعم القومية التي تنتمي لها مثل تدخل تركيا ودعمها للأذربيجانيين ضد الأرمن، وتدخل الآذريين لصالح الشيشانيين، وتدخل الروس لصالح الأرمن، ووقوف الشيشان مع الأبخاز، وتدخل الروس مرة أخرى لصالح الأبخاز ضد الجورجيين.

^{٣٩} المرجع نفسه، ص١٤.

الجدول رقم (١) تصنيف دول العالم استناداً إلى الإثنيات الموجودة فيها

ت	اسم الدولة	النسبة المئوية لوحدها الإثنية	اسم الدولة	النسبة المئوية لوحدها الإثنية	اسم الدولة	النسبة المئوية لوحدها الإثنية
١	كوريا الشمالية	١٠٠	فرنسا	٤٦.٨٤	بنين	٩١.٣٨
٢	كوريا الجنوبية	١٠٠	السلفادور	٤٧.٨٣	ملاي	٩٢.٣٨
٣	جنوب اليمن	٩٩	نيكاراغوا	٤٨.٨٢	جواتيمالا	٩٣.٣٦
٤	البرتغال	٩٩	الكويت	٤٩.٨٢	باكستان	٩٤.٣٦
٥	اليابان	٩٩	جزر المالديف	٥٠.٨٢	موزامبيق	٩٥.٣٥
٦	هايتي	٩٩	فيتنام	٥١.٨١	افغانستان	٩٦.٣٤
٧	بورتوريكو	٩٨	أوركواي	٥٢.٨٠	الكونغو	٩٤.٣٤
٨	هونغ كونغ	٩٨	باربادوس	٥٣.٧٨	تايلاند	٩٨.٣٤
٩	ألمانيا الشرقية	٩٨	بلغاريا	٥٤.٧٨	الاتحاد السوفيتي	٩٩.٣٣

١٠	ألمانيا الغربية	٩٧	٥٥. ليسوتو	٧٨	١٠٠. بوليفيا	٣٢
١١	بولندا	٩٧	٥٦. سوريا	٧٨	١٠١. فولتا العليا	٣٢
١٢	اليمن الشمالي	٩٦	٥٧. ليبيا	٧٥	١٠٢. أفريقيا الوسطى	٣١
١٣	مصر	٩٦	٥٨. رومانيا	٧٥	١٠٣. اثيوبيا	٣١
١٤	بوروندي	٩٦	٥٩. تركيا	٧٥	١٠٤. الجابون	٣١
١٥	كوبا	٩٦	٦٠. بنما	٧٠	١٠٥. نيبال	٣٠
١٦	دومينيكان	٩٦	٦١. كمبوديا	٧٠	١٠٦. غانا	٢٩
١٧	ايرلندا	٩٦	٦٣. المكسيك	٧٠	١٠٧. توجو	٢٩
١٨	إيطاليا	٩٦	٦٢. أرجنتين	٦٩	١٠٨. ماليزيا	٢٨
١٩	النرويج	٩٦	٦٤. بريطانيا	٦٨	١٠٩. السنغال	٢٨
٢٠	دانمارك	٩٥	٦٥. استراليا	٦٨	١١٠. النيجريا	٢٧
٢١	أيسلندا	٩٥	٦٦. موريتانيا	٦٧	١١١. السودان	٢٧
٢٢	جاميكا	٩٥	٦٧. قبرص	٦٥	١١٢. جامبيا	٢٧
٢٣	الأردن	٩٥	٦٨. العراق	٦٤	١١٣. الفلبين	٢٦
٢٤	كولومبيا	٩٤	٦٩. نيوزيلندا	٦٣	١١٤. كندا	٢٥
٢٥	مدغشقر	٩٤	٧٠. منغوليا	٦٢	١١٥. غينيا	٢٥
٢٦	السعودية	٩٤	٧١. غينيا الجديدة	٥٨	١١٦. يوكلافيا	٢٥
٢٧	البرازيل	٩٣	٧٢. سنغافورة	٥٨	١١٧. اندونيسيا	٢٤
٢٨	كوستاريكا	٩٣	٧٣. تايلاند	٥٨	١١٨. إيران	٢٤
٢٩	مالطا	٩٢	٧٤. الجزائر	٥٧	١١٩. سيراليون	٢٣
٣٠	الصومال	٩٢	٧٥. أسبانيا	٥٦	١٢٠. أنغولا	٢٢
٣١	السويد	٩٢	٧٦. بورما	٥٣	١٢١. مالي	٢٢

٣٢	ألبانيا	٩١	٧٧. سريلانكا	٥٣	١٢٢. زامبيا	١٨
٣٣	اليونان	٩٠	٧٨. تشيكو سلوفاكيا	٥١	١٢٣. ليبيريا	١٧
٣٤	المجر	٩٠	٧٩. سويسرا	٥٠	١٢٤. تشاد	١٧
٣٥	هولندا	٩٠	٨٠. الولايات المتحدة	٥٠	١٢٥. كينيا	١٧
٣٦	فنزويلا	٨٩	٨١. بوتسوانا	٤٩	١٢٦. ساحل العاج	١٤
٣٧	الصين	٨٨	٨٢. إكوادور	٤٧	١٢٧. نيجيريا	١٣
٣٨	النمسا	٨٧	٨٣. المغرب	٤٧	١٢٨. جنوب افريقيا	١٢
٣٩	لبنان	٨٧	٨٤. زيمبابوي	٤٦	١٢٩. الهند	١١
٤٠	شيلي	٨٦	٨٥. بلجيكا	٤٥	١٣٠. الكاميرون	١١
٤١	بارجواي	٨٦	٨٦. ترينيداد	٤٤	١٣١. زائير	١٠
٤٢	رواندا	٨٦	٨٧. غيانا	٤٢	١٣٢. أوغنده	١٠
٤٣	لكسمبورج	٨٥	٨٨. موريشيوس	٤٢	١٣٣. تنزانيا	٧
٤٤	فنلندا	٨٤	٨٩. بيرو	٤١	١٣٤	
٤٥	هندوراس	٨٤	٩٠. لاوس	٤٠	١٣٥	

المصدر: International Relations-Power and Justice T. Couloubis-
J.Woife

الجدول رقم (٢)
ولادة وانضمام دول جديدة إلى منظمة الأمم المتحدة

المنطقة	١٩٥٥-١٩٤٥	١٩٦٦-١٩٥٦	١٩٨٠-١٩٦٧	المجموع
أفريقيا	١	٣٥	١٢	٤٨
آسيا	٧	٢	٣	١٢
القارة الاسترالية	٢	صفر	٤	٦
أوروبا	صفر	٢	٢	٤
الشرق الاوسط	٥	١	٥	١١
أمريكا الشمالية	صفر	صفر	صفر	صفر
أمريكا الجنوبية	صفر	٤	٦	١٠
المجموع العام	١٥	٤٤	٣٢	٩١

المصدر: Comparative Political Violence- Fred R. der. Mehden

الجدول رقم (٣)
الغنف العنصري والاذني في الدول القائمة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٥

الدول الصناعية	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا		
				ساحل العاج	رأبدا	الكوتيفر
برطانيا	الوارط	إيران	النوريسيا	سغافورة	ماليزيا	الهند
إيطاليا	غانا	السودان	الصين	كمبوديا	نيجريا	أفندا
أسيانيا	الولايات المتحدة	لبنان	سريلانكا	الازون	الصومال	غينيا
بلجيكا		العراق	الفلبين	تايلاند	موريتانيا	الجابون
كندا		مصر	أفغانستان	فيتنام	بروما	غانا
		تركيا	الباكستان	بورندي	كينيا	زامبيا
		اليمن				

المجلد رقم (٤)
العنف الانفصالي في الدول القائمة ١٩٤٨-١٩٦٥

الشرق الأوسط	أمريكا اللاتينية	الغرب الصناعي	آسيا		أفريقيا	
السودان	كولومبيا	إيطاليا	الهند	الفلبين	بوروندي	بوروندي
إيران		أستراليا	باكستان	بورما	كينيا	نيجيريا
اليمن		كندا	اندونيسيا	ماليزيا	ساحل العاج	الكونغو
العراق		بلجيكا	الصين	تايلاند	موريتانيا	إثيوبيا
						رواندا

٢

الفصل الثاني

الكورد وكوردستان والقضية الكوردية

۷۲

المبحث الأول

تعريف عام بالشعب الكوردي

المطلب الأول

أصول الشعب الكوردي ونفته

١- أصول الشعب الكوردي:

اختلف الباحثون في أصول الشعب الكوردي، ومراحل تكون هذا الشعب عبر الحقب المختلفة ولكن من الأمور التي يتفقون عليها هي الآتي:

١- الكورد شعب من أصل أري هندو أوريي يسكن في منطقة كوردستان الحالية منذ فجر التاريخ، وتكون عبر هجرات مختلفة، وتفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة إلى هذا الوطن، أو بقايا الغزوات والاحتلالات المتعددة المتوالية من قبل جيوش شعوب أخرى وتزاوجهم مع الشعب الأصلي هناك... الخ^(١).

٢- للكورد علاقة متينة ببعض السلالات العرقية التي حكمت هذه المنطقة وأقامت فيها حضارة ومدنية، ودولة ذات بأس وقوة، ومن تلك السلالات والحكومات- التي يعتبرها الباحثون فروعاً للأصل الكوردي القديم- (شعب لولو Lullu، شعب كوتي أو جودي Guta، الكوشيون أو الكوشي Kassites، سوباري subari، نايري Nairi، الميديون أو الماديون... الخ) ولكنهم يختلفون في تفصيلات هذه النسبة^(٢).

^(١) أنظر: مينورسكي، الاكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة د. معروف خزندار، (بيروت: دار الكتاب، ص ٣٢ وما بعدها).

^(٢) أنظر: المراجع نفسها، وأحمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، ٢٠٠١، ص ١١ وما بعدها). وحامد محمود عيسى (القضية الكوردية في تركيا)، مرجع سابق، ص ١٧ وما بعدها.

٣- هناك العديد من الأسماء التي ذكرت قديماً لها علاقة بتاريخ الكورد أو هي أسماء مترادفة لشعب كوردستان على حسب اختلاف اللفظ والنطق عند الشعوب المختلفة والمؤرخين القدماء، ومنها: "كان الكورد لدى السومريين معروفين بـ(كوتي، جوتي، جودي) وعند الآشوريين والآراميين معروفين بـ(جوتي، كورتي، كارتتي، كاردو، كارداكسا، كاردان، كاردوكارداك)، ولدى الإيرانيين معروفين بأسم (كورتيسوي، سيرتي، موردراها)، ولدى اليونان والرومان معروفين باسم (كاردو سوي، كاردخوي، كاردوك، كردوكي، كردوكي، كاردوكاي)"^(٣).

٤- يتفق الباحثون إلى حد كبير على أن المؤرخ اليوناني المعروف (كزينفون Xenophone) عندما تحدث عن رجعة العشرة آلاف يوناني بين سنة ٤٠١ - ٤٠٠ ق.م في كتابه (الزحف) فإنه عنى الشعب الكوردي بقوله: "عندما تقهر الاغريق من بلاد العجم مروا في طريقهم إلى البحر الاسود بالمنطقة الممتدة من جبال رواندوز (في العراق حالياً) إلى جبال درسيم واذربيجان (في كوردستان تركيا حالياً) بأمة ذات بطش وجلادة تسمى (كاردوخ) وقد اعترضوا سبيل الاغريق وقاوموهم أشد مقاومة"^(٤). وبالرغم من الآراء المختلفة فإن أي أمة من الأمم لاشك أنها تكونت عبر تحولات اجتماعية وهجرات وتزاوجات وتغيرات لغوية ودينية وثقافية وتقلصات في المساحات الجغرافية وانتقالات... ولكن العبرة بالمحصلة النهائية التي أوجدت الآن شعباً متميزاً بلغته وثقافته وملامحه العرقية في جغرافيا واسعة من الأرض يعيش عليها.

٥- ينقسم الأكراد بشكل أساسي إلى مجموعات ثلاثة هي: (كرمانج، كوران، لور) وتتوزع هذه المجموعات الآن بين الدول الخمس: (تركيا، العراق، إيران، سوريا، أرمينيا).

٦- وهناك شبه إجماع على أن آخر دولة جامعة للأكراد كانت الدولة الميديّة أو (المادية) والتي تأسست في القرن السابع (ق.م) عند انتصار

^(٣) المراجع نفسها.

^(٤) درية عوني (الأكراد)، مرجع سابق، ص ٩.

الميديين على الآشوريين في نينوى عام ٦١٢ (ق. م) وهذه الامبراطورية كان مركزها يقع في شمال غرب ايران واستمرت للفترة ما بين (٦١٢ - ٥٥٠ ق. م) وعاصمتها كانت تسمى (أكباتان) أو همدان، وامتدت حتى وصلت الى أواسط آسيا الصغرى غربا (تركيا الحالية)، وإلى الخليج العربي جنوبا وإلى الصين شرقا، وشمالا الى بحر ارال، وقضى الملك الفارسي (كوروش) على هذه الدولة سنة ٥٥٠ (ق. م) وأقام الدولة الأخمينية الفارسية التي انتهت هي أيضا على يد اسكندر المقدوني... وهلم جرا^(٥).

٢- اللغة الكوردية:

يعتبر الباحثون اللغة الكوردية من سلالة اللغات الهندو أوروبية، والتي تنتمي الى مجموعة اللغات الايرانية القديمة، وتشترك مع اللغة الفارسية، الاردية، البشتونية والدرية الافغانية... في تلك المجموعة، وتدل على هذه الحقيقة عشرات المفردات المشتركة بين هذه اللغات. ولكن اللغة الكوردية وبخلاف كل تلك اللغات، وبخلاف اللغة التركية أيضا فانها حافظت على نقائها وغناها من حيث المفردات والتراكيب اللغوية، والاستغناء عن اللغات الأجنبية عنها كاللغة العربية مثلا والتي تشكل مايقارب ٦٠% الآن من اللغة الفارسية الحديثة ان لم تكن أكثر، ونسبة كهذه من اللغة التركية بالاضافة الى اللغة الفارسية التي دخلت- هي أيضا- التركية بشكل واسع في زمن العثمانيين... فاذا كانت هاتان اللغتان فقدتا هذه النسبة الكبيرة من الأصالة اللغوية، فان اللغة الكوردية بعكس ذلك تماما تملك عددا هائلا من المترادفات اللغوية وامكانية عالية جدا للتعبير عن المعاني بل واشتقاق الكلمات والاستغناء عن اللغات الأخرى وهي في ذلك تشبه اللغة العربية واللغات العالمية الحية.

^(٥) يعتقد الكثيرون من المؤرخين والمستشرقين أن الماديين هم أصول الكورد اليوم ومنهم (دمركان) و(ماديسون) والمؤرخان الايرانيان (بابامردوخ ومشير الدولة) والبروفسور (سايس) وغيرهم، أنظر (بحران افريني أبرقدرتها كوردستان عراق) تأليف (صالح ملا عمر عيسى)، مرجع سابق ص ١٨ ومابعداها.

وتتنوع اللغة الكوردية على لهجات رئيسية هي: (الكرمانجية العليا، السورانية أو الكرمانجية السفلى، الهورامية أو الكورانية، اللرية، الزازانية) وتعتبر هذه اللهجات روافد مهمة لاثراء اللغة الكوردية وغناها وتنوع مفرداتها، ورفد قدرتها التعبيرية.

ومما يجدر ذكره انه لا توجد الى الآن لهجة موحدة تماما وتوجد بعض الصعوبات في تفهم هذه اللهجات وذلك للأسباب السياسية والتعليمية والجغرافية المعروفة، ولكن التغلب على هذا الأمر ميسور لو توفرت ظروف سياسية مواتية للأكراد ولكن المثقفين سرعان ما يفهمون اللهجات بعد ادراك الفروق الاساسية، ومجموعة المفردات الخاصة باللهجة، والتحويلات تحصل في الكلمات التي هي واحدة أصلا.

وللغة الكوردية أدب وتراث عريق، وثقافة واسعة، وعدد هائل من المراجع في كل العلوم والفنون، وتكتب بحروف عربية في العراق وايران، وبحروف لاتينية في تركيا وسوريا، وحروف سلافية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مثلها في ذلك مثل التركية والفارسية وباقي لغات اسيا، ولقد تطورت اللغة الكوردية بحيث أصبحت لغة كل العلوم والفنون والثقافات، وهناك قسم للغة الكوردية في جامعة بغداد وجامعة السوربون وغيرهما، ويدرس الطلبة في كوردستان العراق بهذه اللغة من الابتدائية وحتى بعض فروع الجامعة.

المطلب الثاني

جغرافية كوردستان وعدد سكانها

١- جغرافية كوردستان:

تعني كلمة كوردستان (مناطق الكورد)، ويقول البعض أن كلمة كوردستان كلمة فارسية الاصل تتألف من مقطعين: (كرد) و(ستان) تعني الأولى الشجعان، وتعني الثانية البلاد وترجمتها الحرفية (بلاد الشجعان)^(١). ولكن بعض الباحثين أرجعوا كلمة (كرد- او كورد) في أصلها اللغوي

^(١) عيسى، حامد محمود، القضية الكوردية في تركيا (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ٩).

والتاريخي الى (كاردوخ) الواردة في تاريخ (زينفون اليوناني) ومن هؤلاء المستشرق (نيكتين) وغيره، وقد أطلق المؤرخون القدامى أسماء كثيرة على كل أو جزء كردستان منها (بوخته ويخ) كما وردت عند (هيودوت) ويقول كل من المستشرقين (نولدكه، كبرت، م. هارتمان) أن كلمة بوختان، بوهتان، بوتان أو بوطان الحالية محرفة عن الكلمة السابقة (بوخته ويخ)^(٧).

وعندما تحدث (زينفون) عن قصة الزحف ذكر ان موطن الشعب الذي مروا به يمتد الى أقليم (بوهتان)، وكذلك أطلق البعض لفظ (كوردوين) على هذه المنطقة، وسميت كردستان فترة بـ (أرمينيا) أيضا. وسمى ياقوت الحموي وبعض مؤرخي المسلمين المنطقة بـ (باكردا أو بقردا) وسموها بعضهم (جزيرة ابن عمر) أو (جزيرة بوتان)^(٨).

ان الكلمة المعاصرة (كوردستان) والتي أصبحت الاسم الأخير للمنطقة يرجع استخدامها كمصطلح جغرافي الى عهد السلجوقيين، حيث ان (سنجار Sanjar) اخر الملوك السلجوقيين سمي أحد أقاليم مملكته بـ (كوردستان)، وهذا الاقليم كان متكونا من ولايات متعددة في شرق وغرب السلسلة الجبلية المعروفة بـ (زاجروس)^(٩).

كما ان ماركو بولو (١٢٥٤-١٣٢٣) الرحالة الايطالي المشهور هو أول من سجل هذا الاسم (بشكل كاردستان) في مدوناته، وبعده أطلق حمدالله المستوفي القزويني في كتابه (نزهة القلوب) هذا الاسم على بعض أجزاء كردستان الشرقية بعد (ماركو) بحوالي ٤٣ عاماً^(١٠)، وفي القرن السابع عشر سميت أجزاء كبيرة من كردستان تركيا بهذا الاسم في زمن الدولة العثمانية^(١١).

(٧) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٧.

(٩) نقشبندي، نازاد وهندي ماموستاي زانكو، جيوكرافياي هيرمي كردستاني عراق،

(هوليتز: چاپخانه وزارتى پيرويه، ١٩٩٨، لا ٩٦).

(١٠) المرجع نفسه، ص ٩.

(١١) يذكر الاستاذ زنار سلوبي في مذكراته ان حسين جاهد الكاتب الطوراني المتعصب اخترع اسم (الولايات الشرقية) حين اطلقه اول مرة في جريدة (طنين) لسان حال جمعية

والآن توجد في إيران محافظة كردية أساسية باسم (كوردستان) ويطلق عليها كذلك (سنندج)، كما أن الحكومة العراقية تستخدم في أديباتها مصطلح (كوردستان العراق) أحيانا كما تستخدم مصطلح (شمال العراق) للدلالة على المعنى نفسه، أما الحكومتان السورية والتركية فلا تعترفان بمصطلح (كوردستان) لكون الأولى لا تعترف بوجود امتدادات جغرافية لكوردستان في سوريا بالرغم من اعترافها بوجود أقلية كردية في مناطق مجاورة للعراق وتركيا، والثانية لا تعترف لا بوجود الأكراد كشعب في تركيا ولا بجغرافيا خاصة بهم، وتسميهم (أتراك الجبال) كما تسمي أرضهم بشرق وجنوب شرق تركيا.

ولتحديد جغرافيا كوردستان هناك آراء، كما أن هناك صعوبة في ذلك لأنه لا توجد حدود سياسية معترف بها دوليا، كما أن آراء حكومات المنطقة قد تكون مختلفة عن الرأي الكوردي، وتلعب المصالح السياسية والاقتصادية دورا أساسيا في هذه الخلافات، فمثلا يعتبر الأكراد مدينة (كركوك) في العراق ومدينة (خانقين) وغيرهما مدن كردية أصيلة، ولكن الحكومة العراقية التي تدرك أن هذه المناطق هي من أهم المناطق الاستراتيجية البترولية عالميا لا تريد أن تفرط فيهما ولا تعترف بهذه الحقيقة، كذلك الأمر بالنسبة لإيران.

وهناك عامل آخر في رسم خريطة كوردستان يتعلق بـ(لرستان) في إيران: هل يعتبرون أكراد كما يرى غالبيتهم، أم لا كما هو الرأي حتى عند بعض من أهل هذه المنطقة^(١٢).

وعلى كل حال فإن هناك خرائط مرسومة اعتماداً على التواجد الكوردي في الأرض حالياً، وتقول بعض هذه الخرائط بأن كوردستان تمتد إلى شط العرب في إيران جنوباً، وغرباً إلى خليج الأسكندرونة على البحر

(الاتحاد والترقي) ومن ذلك الوقت لم تعد كلمة كوردستان تكتب على خارطة الدولة العثمانية. انظر في سبيل كوردستان مذكرات زنار سلوبي، مرجع سابق، ص ٧٥.
(١٢) هناك خلاف حول ما إذا كان (اللور) من الكورد أم لا؟ ويعتبر ثلثا اللور أنفسهم من الشعب الكوردي، وهذا هو رأي الكثير من الباحثين والمستشرقين لمنطقة لورستان في إيران وضع استراتيجي مهم حيث تطل على الخليج العربي. انظر: درية عوني (الأكراد)، مرجع سابق، ص ١٩.

الأبيض المتوسط ويتبنى المستشرق الروسي (مينورسكي) هذا الرأي
واخرون معه.

تقول (درية عوني): "لقد حاولنا لتحديد كردستان ان نطلع على أكبر
عدد ممكن من الخرائط التاريخية، خاصة ما وجدناه في أرشيف الوثائق
البريطانية (كخرائط مارك سايكس، والعقيد كارتسوف، وخريطة شريف
باشا التي قدمها بأسم الوفد الكوردي اثناء المفاوضات بخصوص تكوين
دولة كوردية عقب الحرب العالمية الأولى). كذلك اطلعنا على الكثير من
الخرائط التي طبعت حديثا، واعتمدها الشعب الكوردي، والمتخصصون في
المسألة الكوردية، ونستطيع القول، دون ان نكون بعيدا عن الحقيقة بكثير ان
كوردستان تمتد شمالا من سلسلة جبال ارارات الفاصلة بين الحدود السياسية
لايران وأرمينيا وتركيا والحدود الوطنية للأكراد والفرس والارمن، وجنوبا
الى جبال حميرين الفاصلة بين العراق العربي (ولايتي بغداد والبصرة) وبين
كوردستان العراق أو الكوردستان الجنوبي (ولاية الموصل العثمانية)، وشرقا
من أقصى لورستان في ايران، الى ولاية ملاطية في تركيا غربا (على بعد
٢٠ كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط) وتقدر مساحة كوردستان بأكثر
من ٥٠٠,٠٠٠ كم^٢ أي ما يوازي مساحة فرنسا تقريبا"^(١٣).

وهي مناطق متصلة ببعضها البعض في الدول التي تنقسم كوردستان
حاليا ويقدر الدكتور عبدالرحمن قاسم كوردستان بـ (٤٠٩,٦٥٠ كم^٢)
وتوجد من هذه المساحة (١٩٤,٤٠٠ كم^٢) في تركيا، و(١٢٤,٩٥٠ كم^٢) في
ايران، و(٧٢,٠٠٠ كم^٢) في العراق، و(١٨,٠٠٠ كم^٢) في سوريا^(١٤). وحدد
البعض هذه المنطقة عبر الاشارة الى خطوط العرض والطول فيقولون أنها
تقع ما بين ٣٤-٣٩ عرضاً و ٣٧-٤٦ طولاً، وان طول كوردستان يبلغ

^(١٣) درية عوني (الأكراد)، مرجع سابق، ص ١٨ - ١٩.

^(١٤) عزيز الحاج، القضية الكوردية في العشرينات، مرجع سابق، ص ٢٢٧. وقدّر البعض
مساحة كوردستان بـ ٥٣٠,٠٠٠ كيلومتر مربع باعتبارها المنطقة الواقعة بين جبال
ارارات والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط.

٩٠٠ كم^٢ أما عرضها فيبلغ ٢٠٠ كم تقريباً^(١٥). ويقول الدكتور قاسم أن طول كردستان يبلغ (١٠٠٠ كم) أما العرض فهو (٢٠٠ كم) في الجزء الجنوبي ثم يتزايد شمالاً حتى يصل (٧٥٠ كم). ولا شك أن هذه المنطقة تمتاز بمناخ طبيعي رائع، وجمال ساحر وثروات من كل نوع، ومواد خام كثيرة جداً^(١٦)، وسهول خصبة من أحسن ما يوجد في القارة وفيها منابع دجلة والفرات، وبحيرات محلية... الخ، مما جعلها منطقة مؤهلة لتكون مهد البشرية الثانية حيث استوت سفينة سيدنا نوح (عليه السلام) على جبل جودي في كردستان^(١٧)، ومما جعلها موطناً للهجرات والغزوات وأخيراً محلاً للصراع الدولي والإقليمي.

٢- عدد الكورد:

تختلف الإحصائيات المقدمة عن الكورد إلى حد كبير بين مححف منكر وموالي مبالغ، ومن الأمور التي عقدت الوصول إلى رقم حقيقي هي إصرار الدول التي يعيش الكورد فيها على إعطاء إحصائيات غير دقيقة عنهم وعدم وجود مجال لعمل إحصائيات محايدة، ومن الأمور التي شوهت هذه الإحصائيات وجعلتها متناقضة هو أن بعض الكتابات تعتمد على إحصائيات تعود لما قبل خمسين أو عشرين سنة^(١٨)، بالرغم من مؤشرات

(١٥) أحمد تاج الدين (الأكراد...)، مرجع سابق، ص ١١.
(١٦) من حيث البترول مثلاً فإن كل مناطق كردستان في الدول الأربعة فيها بحار من البترول، على سبيل المثال في العراق (كركوك، خانقين...) في إيران (كرمنشاه، قصر شيرين...) في سوريا (رميلان، كراتشوك) في تركيا (دياربكر وباطمان) هذه أبرز الحقول الانتاجية المعروفة دك من غيرها.
(١٧) يقع جبل (جودي) الوارد ذكره في القرآن (واستوت على الجودي) قرب مدينة سلوبي في كردستان تركيا بجوار الحدود العراقية التركية، وبالقرب منه مدينة تعرف بـ(شرناخ) الذي هو محرف (شارنوخ) وتعني بالكوردية (مدينة نوح) عليه السلام.
(١٨) على سبيل المثال فإن الأستاذ محمد السماك الذي أصدر كتابه عن الأقليات بين العروبة والإسلام سنة ١٩٩٠ يقول أن مجموع تقديرات الدول التي يتواجدون فيها يقل عن سبعة ملايين (مليونان ونصف في تركيا، ومليونان في إيران...) علماً بأن تورغوت أوزال عندما كان رئيس جمهورية تركيا اعترف سنة ١٩٩٢ بوجود ١٢ مليون كوردي في تركيا، فكم ياترى يكون الرقم الحقيقي إذا كان هذا هو اعتراف الرئيس؟!

ما يسمى بـ (الانفجار السكاني) في المنطقة، وهناك خلط أيضا في بعض الكتابات بين عدد الأكراد كشعب في جميع أنحاء العالم وبين عدد الكورد في داخل منطقته الأصلية كوردستان. ويعزى تضارب الأرقام أحيانا لهذا السبب الأخير.

يقول محمد احسان: "في عام ١٩٢٥ قدر مسئولو عصبة الأمم عن طريق المقارنة عدد الأكراد في العالم بثلاثة ملايين نسمة، يعيش نصفهم في تركيا، وسبعمئة ألف في إيران، وخمسمائة في العراق، ثلاثمائة ألف في سوريا، وبعد عشرين سنة تقريبا قدمت بعض الشخصيات الكوردية خارطتها الى مؤتمر (سان فرانسيسكو) وقالت ان عددهم بلغ تسعة ملايين نسمة، لكن المؤرخ (ويليام لين ويستيرمان) الذي تعامل بمحذر مع هذه المسألة، ونشر دراسة عن الأكراد في العدد الرابع والعشرين من مجلة (Foreign Affairs) الأمريكية الصادرة في تموز (يوليو) ١٩٤٦ قدر فيها عدد الأكراد بمليونين وأربعمئة ألف وأربعمئة وتسعة عشر، وفي الاتحاد السوفيتي فقد قدرهم بـ (١٢٥) ألف، أما في سوريا فقد قدر عددهم بـ (١٠٠) ألف. وفي العام ١٩٧٠ قدر (مارتن فون برونيسين) وهو أحد المراجع الموثقة في الشؤون الكردية عدد الأكراد بـ ٧,٥ مليون نسمة في تركيا، وما بين ٤ - ٤,٥ مليون في إيران، وما بين ٢ - ٢,٥ مليون في العراق، وخمسمائة ألف في سوريا وما بين ٦٠ - ١٠٠ ألف في الاتحاد السوفيتي".

وفي عام ١٩٩٢ قدر ديفيد ماكديال في كتابه عدد الكورد بما بين ٢٥ - ٣٠ مليون نسمة تقريبا (يعيش ١٠,٨ مليون في تركيا ويمثلون حوالي ١٩% من اجمالي عدد السكان المقدر بحوالي ٥٧ مليون نسمة و٤,١ مليون في العراق أي مايعادل ٢٣% من اجمالي عدد السكان المقدر بحوالي ١٨ مليون شخص، ٥,٥ مليون منهم في إيران حيث يمثلون ١٠% من اجمالي سكانها المقدر بـ (٥٥) مليون نسمة ومليون منهم في سوريا حيث يمثلون ٨% من اجمالي عدد سكانها المقدر ١٢,٥ مليون نسمة، ونصف مليون منهم في الاتحاد السوفيتي السابق وسبعمئة ألف في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)^(١٩). اذا يبقى أن نضيف العدد الزائد في فترة العشر سنوات

(١٩) احسان، محمد، (كوردستان ودوامه الحرب)، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.

اللاحقة للإحصائية التي قدمها (ديفيد ماكداول) وهي زيادة مقدرة حتما إذا نظرنا إلى نسبة النمو السكاني في المنطقة، وإلى الثقافة الانجابية المشجعة للخصوبة لدى الكورد، بالإضافة إلى أن المناطق الكوردية ذات طبيعة زراعية والزراعة تعتمد على وفرة اليد العاملة التي تأتي من زيادة معدلات الانجاب.

وأخيرا وبالنسبة لعدد الكورد فينبغي أن لا ننسى الجاليات الكوردية الكبيرة التي تعد أحيانا بمائة ألف كما هو الحال في لبنان، وهناك وجود مقدر للشعب الكوردي في كل من باكستان وأفغانستان ودول أوروبا الغربية وأمريكا..... الخ.

المطلب الثالث

نبذة عن التاريخ السياسي للشعب الكوردي

١- دول ومارت كوردية قبل الاسلام:

لقد مر التاريخ الكوردي السياسي بفترات متباينة ومتناقضة شأنه في ذلك شأن سائر الشعوب، فكان في بعض الفترات يؤسس دولا قوية ذات شوكة ومهابة ونفوذ- ويخضع سائر من معه من الشعوب لسلطته وأرادته، ويتوسع شمالا وجنوبا، ويكون في فترات أخرى خاضعا لغيره محكوما مسلوبا الارادة، ولكن البيئة الجغرافية الجبلية المترامية الأطراف والسهول الشاسعة والوديان والمغارات العميقة وفرت دوما للشعب الكوردي نوعا من الاستقلال والحرية ومكنته من التمرد والاباء وعدم الخضوع المطلق، كان الريان الكورد دوما ينصحون بأن تستوي السفن الكوردية على جبال شاهقة كالجودي نجاة لشعبها من الاذلال والهوان والعبودية، وليس للشعب الكوردي صديق حميم غير مخذل سوى تلك الجبال.

لقد استطاع الكورد أن يؤسسوا كيانات سياسية متعددة ودولا وامارات قوية منذ أزمنة قديمة جدا، ويمكن هنا أن نشير بإيجاز إلى أسماء تلك الدول والامارات قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام وإلى القرن التاسع عشر.

١- دولة (لولو) والتي تأسست (٢٥٠٠ ق.م) ودامت حوالي ١٤٠ عاما وكانت في منطقة (هالمان) الممتدة من (زهاو) في إيران حاليا الى هكاري في كردستان تركيا^(٢٠).

٢- مملكة (ميتاني) والتي بلغت أوجها في منتصف الالف الثاني قبل الميلاد وتوسعت الى أن شملت جميع أراضي كردستان الحالية، وكان لها علاقات تجارية مع مصر الفرعونية^(٢١).

٣- امبراطورية كوتيل (٢١٠٠ ق.م).

٤- الامبراطورية الحيثية (١٨٠٠ - ١٢٠٠ ق.م).

٥- دولة الكوتيين أو الغوتيين وكانت تسيطر على بلاد سومر وأكاد ودامت عدة قرون^(٢٢).

٦- دولة الكوشيين، وهم من سكان (كرمانشاه) الأصليين الذين أسسوا هذه الدولة، واستولوا على (بابل) ودولتهم دامت ستة قرون^(٢٣).

٧- دولة ميديا أو الدولة المادية، وكانت امبراطورية قوية عاصمتها نينوى لاحقا بعد القضاء على دولة الآشوريين امتد سلطانها من همدان شرقا الى قوزيل إيرمق غربا، ومن بحر الخزر شمالا الى خليج العرب جنوبا، وسقطت على يد القائد الفارسي (كوروش) وتأسست على أنقاضها الدولة الأخمينية حوالي سنة (٥٥٠ ق.م).

٢- دول وامارات كوردية بعد الاسلام:

وبعد ظهور الاسلام كان للكورد أيضا امارات ودول ودويلات كثيرة، ودخل الكورد في الاسلام عن رغبة وقناعة بقواعد الاسلام وقيمه، ويذكر علماء رجال الحديث انه كان هناك صحابي كردي بين صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم يدعى (كابان). وكان أول اتصال للكورد بجيش المسلمين في

^(٢٠) القرداغي، علي، القضية الكوردية والحل الاسلامي، (كوردستان/ العراق: الرابطة الاسلامية الكوردية، ص ٧، ١٩٩٢).

^(٢١) عوني، درية، (الأكراد)، مرجع سابق، ص ٣٧.

^(٢٢) أحمد تاج الدين: (الأكراد...)، مرجع سابق، ص ٢٢.

^(٢٣) المرجع نفسه، ص ٢٢.

١٨ هـ بعد فتح حلوان قرب خانقين في كردستان العراق، وساهم قادة الكورد بعد ذلك في الفتوحات الاسلامية، وكان منهم قادة وأمراء، ويمكن باختصار ذكر الدول والامارات الكوردية في فترة ما قبل الاسلام على النحو التالي:

- ١-الحكومة الراودية (٢٣٠-٦١٨هـ) أسسها (محمد الراودي)، وتقول دائرة المعارف الاسلامية أنها من أقدم الحكومات الكوردية في العهد الاسلامي^(٢٤).
- ٢-الحكومة السالارية بأذربيجان (٣٠٠-٤٢٠هـ) ومؤسسها كان (سالار مرزيان)^(٢٥).
- ٣-الحكومة الحسنية (٣٣٠-٤٠٥هـ)، وضع أساس هذه الحكومة في دينور وشهرزور الأمير (حسين) وخضعت لها أقاليم شاسعة من كردستان^(٢٦).
- ٤-حكومة الشداديين، والتي تأسست سنة ٣٤٠هـ من قبل (محمد بن كورتو) وانقرضت على يد السلاجقة^(٢٧).
- ٥-الحكومة الدوستكية التي تأسست في ديار بكر من سنة (٣٠٥-٤٧٦هـ). مؤسس هذه الحكومة هو (باز) أبو شجاع بن دستك، وكانت على علاقات وثيقة بالدولة العباسية والفاطمية^(٢٨).
- ٦-الدولة المروانية، والتي تأسست ما بين (٣٨٠-٤٨٩هـ) وشملت سلطتها أجزاء من أرمينيا وقد تكون هذه الدولة هي الدولة الدوستكية باسم آخر.
- ٧-حكومة أتابكية اللور الكبير (٥٥٠-٨٢٨هـ) قامت في جنوب شرق لورستان بإيران^(٢٩).

(٢٤) عونى، درية: (الأكراد)، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٣٩.

(٢٧) عيسى، صالح ملاعمر، (بجران أفريني ابرقدرتها)، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٣٩.

٨-الحكومات الأيوبية (٥٦٧-٦٨٥هـ) وهذه هي أعظم الدول التي أسسها الكورد على الإطلاق، حيث حكمت الدولة الأيوبية الشام ومصر والحجاز واليمن... وكان صلاح الدين الأيوبي قائد الدولة الإسلامية بلا منازع، واستطاع أن يدحر الصليبيين ويحرر بيت المقدس سنة (١١٧٤م) بعد أن أخذوها أكثر من ثمانين عاما، وبعد أن انتهى حكم بني أيوب في مصر فإنه بقي في جزيرة بوتان (كوردستان تركيا) حتى القرن العاشر الهجري^(٣١).

وقد قام الكورد بأدوار تاريخية مشابهة حينما تصدوا لجيش هولاكو في القرن الثالث عشر الميلادي وقد قتل الكورد من جيش المغول ٢٠ ألف مقاتل أمام قلعة اربيل^(٣١). وكان لذلك أثر كبير في كسر شوكتهم. وظل الكورد يتمتعون بالاستقلال، ويحكمون أنفسهم في امارات متعددة في التاريخ المعاصر ومن جملة تلك الامارات الكوردية (امارة بابان)، (امارة سوران)، (امارة أردلان)، (امارة ديار بكر)، (امارة عمادية العباسية)... وقد بلغ عدد الامارات الكوردية التي وقع السلطان العثماني سليم الأول معها معاهدة صلح وتحالف في القرن السادس عشر ثلاث وعشرين امانة^(٣٢).

يبين شرف خان البديلي في كتابه (شرف نامه) أن بعض هؤلاء الأمراء والولاة كان يتمتع بسلطان دولة كاملة السيادة، ويدخلهم في عداد الملوك والسلاطين مثل الدولة المروانية والحسنوية، واللور الكبير، والدولة الأيوبية... وبعضهم لم يكونوا مستقلين تماما ولكن ضربت باسمهم النقود، وأعلنت أسماؤهم في الخطب مثل دولة (أردلان)، وحكام كوردستان وحكام بدليس... وبعضهم كانوا تابعين للدولة التي منحتهم السلطة سواء الفارسية أم العثمانية... الخ.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ٣٩.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٤١.

(٣١) تاج الدين، أحمد، (الأكراد)، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٣٢) حمدي، د. وليد، (الكورد وكوردستان في الوثائق البريطانية)، مرجع سابق، ص ١٦.

ووصل سلطان الكورد أحيانا الى حكم هذه البلاد التي يعيشون فيها، فالأسرة (الزندية) التي أسسها (كريم خان زند) حكمت ايران في الفترة (١١٦٣ - ١٢٠٩ هـ)^(٣٣) كما قامت في خراسان دولة كوردية أيضا، وزحف (ذو الفقار خان) رئيس عشيرة (الموصللو) الكوردية وحاكم (كلهر) على بغداد بجيش غير قليل، وأخذها من الحاكم الفارسي التابع للصفويين في القرن السادس عشر^(٣٤) إلا أن الأيام دارت دورتها وسقطت الامارات الكوردية الواحدة تلو الأخرى أمام الغزاة الأكثر عددا والأقوى عدة، ولقد سقطت آخر امارة كوردية على يد الفرس في عام ١٨٠٠ م كما سقطت آخر امارة كوردية بيد العثمانيين عام ١٨٤٧ م^(٣٥) وبعض هذه الامارة وصل عمرها الى ستة قرون مثل الامارة البابانية وكانت آخر امارة تستسلم للعثمانيين.

^(٣٣) عيسى، صالح ملاعمر، (مجران آفريني أبر قدرتها)، مرجع سابق، ص ٢٤.
^(٣٤) عيسى، د. حامد محمود (القضية الكوردية في تركيا)، مرجع سابق، ص ٣٩.
^(٣٥) درية عوني، (الأكراد)، مرجع سابق، ص ٤١.

المبحث الثاني

تقسيم كردستان وظهور القضية الكردية

المطلب الأول بداية ظهور القضية الكردية

كان الشعب الكردي ذا سيادة في أراضيه بالرغم من تشتته وعدم وجود دولة مركزية له، حتى جاءت الدولة الصفوية بقيادة (شاه اسماعيل الصفوي) من الشرق والدولة العثمانية من الشمال والغرب لكي تضيق الخناق على الكورد واماراته، وبدأت الدولتان تنقلان صراعاتهما الى المنطقة الكردية، بل وتلتقيان في حروب على اراضيها، وكل منهما تحاول أن تخطف ود الكورد لكي يقفوا بجانبها، وترجحت كفة العثمانيين الترك لأسباب دينية، لأن الغالبية المطلقة للكورد ينتمون الى المذهب السني الذي كانت تمثله الدولة العثمانية، ومثلت الدولة الصفوية المذهب الشيعي المعالي، بل اعتمدت أساليب وحشية وحملات إبادة لنشر المذهب الشيعي^(٣٦)، الأمر الذي أدى الى وقوف الأمراء الكورد بجانب العثمانيين الامر الذي مكنهم من الانتصار في معركة (جالديران) المعروفة سنة (١٥١٤م) التي أدت الى كسر شوكة الحكومة الصفوية ووضع حد لأطماعها في كردستان ووقعت ثلثا كردستان في ايدي الدولة العثمانية، والثلث الآخر بقي تحت سلطان الصفويين.

وبعدها تم توقيع معاهدة بين الدولة العثمانية ممثلة في السلطان سليم الأول ومستشاره العالم الكردي (ملا أدریس البتليسي) وبين ثلاثة

^(٣٦) هذا الأمر يفسر بقاء المذهب السني في أطراف إيران الحدودية لأن سطوة الدولة المركزية كانت ضعيفة فبقي الناس على مذهبهم.

وعشرين إمارة كوردية، ونصت المعاهدة على أن تحتفظ الإمارات الكوردية باستقلالها، وأن تعترف الدولة العثمانية بها، وتقدم المساعدة لها ضد الاعتداءات الأجنبية مقابل أن يساهم الكورد في الجيش المركزي ويقدموا الزكاة وغيرها من الأموال سنوياً لخزينة الخليفة^(٣٧).

وقد التزم الكورد بالاتفاقية (١٥٠) سنة، إذ ساهموا في كافة الحروب التي خاضها الأتراك بل بادروا أحياناً بفتح مناطق جديدة وانتزاعها من الدولة الصفوية لكي يدخلوها في المناطق العثمانية^(٣٨)، إلا أن الأتراك كالعادة لم يلتزموا بما يخصهم في بنود الاتفاقية فلم يكد السلطان سليمان يتراجع عن أبواب فيينا عام ١٦٨٣م حتى بادر إلى التوسع جنوباً وحبك المؤامرات والدسائس في الإمارات الكوردية بهدف إثارة الحقد والكراهية بين أبنائها، وعين حاكماً عاماً ومقره في (ديار بكر) ليكون الوسيط بين الإمارات واسطنبول العاصمة... وفي أواسط القرن الثامن عشر وفي فترة حكم السلطان عبدالمجيد ضم الأتراك كافة الأراضي الكوردية (عدا تلك التي في إيران طبعاً) وتركوا للامراء الكورد نطاقاً ضيقاً وإسمياً من الحكم الذاتي..

وهكذا بدأ نقض العقود، وإجراءات الإخضاع والاذلال، وعلى أثرها قامت الثورات الكوردية والمصادمات المسلحة وفي عام ١٨٤٧ تمكن الأمير بدرخان حاكم (الجزيرة) من إيقاع هزيمة نكراء بالجيش التركي البالغ تعداده (١٠٠ ألف) جندي، إلا أنه فشل في النهاية بسبب خيانة ابن أخيه، وهكذا سقطت آخر الإمارات الكوردية في كوردستان تركيا وبعدها الإمارة البابانية في كوردستان العراق، لتبدأ قصة المعاناة والثورات، وهكذا أدرك الكورد أنهم ضحية سياسات قهرية تستهدف وجودهم السياسي وفي فترات أخرى وبعد انتهاج الدولة العثمانية بواكير السياسات العنصرية الطورانية أدركوا

(٣٧) حمدي، وليد (الكورد وكوردستان في الوثائق البريطانية)، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣٨) عيسى، حامد محمود (القضية الكوردية في تركيا)، مرجع سابق ص ٣٩، ويروي: أن (ذو الفقار خان) رئيس عشيرة (الموصللو) الكوردية وحاكم الكلهر زحف على بغداد بجيش غير قليل، وكان حاكمها من قبل الإيرانيين حينئذ.

أن وجودهم القومي والثقافي أصبح هو الآخر مستهدفاً، وفي مهب الريح، فلم يروا بداً من الالتفات بمنة ويسرة يبحثون عن من يمد لهم يد العون لاسترداد حقوقهم.

لقد كانت معركة (جالديران) وما نجم عنها أول تقسيم لكوردستان بين القوى الإقليمية، ولكنها لم تكن الأخيرة، فقد دب الضعف في جسم الدولة العثمانية وأصبحت تعرف بالرجل المريض والتف حولها الطامعون في إرثها وتركتها وسعوا لتعجيل موتها لتوزيع تركتها المغرية جداً حيث الحثرات الوفيرة والنفط الغزير والموقع الاستراتيجي على الطرق الدولية وأصبحت كوردستان هذه المرة محل أطماع الدول الكبرى (بريطانيا- فرنسا- روسيا) التي فازت بالحرب العالمية الأولى وقررت هذه الدول في اتفاقية سايكس- بيكو ١٩١٦م^(٣٩) تقسيم تركة الدولة العثمانية بما فيها كوردستان وإنشاء كيانات سياسية ودول على حسب ما تقتضيه مصالح تلك الدول.

ودخلت كوردستان أتون الحرب ولحق بها دمار كبير، وقتل منها عشرات الألوف وخصوصاً في الصراع العثماني الروسي، والعثماني الأرمني^(٤٠) والذي كان يجري فعلياً داخل كوردستان علاوة على خسارتها لشبابها الذين شاركوا في كل المعارك في كل مكان كجزء من جيش الدولة المركزية وقتل منهم أعداد رهيبية أيضاً.

وفي ٣٠/١٠/١٩١٨ أبرمت هدنة مودرس التي ضمنت استسلام تركيا دون قيد أو شرط، وجاءت اتفاقية (سايكس- بيكو) وتقرر أن تستولي فرنسا على سوريا ولبنان وكيليكيا والجزء الجنوب الشرقي من الأناضول

^(٣٩) هذه كانت في الحقيقة اتفاقية (سايكس- بيكو- سزانوف) لأن الأخير الروسي أيضاً كان على علم وموافقة، وكانت الاتفاقية سرية، ولكن الشيوعيين لما وصلوا إلى السلطة في روسيا القيصرية كشفوا سرها.

^(٤٠) عندما غزت روسيا الأراضي التركية العثمانية عام ١٩١٤ كانت بمعونة قواتها قوات أرمنية غير نظامية فتكت بأعداد واسعة من أكراد تركيا انتقاماً لمذابح الحميدية ضد الأرمن أواخر القرن التاسع عشر، وكان الروس يشجعون الأرمن. وتقول بعض المصادر أن عشرات الآلاف من الأكراد قتلوا بين ١٩١٥-١٩١٨ في الولايات الشرقية في تركيا. انظر: د. عزيز الحاج (القضية الكوردية في العشرينات)، ص ١٢.

وولاية الموصل (شمال العراق)، وان تستولي بريطانيا على ولايتي البصرة وبغداد في العراق ومينائي عكا وحيفا وشرق الأردن، أما روسيا فقد وعدوها بالولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان، وبعد ذلك استطاع البريطانيون اقناع الفرنسيين بالتخلي عن ولاية (الموصل- كردستان الجنوبية) لهم.

وعلى هذا أصبحت كردستان مقسمة الى خمسة أقسام، قسم في ايران تحت سيطرة الدولة البهلوية التي قامت بدعم بريطاني، وقسم في ولاية الموصل تحت سيطرة بريطانيا وقسم في سوريا تحت سيطرة الفرنسيين، وقسم تحت سيطرة الروس في القوقاز، وقسم تحت سيطرة الدولة التركية لاحقا وهو الجزء الأكبر.

وقد أشاع الاستعمار في ذلك الزمان أنه جاء ليحرر القوميات المضطهدة في الدولة العثمانية، ولكي يطبق مبادئ حق تقرير المصير للمظلومين من العرب والكورد والأرمن والآشوريين... الخ.

وعقد مؤتمر الصلح بباريس (١٩١٩) ليقرر مصير المنطقة بعد استسلام تركيا، وشارك في المؤتمر وفد كوردي بقيادة الجنرال شريف باشا^(٤١)، وشرح الوفد مطالب الكورد في الاستقلال والحرية أسوة بالأمم الأخرى وتطبيقا لمبادئ ولسون في حق تقرير المصير، وعلى اثر ذلك وقع الحلفاء والاتراك معاهدة (سيفر) عام ١٩٢٠م والتي نصت في البنود (٦٢-٦٣-٦٤) على حق الأكراد (الموجودين في تركيا) في حكومة ذاتية من الممكن أن تتطور الى استقلال تام ووحدة مع ولاية الموصل (أي تشكيل دولة من ثلاث أجزاء من كردستان) في حالة ظهور رغبة في ذلك نتيجة استفتاء، وقناعة عصابة الأمم بأن الكورد جديرون بهذا الاستقلال.

^(٤١) يقول زنار سلوبي ان (جمعية بعث كردستان) التي نشأت في اسطنبول- وكان من بين مؤسسيها بدیع الزمان ملا سعيد النورسي (ابرز داعية وعالم اسلامي في القرن العشرين في تركيا)- هي التي اختارت شريف باشا لتمثيل الكورد في المؤتمر، وشريف باشا هو من السليمانية في كردستان العراق، وكان سابقا جنرالاً في الجيش التركي. أنظر مذكراته (في سبيل كردستان)، مرجع سابق، ص ٦١.

ونصت المادتان (٦٣-٦٤) على ضرورة موافقة الحكومة التركية على نتيجة الاستفتاء وإن عليها أن تتنازل عن كل حقوقها وامتيازاتها في المنطقة، وأن الحلفاء لن يعارضوا بعد ذلك الاتحاد الطوعي بين الدولة الكوردية في تركيا والمنطقة المسمى (ولاية الموصل) والتي تقطنها أغلبية كوردية. ولو نفذت هذه الاتفاقية لكان هناك دولة باسم كوردستان الآن في الأراضي التي هي واقعة الآن في تركيا والعراق سوريا. ولكن ظهور الثورة والدولة الشيوعية في روسيا من جانب، وانتصارات كمال أتاتورك على اليونانيين وغيرهم من جانب آخر، وعلى رأس كل ذلك مصالح الحلفاء التي أصبحت متناقضة مع مصالح الكورد... آل ذلك إلى عقد اتفاقية جديدة مع تركيا عرفت باتفاقية (لوزان) عام ١٩٢٣م والتي لم تشر إلى حقوق الكورد لا من قريب ولا من بعيد، وهكذا أصبحت معاهدة (سيفر) حبرا على ورق وأصبح الشعب الكوردي وحقوقه قربانا للمصالح الغربية التي لاتعرف المبادئ.. وبدأت رحلة معاناة جديدة للكورد أقسى من سابقتها حيث واجه هذا الشعب ارادة دولية استعمارية مضادة له ناهيك عن تنكر الدول المحلية لحقوقه. ويمكن بالاختصار الإشارة الى العوامل التي أدت الى يقظة الشعب الكوردي القومية في التاريخ المعاصر، وأهم الثورات التي قام بها ومطالب تلك الثورات.

المطلب الثاني

عوامل بلورة الوعي القومي وظهور الثورات الكوردية.

١-عوامل بلورة الوعي القومي :

اما العوامل التي أدت لبلورة وبروز الوعي القومي الكوردي فيمكن ايجازها في الآتي:

١-انتشار الفكرة القومية في العالم، ووصول أثر ذلك الفكر الى أوساط المثقفين والسياسيين الأكراد الذين كان منهم مفكرون وعلماء وساسة يعيشون في عاصمة الدولة العثمانية التي كانت مشحونة بمثل تلك الأفكار

والنظريات القومية التي تدعو الى استقلال كل شعب وقومية بكيان خاص به، والتأثير الفكري والثقافي للتيارات وحركات التحرير القومية التي ظهرت عند مختلف الشعوب وخصوصا العرب والترك والفرس والأرمن المجاورين للشعب الكوردي.

٢- المظالم التي كان الكورد يتعرضون لها على يد الحكومات المختلفة التي كانت تحكم كردستان سواء الدولة العثمانية أم الدولة الايرانية، وخصوصا في بدايات القرن العشرين حيث ظهرت النزعات القومية الشوفينية لدى هذه الشعوب خصوصا داخل حزب (الاتحاد والترقي) والكماليون في تركيا، والذين لم يكونوا يخفون عداؤهم لكل ماهو غير طوراني. ونشأت القومية الكوردية كنتيجة طبيعية ورد فعل لتلك النزعات التي تجاهلت خصوصية الشعب الكوردي وانكرت عليه حق تقرير مصيره، بل سعت لقهره وتنويعه.

٣- تأكد الساسة الكورد ومثقفهم من حتمية تفكك الدولة العثمانية واعطاء الكيانات القومية في المنطقة أوضاعا سياسية جديدة، الأمر الذي ادى بهم الى تكوين الجمعيات والأحزاب والسعي لمخاطبة الرأي العام العالمي والمحافل الدولية بغية عدم تهملهم.

٤- الايمان المطلق لدى الكورد بكونهم قومية تمتاز بكل الخصائص التي تؤهلهم للعب دور مساو مع باقي قوميات المنطقة، من لغة وتاريخ وأرض وثقافة وتطلعات ومؤهلات وموارد ومصالح مشتركة... الخ، وقناعتهم التامة بأن حقوقهم في العدالة والمساواة مع الشعوب الأخرى ستضيع اذا لم يشوروا لانتزاعها.

٥- التشجيع الذي كان تتلقاه حركات القوميات المختلفة المنضوية داخل الدولة العثمانية من الدوائر الغربية والاستعمارية لأهداف معروفة تخصهم هم.

٦- هذه الأمور وغيرها أدت الى ثورات كوردية عديدة في الأجزاء المختلفة من كردستان حيث بلغ عدد الثورات والانتفاضات التي قام

- الكورد بها أكثر من (٢٥) ثورة وانتفاضة في الفترة ما بين (١٧٨٨-١٩٧٥) تسلسل كالآتي^(٤٢):
- ٢- الثورات الكوردية في مختلف الدول
في كوردستان تركيا:
 - ١- انتفاضة عبدالرحمن باشا بابان ١٧٨٨-١٨١٢ م.
 - ٢- انتفاضة محمد باشا الرواندوزي الذي ألغى اعترافه بسلطة الباب العالي ١٨١٢-١٨٢٥ م.
 - ٣- انتفاضة بدرخان أمير بوتان ١٨٤٢ م، طالبت بتوحيد كوردستان وانتهاء احتلال العثمانيين والقاجاريين.
 - ٤- انتفاضة نور الله هكاري ١٨٤٣ م.
 - ٥- انتفاضة عثمان وحسين كنعان باشا بدرخان ١٨٧٧-١٨٧٨ م (انتفاضة ديرسيم).
 - ٦- ثورة الشيخ عبيدالله النهري ١٨٨٠، ونادي الشيخ في مؤتمر موسع بتوحيد أجزاء كوردستان، وسحقت الثورة بعنف في ١٨٨٣ م.
 - ٧- انتفاضة بدليسي عام ١٨٨٩ م.
 - ٨- انتفاضة هكاري ١٨٩٥ م.
 - ٩- انتفاضة أمين عالي بدرخان ١٨٩٩ م.
 - ١٠- انتفاضة إبراهيم باشا الملى في ويرانشهر ١٩٠٨ م.
 - ١١- انتفاضة ملا سليم والشيخ شهاب الدين في ولاية سيرت عام ١٩١٣ م.
 - ١٢- ثورة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥-١٩٢٨ م.
 - ١٣- انتفاضة فوزنده ١٩٣٠ م.
 - ١٤- انتفاضة سيد رضا في ديرسيم ١٩٣٧-١٩٣٨ م.

^(٤٢) لمزيد من المعلومات عن هذه الثورات انظر صلاح بدرالدين (الأكرد شعبا وقضية) ص ٣٦ ومابعداها، ومذكرات زنار سلوبي، مرجع سابق، (كورد وشورش وههلى ميتزويى) للكاتيب حسين محمد عزيز، مرجع سابق، و(اوضاع سياسي كردستان) للكاتيب الايراني عتبي برزويي (تهران: مؤسسة انتشارات فكر نو، ١٣٧٨ هـ. ش)، دراسة عونسي (الأكرد)، مرجع سابق... الخ.

في كردستان العراق:

- ١- انتفاضة الشيخ محمود الحفيد ١٩١٩م، وإعلان نفسه ملكاً لكردستان.
- ٢- الانتفاضة الثانية للشيخ محمود الحفيد ١٩٢٩ - ١٩٣١م.
- ٣- انتفاضة الشيخ أحمد البارزاني ١٩٣٢م.
- ٤- اضطرابات وحركات مسلحة عام ١٩٣٣ - ١٩٤٢م.
- ٥- انتفاضة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣م.
- ٦- انتفاضة الملا مصطفى البارزاني ١٩٦١ - ١٩٧٥م.
- ٧- الثورة الجديدة في كردستان العراق التي بدأت في حزيران ١٩٧٦م.

كردستان إيران:

- ١- انتفاضة اسماعيل أغا سمكو ١٩٢٠ - ١٩٢٥م.
- ٢- انتفاضة جعفر سلطان لهوني في هورامان ١٩٣١م.
- ٣- قيام جمهورية مهباد بقيادة القاضي محمد في سنة ١٩٤٦م.
- ٤- الثورة المسلحة التي زادت ضراوتها منذ بداية الثمانينات وهي مستمرة حتى الآن.

ولقد لعبت الجرائد والمجلات والمنشورات دوراً في اليقظة القومية الكردية، ويرجع تاريخ أول صحيفة كردية إلى ١٨٩٨ حيث صدرت في القاهرة من قبل الأسرة البدرخانية التي نزلت إلى هناك، وكذلك كان للأحزاب المنظمة والجمعيات الثقافية دور أكبر، ويرجع تأسيس أول جمعية ذات طابع قومي وسياسي إلى ما قبل ١٩٠٠ بأسم (جمعية العزم القوي الكردستاني)^(٤٣)، وتأسست في كردستان تركيا، ثم تلاها جمعية طلابية سياسية بأسم (هيفي) أي (الأمل) سنة ١٩١٢^(٤٤)، وبحكم نشأة الجمعية في عاصمة الدولة العثمانية فقد انتسب إليها طلبة من باقي أجزاء كردستان من المتواجدين وقتها في اسطنبول... وتوالت بعد ذلك ظهور الأحزاب والجمعيات في جميع أجزاء كردستان، وكانت تلك التنظيمات تلعب دوراً

^(٤٣) مذكرات زنار سلوي، مرجع سابق، ص ٢٢.

^(٤٤) المرجع نفسه، ص ٢٦.

أساسيا وقياديا الى جانب الزعماء الدينيين ورؤساء العشائر في كل تلك الثورات والانتفاضات.

ودفع الكورد ثمننا غاليا لتلك الثورات، فقد راح ضحيتها مئات الآلاف من القتلى ومثلها من المرحى والمعوقين والمشردين، وتعرضت الديار الكوردية الى دمار شامل سواء على يد الدولة العثمانية أو الدولة الصفوية الايرانية عندما كانتا تقتسمان كوردستان قبل الحرب العالمية الأولى، أو على يد الحكومات المعاصرة التي تقتسم كوردستان الآن فيما بينها، أو على يد الاستعمار البريطاني والفرنسي والروسي الذي حاول كل بدوره أن يستولى على كوردستان، وواجهوا مقاومة بأسلة صامدة من شجعان بلاد كوردستان. والشعب الكوردي متمرس على الحرب والقتال والمقاومة، وورثها كابراً عن كابر.

المطلب الثالث

مطالب وأهداف الثورة الكوردية.

أما من حيث مطالب هذه الثورات فقد كانت مختلفة، ولكن الدوافع كانت واضحة في الحفاظ على حقوق الكورد واستقلالهم. والمطالب السياسية للثورة أو الانتفاضة المعينة كانت تختلف طبقاً للأمور التالية:

١- طبيعة الثورة والأفكار التي تحكمها أو أيديولوجيتها.

٢- مدى نضوج الوعي القومي لدى المساهمين فيها.

٣- الرؤية الاستراتيجية للقائمين عليها، ونظرتهم للمستقبل.

٤- مدى سعة طموح القادة.

٥- مدى ماتسمح به الظروف الدولية، ومقدار الدعم الذي يتوفر لها من الدول والحكومات.

ومطالب الحركات والانتفاضات الكوردية تراوحت بين رفع مظالم محددة وجزئية لمنطقة بعينها، والضغط على الحكومة المركزية لتغيير قوانين وسياسات وممارسات محددة... الى حد المطالبة بكوردستان موحدة حرة ومستقلة من أقصاها الى أقصاها. وبين هذا وذاك مطالب متدرجة.

ويبدو أن الحركات والأحزاب الكوردية الآن، وبعد أن وعت دروساً قاسية ومرت بمحن وشدائد تفوق الطاقة، وأدركت أن الظروف الدولية، وتشابك العلاقات الإقليمية، وطوق الدول التي تتعارض مصالح كل منها مع مصالح شعب كوردستان... ترى الحل يقوم في عدم الانفصال عن هذه الكيانات السياسية التي توجد فيها، وعدم التفكير في وحدة كبرى، والاكتفاء بمطلب الفيدرالية كوعاء سياسي لحماية حقوق الأكراد السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية واشباع رغبته في حكم نفسه بنفسه، والاكتفاء بهذا القدر وعدم المجري وراء أحلام غير منطقية، حتى يأتي اليوم الذي تستطيع الشعوب أن تقرر مصيرها وتتوحد باستفتاءات ديمقراطية لاحتجاج إلى مغامرات ودماء وحروب. ومهما كان هذا المستقبل بعيداً، فالمهم أن يحافظ الكورد على كياناتهم القومي وعلى وحدتهم الاجتماعية والثقافية والشعورية طالما أن الوحدة السياسية متعذرة.

ولكن وللأسف الشديد فإن الحكومات التي تقتسم الكورد تنكر على هذا الشعب حق (الفيدرالية) و(الحكم الذاتي) والذي هو ضمان لوحدة أراضي هذه الدول وليس تهديداً لها كما يرى العقلاء من أهل السياسة^(٤٥)، ولذلك فإن الثورات الكوردية مستمرة ومشتعلة في كل أرجاء كوردستان، الأمر الذي أوجد القضية الكوردية التي هي واحدة من أعقد القضايا في الشرق الأوسط في السياسة الدولية الآن. فبالرغم من العدد الهائل للكورد، ومقوماتهم القومية التي تستعصي على التذويب والصهر والقهر، وبالرغم من الكوارث الانسانية المفجعة، والمجازر التي حصلت ولا زالت، وبالرغم من التنمية المعطلة ووقوع المنطقة تحت هيمنة الأجنبي والتدخلات الخارجية، فلا زالت هذه الحكومات تريد معالجات أقل ما يقال عنها أنها غير عادلة ولا ديمقراطية، وفي الكثير من الأحيان لا انسانية أيضاً وتصل إلى حد جرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية*.

(٤٥) لأننا نلاحظ أن كبرى الدول المتقدمة صناعياً والمتوحدة سياسياً هي دول فيدرالية مثل أمريكا وألمانيا وكندا وسويسرا والمملكة المتحدة..
* انظر المراجع السابقة مثل: درية عوني، الأكراد، ومحمد احسان، كردستان ودوامه الحرب، وصلاح بدر الدين الأكراد شعباً وقضية... الخ.

المبحث الثالث

القضية الكردية في القرن العشرين

عند الحديث عن القضية الكردية في القرن العشرين لا بد من الحديث عن أجزاء كردستان كل على حدة، لأن كردستان - كما سبق القول - قد انقسمت بفعل السياسات الاستعمارية الى خمسة أجزاء، لكل جزء وضع خاص، ونوع من المعاناة. ونحاول هنا أن نسلط الضوء على أبرز الأحداث التي حصلت في القرن الماضي، ونقف على آخر أخبار حقوق الكرد في هذه الدول التي يعيشون فيها، ونكتفي بثلاثة أجزاء تقع في (تركيا - إيران - العراق) لأنها تمثل الغالبية العظمى للشعب الكردي ولأن الأحداث المؤثرة حصلت فيها.

المطلب الأول

كوردستان تركيا (كوردستان الشمالية).

ذكرنا أن الدولة العثمانية قد قضت على الامارات الكردية الأمر الذي أدى الى ثورات ومصادمات مسلحة، وجاءت الحرب العالمية وتحالف الكورد بدوافع دينية مع الدولة العثمانية ضد الغزاة المستعمرين وضد المطامع الروسية التي كانت تستغل الأقلية الأرمنية لتأجيج الصراعات العرقية واضعاف سلطة الدولة العثمانية، وكانت تحرك فيهم الأحاسيس القومية وتعددهم بدولة أرمنية شاسعة وكذلك تستغل فيها الاحاسيس الدينية كونهم مسيحيين أرثوذكس، ودفع الكورد ثمناً باهظاً لهذه الصراعات، فعلى المستوى السياسي والاعلامي ساهم الأرمن المسيحيون في تشويه سمعة الكورد في العالم الغربي^(٤٦)، وعلى المستوى المادي البشري فقد دمر الروس

^(٤٦) يذكر زنار سلوبي في مذكراته عن دور عدد من الأرمن في تشويه سمعة الكورد وأعطاء انطباع عام للأوروبيين بانهم وحوش جيلية، ويحكي أن أحدهم ادعى مرة أنه

والأرمن عشرات القرى الكوردية وأبادوا الآفاً منهم. وبعد الحرب ظهرت جمعية (الاتحاد والترقي) و منظمة شباب الأتراك حيث تأثر أعضاؤها بالافكار الاستعلائية فنادوا بسيادة الجنس التركي واللغة التركية وثقافتها، وتنكروا لحقوق الشعوب الأخرى في تركيا وخصوصاً حقوق الشعب الكوردي الذي يشكل الأغلبية المطلقة في (١٨) ولاية ويعيش على موطنه وأرضه منذ آلاف السنين.

وما أن استولى (أتاتورك) على أراضي تركيا حتى تفاهم مع الدول الاستعمارية للتخلي عن معاهدة (سيفر) والتوقيع على معاهدة (لوزان) التي قلنا أنها دفنت التطلعات القومية الكوردية، وقضت على السمة الاسلامية لتركيا بألغاء الخلافة ونقل العاصمة الى (أنقرة) والشروع في سياسات قمع داخلية واسعة النطاق استهدف الكورد بشكل أساسي خصوصاً عندما ثاروا عليه يريدون حقوقهم ويريدون العودة الى الخلافة. وتحملت الثورة في أقوى أشكالها في (ثورة الشيخ سعيد بيران) سنة ١٩٢٥ والتي كانت لها أصداء دولية حتى ان جواهر لال نهرو السياسي الهندي الشهير أشار اليها والى أحداثها في كتابه (لمحات من تاريخ العالم)، واستطاعت الثورة الاستيلاء على بعض المدن وتحقيق بعض الانتصارات ولكن انطلاقها في غير ميعادها، وعدم توفر قيادة عسكرية موحدة، وعدم الاستعداد الكافي، وخيانة بعض القبائل ضدها، وارهاب الجيش التركي المسلح بأسلحة تفوق قدرات الثورة^{٤٧}، كل هذا أدى الى انتهائها وأسر قادتها وتقديم المشاركين فيها الى محاكم عسكرية حكمت عليهم بعد فترة وجيزة بالاعدام، وتدلّت أجساد الشيخ سعيد وصحبه على (٥١) عود مشنقة في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٥م.

مبشر أمريكي عاش في كوردستان فترة طويلة وفي محاضرة عامة ألقاها في الكنيسة البروتستانتية وصف الكورد بأوصاف مقرفة وأدعى بأنهم لا ديانة لهم وهمجيون وشأنهم شأن وحوش الجبال (وحدث هذا في سويسرا عام ١٩١٤ رزناز كان بنفسه موجوداً). الا أنه يذكر تحسن العلاقات الكوردية الأرمنية بعد ظهور حزب (خوبيون) حيث تحالف الاثنان للدفاع عن حقوقهما الأمر الذي أدى لوضع نهاية للحملة المفرضة.^{٤٧} لتفاصيل ثورة الشيخ السعيد انظر: زناز سلوي، في سبيل كوردستان (مذكرات)، مرجع سابق، من ص ١٠٣ - ١٣٠.

وفي اثناء الثورة قام الجيش بالكثير من المجازر ضد المدنيين، وأحرق الكثير من القرى وشرّد الكثير الى الدول المجاورة، ونفى المئات من الأسر، ومع ذلك فقد استمرت الثورة في أجزاء متفرقة من كردستان، وتأسس حزب كردي يطالب بالاستقلال بأسم (خويبون) عام ١٩٢٧، واستطاع (احسان نوري باشا) أن يصل الى جبال (آغري) أو آارات ويقود ثورة جديدة، وينشأ ادارة مدنية بالتنسيق مع حزب (خويبون)، ولكن هذه الثورة أيضاً وبعد أن حققت انتصارات عديدة انتهت عام ١٩٣٦ بعد أن تحالفت الدولة الايرانية مع الدولة التركية على حصارها وخنقها، وفي أثناء هذه الثورة وكسابقاتها تعرضت المنطقة الكردية الى دمار واسع وذهب الآلاف ضحايا في مجازر جماعية انتقامية.

واستمرت الحكومة الكمالية على تعنتها، وقضى الكماليون ليس على كلمة كردستان فحسب بل أسسوا لدستور لايعترف بغير الشعب التركي، ولايسمح بغير التحدث باللغة التركية، وسموا الكورد بـ(أتراك الجبال)، وأصبحت اللغة الكردية ممنوعة يعاقب عليها القانون، وامتلات السجون بالوطنيين الكورد وكل من يؤيد حقوقهم، وصممت الحكومة وقررت قراراً نهائياً على أن الرد العسكري والعنف والمجازر الجماعية سيكون هو الرد على أي مطلب كردي، ومع ذلك لم يهدأ الكورد.

المطلب الثاني

كوردستان ايران (كوردستان الشرقية).

قلنا انه وبحلول عام ١٨٠٠م سقطت آخر امارة كردية بأيدي السلطة الفارسية الصفوية، وبعدها تعاملت الدولة الصفوية بمقد مزدوج مع الكورد (كونهم كورداً) و(كونهم سنة) من حيث المذهب، وكانت الدولة الصفوية قد حملت على عاتقها توحيد مذهب الدولة والقضاء على كل المذاهب سوى المذهب الشيعي، وأقامت المئات من المجازر الجماعية في

ايران في سبيل ذلك الغرض حتى استطاعت تحويل أغلبية السكان الى المذهب الشيعي والقضاء على الوجود السني في وسط ايران ومركزها. ولما قامت الدولة القاجارية استمر الوضع من الناحية السياسية والثقافية، وكذلك الأمر بالنسبة للقرن العشرين وظهور الدولة البهلوية على يد رضا شاه البهلوي، والذي حظي بدعم غربي وبريطاني واسع، ولقد تعاملت كل الأطراف المحلية والدولية مع المنطقة الكوردية في ايران على أنها جزء لا يتجزأ من ايران، لذلك لم تتطرق أي من المعاهدات الدولية الى وضع المنطقة الكوردية بالرغم من أن عدد الكورد في ايران ومساحة كوردستان الواقعة هناك يفوق عدد ومساحة كوردستان العراق^(٤٨). لقد ظل الشعب الكوردي في ايران دائم الثورة وتوافقا للحرية والاستقلال ككل أجزاء كوردستان وكلما كانت الفرصة ساحة سارع لاعلان الثورة لوضع حد للظلم والتهميش والتذويب، ولعل أشهر ثورة في القرن العشرين هي ثورة اسماعيل أغا المعروف بـ (سمكو)^(٤٩) والتي استمرت ما بين ١٩٢٠-١٩٢٥، وأسس (سمكو) ادارة كوردية في المناطق الكوردية المحاذية لأذربيجان وبحيرة أرومية، واستطاع بذلك أن يستفيد من الصراعات الدولية بين الروس والاييرانيين والبريطانيين والأتراك ويحافظ على حياد علاقات واسعة مع الأطراف المتعددة الأمر الذي مكنه من المواجهة وتقوية نفوذه، وتأثر (سمكو) في مشاعره القومية بالمسيحيين الذين كانوا يطالبون بدولة آشورية في المثلث الحدودي الكوردي بين الدول الثلاث، وتأثر كذلك بالأفكار القومية للشورات الكوردية في تركيا والعراق، واتصل بالشيخ (عمود

(٤٨) عندما قابل (ولسن) الحاكم المدني الانجليزي في العراق وفدأ من أكراد ايران وعرضوا عليه ضمهم الى اية حكومة تقوم في كوردستان العراق، رد عليهم (ولسن) بالرفض وبين أن السبب هو العلاقات البريطانية الايرانية، انظر (كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى الى نهاية مشكلة ولاية الموصل) رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة سرو صابر كلية آداب / قسم التاريخ- جامعة صلاح الدين، أربيل ١٩٩٩ غير منشورة.

(٤٩) لتفاصيل ثورة سمكو أنظر (أوضاع سياسي كوردستان) تأليف مجتبی برزویی، مرجع سابق، ص ٩٤-٢٢٨.

الحفيد) الذي أسس مملكة كردستان في العراق، بالإضافة الى أن بروز نجمه كان يتزامن مع مؤتمر الصلح ومعاهدة سيفر التي بشرت الكورد بدولة قومية.

وفي العشرينات، في عام ١٩٢٥م تحديداً انهارت الامبراطورية القاجارية في ايران، وساعد الانجليز (رضا خان) لكي يصل الى السلطة، ويصبح شاه ايران، ومكنوه من القوة حتى تمكن من القضاء على امارة (سمكو)، وكان ذلك عن طريق الغدر حيث دعوه مع مجموعة من مساعديه للتفاوض مع ضباط الجيش المكلفين بتصفيته- وليس بالتفاوض معه- فقتلوه في مدينة (أشنويه)^(٥٠).

ولكن الثورة الكوردية لم تنته حيث أن الاجراءات التي قام بها (رضا شاه) في كردستان من محاربة اللباس الكوردي الى محاربة اللغة الكوردية، وتهجير بعض القبائل الى أماكن بعيدة عن كردستان في ظروف وحشية أشبه بسوق العبيد، وإهمال تنمية كردستان..... الخ، كل هذه الأمور أدت الى تطور الوعي القومي الكوردي في ايران بشكل أفضل من السابق وعلى اثرها قامت العشائر الكوردية بأكثر من انتفاضة في شتى المناطق، ولما كان (رضا شاه) يعرف أن هذه العشائر المسلحة هي وقود الثورة وسبب اشتعالها وأن السلاح الذي في يدها هو الذي يحميها من توغل السلطة المركزية وفرض املاءاتها؛ فقد وجه ضربات متعددة الى استقلالية هذه العشائر وتدخل في شئونها وحاول جمع سلاحها وكانت هذه الأمور هي الأسباب المباشرة لتلك الانتفاضات.

وجاءت ظروف الحرب العالمية الثانية، ودخل الانجليز والروس بجيوشهما الى ايران من الشمال والجنوب، وخلت مناطق واسعة في كردستان من سلطة الدولة المركزية الايرانية، وتأسس حزب قومي كوردي بأسم (جمعية احياء كردستان) ويرمز له (ز:ك) والذي تحول الى (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) لاحقاً، وقام العالم الديني الشهير (قاضي محمد) بعمل اتصالات بالروس الذين أبدوا استعداداً لحماية ودعم جمهورية كوردية ذات حكم ذاتي.

^(٥٠) المرجع نفسه، ص ٢٠٨.

وعلى اثر الدعم الروسي قامت أول جمهورية كردية في (مهاباد) بتاريخ ١٩٤٦/١/٢١ تمثل الطموحات القومية للشعب الكردي في ايران، وعاد الكورد يحكمون أنفسهم بعيداً عن عسكر الحكومة الذين عاشوا في كردستان فساداً وبطشاً، وعادت اللغة الكردية غير ممنوعة بل هي اللغة الرسمية في التدريس والادارات. وسعى رئيس جمهورية مهاباد للتفاوض مع الحكومة المركزية للاعتراف بالجمهورية، وسعى لتوفير حماية واعتراف دولي لكنه مني بالفشل، وعمرت الجمهورية قرابة عام، ومنع الانجليز توسع أراضيها الى كل كردستان ايران فبقيت سنندج وكرمانشاه خارج اطارها. ولم يكن الدعم الروسي صادقاً حيث انه بمجرد اعطاء (قوام السلطنة) الايراني امتيازات نفطية واقتصادية للاتحاد السوفيتي حتى تخلى الروس عن الجمهورية، وتفرجوا على مشهد انتهائها الدامي وعلق جسد قاضي محمد وأعوانه على أعواد المشانق في ميدان (جوار جرا) في مهاباد، ذلك الميدان الذي شهد اعلان الجمهورية في العام الذي قبله، وكان بوسع الرئيس وقادته أن ينجوا بأنفسهم ولكنهم آثروا مشاركة الشعب في كل حدث وتحمل نتائجه، وكان دخول القوات الايرانية لمهاباد في ١٩٤٦/١٢/١٧^(٥١) وقمعت الحركة القومية الكردية وأنهارت مع الجمهورية، ولكنها سرعان ما عاودت النشاط، ونظمت صفوف الحزب مع بداية الخمسينات. وعلى اثر انتفاضة الدكتور مصدق وحركته التي أوصلته الى رئاسة الوزراء- وكانت حركة اصلاحية وطنية غير استعمارية- تمتع الكورد ببعض الحقوق والحريات ولكن الأمريكان والبريطانيين كانوا له بالمرصاد لأنه قام بتأميم النفط وحاول إيقاف نهبهم للاقتصاد والثروات فتحالفوا مع (الشاه) وأسقطوه، وقام (الشاه) بحملة ضد جميع الأحزاب والقوى السياسية الحرة بما فيها الكردية.

^(٥١) لتفاصيل قصة جمهورية مهاباد، أنظر ستيفن بليتر (الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج)، ترجمة سعدون محمود الدليمي، (بدون ناشر سنة الطبع، ص ١٠٣-١٧٤).

ولما قامت الثورة الكوردية في العراق أيام عبدالكريم قاسم ١٩٦١، ساند الشعب الكوردي في ايران تلك الثورة وقدم الدعم اللازم، وخصوصاً عندما قرر الشاه دعم الثورة لاغراض خاصة به.

وساهم الشعب الكوردي بشكل فعال في ثورة ١٩٧٩ التي قادها آية الله الخميني، وكانت الثورة تبشر بالحرية والمساواة لكل الشعوب الايرانية، وبحل القضايا القومية من وجهة نظر اسلامية بأن تحكم الشعوب نفسها بنفسها في اطار الدولة الواحدة، وأن تتساوى اللغات والمذاهب والأعراف، ولكن ذلك لم يحدث، وتبنت الثورة لاحقاً اتجاهات طائفية ومذهبية ضيقة، ولم يحصل الشعب الكوردي على الحكم الذاتي، ولم تصبح اللغة الكوردية لغة التعليم، ودخلت الأحزاب الكوردية في ثورة مسلحة ضد الحكومة، وسالت الاف الدماء من الطرفين، وتعرضت طموحات الشعب الكوردي للقمع، ومن جانب آخر عانى الكورد بسبب سنيته المذهبية أيضاً لأن غالبية الكورد سنة، بل هم أكبر مجموعة سنية في ايران.

وتشردت أعداد كبير من الكورد الى البلدان المجاورة ودول أوروبا الغربية، ولا زالت الأحزاب الكوردية في صراع مسلح مع الحكومة وكانت هناك محاولات كثيرة للتفاوض مع الحكومة، الأولى عند انتصار الثورة ولكنها فشلت بسبب تشدد بعض قياداتها، والثانية عند تسلم بني صدر السلطة، وفشلت هي الاخرى، وبعد انتهاء الحرب الايرانية العراقية طلب الدكتور عبدالرحمن قاسم للتفاوض، ولكنه قتل غدرًا عندما كان في تفاوض في فيينا عام ١٩٨٩، وواصل بعده خلفه (الدكتور سعيد شرفكندي) المفاوضات السرية ولكنه قتل في (برلين) بالطريقة نفسها التي قتل بها (الدكتور عبدالرحمن قاسم).

وكل ماقامت به الحكومة في مجال تحقيق مطالب الكورد هو فتح المجال لبروز بعض الجمعيات الثقافية الكوردية، والسماح بصدر بعض المجلات والمنشورات باللغة الكوردية، وساعات من البث التلفزيوني والاذاعي، والاستفادة من الكورد الشيعة لتولي بعض المناصب في ادارة المدن الكوردية، ويتوقع من ادارة الرئيس (محمد خاتمي) والاصلاحيين عموماً قدراً أوسع من ذلك، ولكن صراع الأجنحة داخل مؤسسات اتخاذ القرار يحبط الكثير من الآمال.

المطلب الثالث

كوردستان العراق (كوردستان الجنوبية).

قبل قيام الحرب العالمية الأولى كانت كوردستان العراقية جزءاً من ولاية الموصل التابعة للدولة العثمانية، وبعد الحرب بدأت السيادة التركية بالتقلص وبحلول عام ١٩١٨ أحكم البريطانيون قبضتهم على العراق بما فيها أغلب المنطقة الكوردية الا السليمانية وأطرافها، حيث أنتهز الفرصة فيها الشيخ محمود الحفيد لإعلان (مملكة كوردستان) عام ١٩١٨ بعد انسحاب الأتراك من المنطقة. وقام الشيخ محمود بتشكيل إدارة مدنية كوردية، وجعل من اللغة الكوردية لغة الدولة، وأصدر جريدة..... الخ. ولكن البريطانيون لم ترق لهم فكرة الدولة هذه لأن تخطيطهم كان مختلفاً، أو على الأقل لم يروا أن هذه الحركة تنفع مصالحهم، فقاموا بالقضاء عليها بعملة عسكرية، وجرح (الشيخ محمود) وأسر ونفى إلى الهند حتى عام ١٩٢٢ حين اشتدت مطالبة الأتراك بولاية الموصل، وكان (كمال أتاتورك) قد حقق انتصارات في تركيا، ومن ناحية أخرى فأن الوضع الداخلي في العراق كله كاد يخرج من يد البريطانيين بعد ثورة عام ١٩٢٠، فاتخذوا مجموعة من الاجراءات لتهديد الناس والتحكم في الأوضاع ومن جملة الاجراءات أعادوا الشيخ محمود إلى السليمانية ليتولى أدارتها من جديد ويشكل حكومة جديدة.

كان الشعب الكوردي في العراق يتطلع للاستقلال^(٥٢)، وزاد من حرصه هذا نصوص معاهدة (سيفر) التي سبقت الإشارة إليها والتي أقرت بحق الكورد في الاستقلال، وحتى بعد اقرار معاهدة (لوزان) في عام ١٩٢٣،

(٥٢) لم تكن مسألة استقلال كوردستان في ذلك الوقت مطلباً بعيداً جداً، لأن العراق لم يكن دولة معروفة بحدود دولية واضحة معترف بها مثل إيران وتركيا، وكانت ولاية الموصل التي فيها كوردستان محل خلاف دولي وتداول على مستوى دول المنطقة والمستعمرين وعصبة الأمم، ثم ان بعض المسئولين البريطانيين كانوا يرون مصلحة دولتهم في الكثير من الأحيان في تكوين دولة كوردية في ولاية الموصل، هذا بالإضافة إلى ضعف دولة العراق عسكرياً لولا الدعم العسكري البريطاني.

فأنه كان لأستمرار مشكلة ولاية الموصل واثارتها على المستوى الدولي عدة إيجابيات للمسألة الكردية في العراق:

(١) أعادت القضية الكردية (على الأقل في العراق) الى طاولة المداولات الدولية وشارت في شأن حقوق الكورد مناقشات دولية للمرة الثانية بعد مؤتمر الصلح ومعاهدة سيفر الأمر الذي أدى الى تجديد الأمل، وأدى الى اعتراف دولي جديد بحقوق الكورد في العراق.

(٢) اللجنة التي شكلت لدراسة المنطقة من قبل عصبة الأمم توصلت الى نتيجة مفادها أن المنطقة ليست تركية ولا عربية، وانما ذات هوية كوردية طاغية، وأن سيادة الهوية واللغة الكوردية في المنطقة أمر لا يتطرق اليه الشك^(٥٣).

(٣) بعد قرار عصبة الأمم بضم ولاية الموصل الى العراق الحالي ورفض مزاعم تركيا في عام ١٩٢٥، أوصت العصبة بناء على تقرير اللجنة المذكورة سابقاً، بمراجعة الأثرية الكوردية وحقوقها في تشكيل حكم محلي، والاحتفاظ بهويتها.

ومما يجدر قوله أن الحكومتين العراقية الحديثة والبريطانية المستعمرة كانت لهما مصالح جوهرية ومهمة في ضم ولاية الموصل الى باقي العراق (ولايتي البصرة وبغداد)، أما بالنسبة للبريطانيين فأنهم أدركوا كمية المخزون البترولي الهائل في المنطقة الكوردية وخصوصاً كركوك وخانقين وأطراف مدينة الموصل، ولا يحتاج بيان أهمية النفط بالنسبة لهم الى تحليلات.

أما بالنسبة للدولة العراقية وخصوصاً الملك فيصل وهو سني يحكم أكثرية شيعية فأن ضم المنطقة كان يعني بالنسبة له نوعاً من الموازنة الطائفية في العراق. وحتى يتحقق للبريطانيين والدولة العراقية ضم المنطقة فأنهم رأوا ضرورة الاعتراف بالحقوق الكوردية، لذلك فقد صدر عام ١٩٢٢ التصريح التالي عنهما: "تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكورد الذين يعيشون داخل حدود العراق في اقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود وتأمل الحكومتان بأن العناصر الكوردية المختلفة

^(٥٣) محمد احسان (كوردستان في دوامة الحرب)، مرجع سابق، ص ٣٤.

ستتوصل بأسرع ما يمكن الى اتفاق بينها حول الشكل الذي ترغب أن تقوم عليه تلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب أن تمتد اليها، وأن يرسلوا ممثلين ذوي صلاحيات الى بغداد للمداولة في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية^(٥٤) ولكن هذا الكلام المعسول كان قبل قرار ضم الولاية للعراق نهائياً.

ونعود الى حكومة الشيخ محمود الثانية ١٩٢٢، حيث ان البريطانيين الذين أيدوه في البداية وأعاده من الهند سرعان ما أدركوا انه وطني أصيل وغير طبع لهم، وأن أهدافه القومية لا تتسجم مع سياسة دولتهم، فقاموا بأتهمهم بأثارة الفتن، والتعاون مع الثوار الشيعة في الجنوب وجهازوا له جيشاً، وضربوه بالطائرات والمدافع فلجأ الى ايران بسبب التفوق العسكري (العراقي- البريطاني)، وكان الاتفاق التركي البريطاني على حل مشكلة ولاية الموصل قد حرم الشعب الكوردي من فرصة المناورة والاستفادة من صراعها.

وقامت الحكومة بعد ذلك بمحاولات لاختضاع المناطق الكوردية، وتثبيت نفوذها، وإحكام سلطتها المركزية، وبنت العديد من المخافر للشرطة والجيش الأمر الذي كان يشكل استفزازاً وتحدياً لسلطة العشائر الكوردية، ومنها عشيرة (بارزان) التي انتفضت ضد هذا الوضع بقيادة الشيخ أحمد البارزاني في الفترة ما بين (١٩٢٧-١٩٣٢)، ودخل في جولات قتال مع الحكومة حتى انهارت ثورتها بسبب الدعم البريطاني العسكري المباشر للجيش العراقي، ولجأ الشيخ احمد الى تركيا التي غررت به وسلمته الى العراق في ١٩٣٤، حيث فرضت عليه وعلى عشيرته الإقامة الجبرية في السليمانية، بعد أن نفتهم قبل ذلك لجنوب العراق.

في عام ١٩٣٠ أعلن عن نهاية الانتداب البريطاني على العراق، ورشحت للدخول في عصبة الأمم، وثار الشعب الكوردي من جديد لأن المعاهدة العراقية- البريطانية خلت من التأكيد على الحقوق القومية الكوردية، وقاد

^(٥٤) المرجع نفسه، ص ٣٣، جواد، د. سعد ناجي (العراق والمسألة الكوردية)، (لندن: دار السلام، ١٩٩٠)، ص ١٩.

الثورة الشيخ محمود البرزنجي مرة أخرى، ومعه النخبة المثقفة وجماهير الشعب، وخرج الآلاف إلى الشوارع في السليمانية وفتح الجنود عليهم النار وسقط بضع عشرات من القتلى الأمر الذي أشعل فتيل الثورة^(٥٥).

وقبل الثورة وأثنائها رفع وجهاء الكورد إلى عصبة الأمم العديد من الشكاوى والمطالبات لتنفيذ قرار العصبة المؤرخ في كانون ثاني ١٩٢٦ السابق ذكره، ولكن العصبة رفضت النظر فيها الأمر الذي شجع الحكومة العراقية أن تقمع الثورة بالحديد والنار بمساندة القوات الجوية البريطانية، فأضطر الشيخ محمود إلى مغادرة العراق إلى إيران.

وفي عام ١٩٣٦ جرى أول انقلاب عسكري في المنطقة العربية، وقاد الانقلاب ضابط كوردي يدعى (بكر صدقي)*، وقد أعطى هذا الانقلاب زخماً قوياً للقومية الكوردية في العراق لأن بكر صدقي كان مؤيداً لحقوق الكورد وإن لم يكن قومياً**، وفي تلك الفترة نشط المثقفون الكورد في التعبير عن تطلعاتهم القومية، وبالرغم من اغتيال بكر بعد عام من الانقلاب إلا أن ذلك لم يؤثر على الحركة القومية الكوردية التي أصبحت تدخل مرحلة التنظيم الحديث وبناء الحزب السياسي.

وفي عام ١٩٣٩ ظهر أول حزب سياسي كوردي في العراق بأسم (هيسوا)، وشارك في تأسيسه مثقفون من شتى الاتجاهات، ومنذ بداية الأربعينات وصل نشاط الحزب الشيوعي إلى المنطقة الكوردية وتأسس في عام ١٩٤٤ هناك حزب (شورش) أي الثورة وسمى الحزب باسم صحيفته، وكان حزباً شيوعياً كوردياً، ولكن المنطقة الكوردية المتدينة المحافظة، والتي تتسم

(٥٥) جواد د. سعد ناجي، المرجع نفسه، ص ٢١.

* وكان للكورد في التاريخ السياسي العراقي أدوار معروفة فكل من: جعفر العسكري، جميل المدفعي ونور الدين محمود، وأحمد مختار بابان أصبحوا رؤساء وزارات أنظر: د.

غسان سلامة (المجتمع والدولة في المشرق العربي)، ص ٨١.

** يذهب الباحث قاسم جميل إلى أن (بكر صدقي) كان هدفه إنشاء دولة كوردية تجمع الأكراد في الدول التي يعيشون فيها، وتألّف حكومة مستقلة لهم وكان هذا سبب اغتياله، وهذا مايفسر عدا، القوميين العرب له. أنظر قاسم جميل قاسم، المشكلة الكوردية في العراق والتكامل القومي، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة، ١٩٧٧.

بالتركيبية العشائرية لم تكن بيئة تتناسب مع الحركة الشيوعية، لذلك تأسس تجمع يساري آخر بأسم الشيوعيين باسم حزب (رزكاري) أي الخلاص في عام ١٩٤٥ ولكن هذه الأحزاب جميعاً كانت تفتقر إلى زعيم جماهيري يستطيع التأثير في الأوساط العشائرية والدينية الأمر الذي توفر في (ملا مصطفى البارزاني) لاحقاً والذي كان في ذلك الوقت منفياً مع عشيرته في السليمانية^(٥٦).

اتصل حزب (هيو) بالبارزاني وساعده على الهرب من منفاه إلى منطقة (بارزان) موطن العشيرة لكي يقوم بإعلان ثورة جديدة عام ١٩٤٣، وهي الثورة الأولى بقيادة ملا مصطفى البارزاني، وتجمع حوله المقاتلون وأفراد عشيرة البارزان، وأعلن الثورة وكتب للسلطة في بغداد أنه لا يحمل السلاح ضدها بل لاستتباب الأمن في المنطقة.

ولأقرار حقوق الكورد، وعودة سائر المنفيين من عشيرة بارزان، وعوضاً من أن تقوم الحكومة بدراسة المطالب سيرت قوة عسكرية لاعتقاله وتجريده من سلاحه وتفريق أعوانه واعادته لمنفاه، فلم يبق أمامه سوى اللجوء للسلاح والقتال، وعلى اثر انتصارات البرزاني العسكرية لجأت الحكومة للتفاوض معه، واستعدت الوزارة الجديدة التي ألفها نوري السعيد وكانت تضم ثلاث وزراء من الكورد للحل السلمي، وأرسل الملا مصطفى مطالبه التي كانت مطالب حزب (هيو) إلى الحكومة كالآتي:

(١) عزل ونقل المسؤولين الفاسدين.

(٢) تشكيل ولاية بأسم ولاية كوردستان تضم ألوية كركوك والسليمانية وأربيل وخانقين وأقضية موصل الكوردية (دهوك / زاخو / عمادية...).

(٣) اعتبار اللغة الكوردية لغة رسمية بجانب العربية.

(٤) تعيين نائب كوردي للوزير في كل وزارة.

(٥) استحداث وزارة خاصة لشئون كوردستان.

(٥٦) د. سعد ناجي جواد (ورقة عن المسألة الكوردية في العراق) مقدمة لنوبة (الأقليات في الوطن العربي) التي أقامتها الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع جامعة الحارثيون ١٩٨٨/٣/١-٢/٢٨.

(٦) دفع تعويضات للمتضررين.

(٧) اعمار المنطقة وانشاء المدارس والمستشفيات.

(٨) تبقى الشئون المالية والعسكرية والخارجية من اختصاصات الدولة المركزية^(٥٧).

وتقدمت المفاوضات للأمام، واستقبل رئيس الوزراء البارزاني، وكان نوري السعيد جاداً في خطواته إلا أنه واجه معارضة شديدة من الضباط العرب من القوميين فأخفق وأضطر إلى أن يقدم استقالته ليفسح المجال أمام القمع العسكري لوزارة حمدي الباجه جي الذي تنكر لكل ما وعد به^(٥٨).

وفي آب ١٩٤٥ قام الجيش العراقي بدعم بريطاني بعمليات عسكرية واسعة أضطر معها البارزاني وأعوانه من عشيرته إلى اللجوء إلى المنطقة الكردية في إيران التي كانت تشهد حركة قومية مهمة أسست جمهورية مهاباد لاحقاً في عام ١٩٤٦، وأصبح البارزاني أحد جنرالات وأركان حرب الجمهورية هناك، وبعد سقوط الجمهورية تلك لجأ البارزاني إلى الاتحاد السوفيتي حتى اندلاع ثورة ١٩٥٨ وسقوط الملكية، ونشأ في عام ١٩٤٦ الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق لكي يعبر عن مرحلة تنظيمية أكثر نضجاً، حيث ضم هذا الحزب- الذي أنتخب البارزاني رئيساً له- الأحزاب السابقة، وبدأ بالنشاط السري والتوعية القومية، وواصل النضال الكوردي.

واندلعت ثورة ١٩٥٨ التي قادها العقيد عبدالكريم قاسم، وأنهت الملكية في العراق، وبدأت المرحلة الجمهورية وقوبلت الثورة بآمال عريضة للكورد في نيل حقوقهم وانتهاء فترة الدمار والحرب والحروب، لأن الثورة أعلنت أنها سوف تحل المشكلة الكوردية بأعطاء الحقوق الكاملة لهم، وفعلاً قامت الثورة في البداية بالاجراءات التالية^(٥٩):

^(٥٧) البريفكاني، عبدالقادر، (المحررون، أعظم قادة القرن العشرين)، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٠، ص ١٥٣).

^(٥٨) المرجع نفسه، ص ١٥٥.

^(٥٩) الحاج، عزيز (القضية الكوردية في العراق، التاريخ والآفاق)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤ ص ٢٩).

(١) أصدرت دستوراً جديداً يعترف بوجود قوميتين رئيسيتين في العراق هما العربية والكوردية.

(٢) أصدرت عفواً عاماً عن الكورد والشوار المشاركين في الحركة الكوردية، وأعادت اللاجئين البارزانيين، وعلى رأسهم ملا مصطفى واستقبلوا رسمياً وشعبياً.

(٣) أجازت مجموعة من الصحف والاصدارات الكوردية.

(٤) أجاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

(٥) تأسست مديرية عامة للدراسة الكوردية.

ومن جانبه فإن البارزاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني وقفوا بجانب عبدالكريم قاسم ودعموه في صراعاته السياسية مع الشيوعيين والقوميين. أملاً في أن يكون وفيماً لما وعد به، ونفى الحزب أية نية أو طبيعة انفصالية عن نشاطاته وقدم مقترحاته لشكل الحكم الذاتي الذي يريه.

ولكن قاسم سرعان ما أدار ظهره، وكشف عن فرديته وديكتاتوريته، وأنه كان يلعب لعبة سياسية عند قطع تلك الوعود على نفسه، وأن حجم الحقوق التي يطالب بها الكورد تعجيزية في نظره وتهدد العراق، وأخذ قاسم يؤلب العشائر الكوردية على بعضها، ويهمش دور البارزاني ويتجاهله، وبدأ يسخر من التاريخ الكوردي، وأطلق العنان للعنصرين بكتابة المقالات ضد الشعب الكوردي، وجدت نشاطات المديرية التعليمية الكوردية، وأهملت المنطقة من الخدمات والتنمية، وأرسلت كتيبة عسكرية لاستعراض العضلات وارهاب الكورد.....

الأمر الذي أدى الى ثورة أيلول ١٩٦١، ولم تنفع مناشدات الحزب الديمقراطي للحكومة بعدم تصعيد الوضع والالتفات الى التزاماتها، وهكذا لجأ الشعب الكوردي الى الجبال مرة أخرى، ولكنه كان هذه المرة أقوى من ذي قبل من حيث نضوج الشعور القومي، ووحدة صفه، ودعمه للثورة التي استمرت حتى عام ١٩٧٥^(٦٠).

^(٦٠) المرجع نفسه، ص ٢٧ ومابعده، ومن المدير بالذكر شهادة الوزير (اسماعيل عارف) على حوادث تلك الفترة، ص ٤٦ ومابعدها.

وسقطت حكومة عبدالكريم قاسم بانقلاب بعثي ناصري عام ١٩٦٣، وكانت الثورة الكوردية عاملاً مهماً في سقوطها، وتجددت الآمال بأن تعالج الحكومة الجديدة أخطاء الحكومة القديمة، وهذه المرة بادر الحزب الديمقراطي بإجراء اتصالات بالبعثيين أمثال طاهر يحيى وعلي صالح السعدي حتى قبل وصولهم إلى السلطة لأن الحزب كان يدرك أن هؤلاء يخططون لانقلاب عسكري ومن المحتمل أن يصلوا للسلطة وهو ما حدث فعلاً^(٩١)، وأعطى هؤلاء تظمينات للقيادة الكوردية ووعدوا، حتى يكسبوا ولاء الكورد للحكومة القادمة، ولكنهم لم يطرحوا مشروعاً جاداً يقبل به الكورد، ولا استطاعت حكومتا عبدالسلام عارف وعبدالرحمن عارف حل القضية على أسس عادلة ومقبولة.

وجاءت الحكومة البعثية الثانية عام ١٩٦٨، وكان القوميون العرب منقسمين بشأن كوردستان والشعب الكوردي، فمن حيث الأرض يعتبر القوميون العرب أن حدود الوطن العربي تنتهي في تركيا وإيران وبالتالي فالكورد أقلية تعيش في غير أرضها على حسب مدعاهم، ثم بعد اتفاقهم هذا اختلفوا في كيفية معالجة مسألتهم، فمنهم المتطرفون الذين قالوا بوجوب إخراج الأقلية الكوردية إذا لم تلزم حدودها ولم تخضع للإرادة العربية صاحبة السيادة^(٩٢). ومنهم من قال أنهم يستحقون حقوقاً ثقافية واجتماعية وسياسية ولكن دون إطار إداري خاص بهم وإنما كجزء من الشعب العراقي، وكان المشروع البعثي تجاوز ذلك إلى الاعتراف بتشكيل كيان إداري خاص بالكورد، ولكن في شكل محافظة واسعة المساحة تسمى بالحكم الذاتي ويكون لها مجلس تشريعي وتنفيذي ولكن دون صلاحيات تذكر في حقيقة الأمر، لأن

^(٩١) عن هذه الاتصالات أنظر: د. سعد ناجي جواد (العراق والمسألة الكوردية)، مرجع سابق، ص ٧٥ وما بعدها.

^(٩٢) وتأتي فكرة (الأقلية) و(الإخراج) على أساس أن الوطن العربي ينتهي في الأراضي التركية والإيرانية، وأن كوردستان العراق جزء من الوطن العربي، وذلك لأن اتفاقية سايكس بيكو والخرائط الاستعمارية جعلتها جزء منه، وكان هذه الخرائط الاستعمارية مقدسة!! والخرائط هي نفسها التي جعلت الأراضي الفلسطينية لليهود الغاصبين، فماذا تكون مقبولة هناك وغير مقبولة هنا!!

كل القرارات تحتاج الى مراجعة وموافقة الوزارات المعنية، فلم يبق اذا الا الشكل والديكور^(٦٣).

ولذلك فقد فأن المشروع تم رفضه من قبل القيادة الكوردية وأستمر القتال حتى عام ١٩٧٠ وفي شهر آذار تحديداً تم التوقيع على اتفاقية جديدة، تتضمن الاقرار بغالبية المطالب الكوردية، وكان موضوع خلاف الطرفين الأساسي حول القضايا الآتية:^(٦٤)

(١) حدود كوردستان الجغرافية المشمولة بالحكم الذاتي.

(٢) مستقبل القوات المسلحة الكردية.

(٣) صيغة المشاركة الكوردية في الحكم.

ولقد تم تجاوز هذه الاشكاليات بحلول وسط، وعلى أساس أن فترة السلام (أربع سنوات) تكون كافية لازالة الشكوك والخلافات.

وكانت الحكومة توقع على هذه الاتفاقية في ظل معطيات عديدة منها:

١- التجارب العسكرية كانت فاشلة في حل الأزمة.

٢- الحكومة كانت لا تملك الامكانيات العسكرية الكافية للاستمرار

في الحرب.

٣- كان هناك تهديد إيراني مستمر وتحركات على الحدود ومطالبات في

شط العرب.

^(٦٣) يقول رجائي فائد (الباحث المصري في الشئون الكوردية) أن أمين عام شئون الارواق في المجلس التشريعي الكوردي العراقي، والذي هو على الورق بمثابة وزير لم يستطع أن ينقل أمام مسجد من مسجد الى آخر داخل مدينة أربيل، وقيل له ان هذا ليس من صلاحياتك لابد من اجازة من الوزارة التي رفعت القضية اليها في بغداد فلم توافق. فأى حكم ذاتي هذا الذي أعطي للكورد في العراق!! هذا يضيف أن المجلس التشريعي لكوردستان كان فيه أعضاء من العرب البعثيين وكانوا أصحاب الكلمة الأخيرة في مناقشة أي أمر، وكلمة واحدة منهم تجعل الأمر محسوما لا نقاش فيه، ويأتي بأمثلة متعددة أنظر (الحوار العربي الكوردي) وثائق مؤتمر القاهرة ١٩٩٨ والذي نظمته اللجنة المصرية للتضامن، اعداد وتقديم عدنان المفتي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٩، ص ١١٢ وما بعدها.

^(٦٤) د. سعد ناجي جواد، (المسألة الكوردية في العراق)، ورقة مقدمة لندوة الخرطوم ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ٢٨.

٤-التأثير الفظيع للحرب على التنمية في العراق، وخطورة الحرب على مستقبل استمرار حزب البعث في الحكم، لأنه كان قد وصل للحكم لتوّه ويحتاج لفترة لكي يثبت أقدامه ويتفرغ لمعالجات أخرى. والذي أكد على عدم جدية الحكومة وصدقها في معالجة المسألة هو أنه وبعد أربعة أشهر من توقيع الاتفاقية بدأت الحرقوات الحكومية كالآتي:^(٦٥)

١-صدر مشروع الدستور المؤقت وتجاهل الدستور حقوق الكورد، ونص الدستور أن الحزب الحاكم الوحيد هو حزب البعث خلافاً للاتفاقية التي نصت على أن الحزب الديمقراطي شريك للبعث في العراق.

٢-تم تجريد الوزراء الكورد من صلاحياتهم، وأصبحت الأجهزة الأمنية هي التي تحكم في المنطقة الكوردية.

٣-استمرت عمليات تعريب مدينة كركوك وخانقين وغيرهما، وطرد منها أعداد كبيرة من الكورد، وجيء بأعداد كبيرة من العرب ليحلوا محلهم.

٤-طردت ١٢٠ ألف عائلة من الكورد الفيليين بحجة أنهم من أصول إيرانية ورحلوا بشكل عنيف وغير انساني وجرّدوا من ممتلكاتهم.

٥-جرّت محاولتان لاغتيال البارزاني، الأولى في ١٩٧١، والثانية في ١٩٧٢ وفشلت المحاولتان.

٦-قامت الحكومة بتحديد جغرافية كردستان دون اجراء تعداد سكاني ودون مشاركة الطرف الكوردي بخلاف اتفاقية آذار.

٧-قامت الحكومة باعلان قانون الحكم الذاتي أيضاً دون مشاركة الطرف الكوردي وأعتبرته الحكومة قانوناً نهائياً وملزماً.

سارع الحزب الديمقراطي الى مناشدة الحكومة لتمديد الفترة الانتقالية سنة أخرى والتفاوض من أجل حل الخلافات ومعالجة الحرقوات، ولكن الحكومة ردت بطرد ٤٠٠ أسرة من كركوك وطرد سكان ١٥ قرية كوردية في ضواحيها، وإلغاء شرعية الحزب الديمقراطي، ومطالبة الكورد بالخضوع

(٦٥) عونى، درية (الأكرد)، مرجع سابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

لقانونها، وأرسلت ربع مليون جندي من كافة قطاعات الجيش بأحدث الأسلحة لقمع أية حركة مقاومة.

والتحق عشرات الآلاف بالثورة، ووجد الحزب الديمقراطي نفسه أمام حرب حقيقية شاملة، وسارع الإيرانيون وكانوا في صراع مع العراق إلى دعم الثورة بالسلح والمعونات، وكانت المعارك تدور بكل الأسلحة وعلى أوسع نطاق ونالت الحكومة أوجع الضربات من الثوار وقدرت الحكومة الضحايا بـ ٦١ ألف بين قتيل وجريح، وانتشرت الإشاعات عن قرب انهيار الجيش أمام الثوار الأمر الذي أدى إلى الاتفاق الإيراني العراقي في الجزائر عام ١٩٧٥، والذي تنازل العراق بموجبه عن نصف شط العرب لإيران مقابل قطع العون عن الاكراد وحصارهم من الخلف، والضغط عليهم لانهاء الثورة، التي انهارت بسرعة غير متوقعة وكانت كارثة للشعب الكوردي بكل المقاييس وقبل أن تنهار الثورة تماماً لجأ إلى إيران حوالي ٥٠٠,٠٠٠ كوردي وظل بعضهم هناك وقتل من قتل... الخ.

وكانت اتفاقية الجزائر مؤامرة دولية كبيرة شاركت فيها الدولتان وأمريكا والجزائر كل لأغراض ومصالح تخصها، ولعل هذه الاتفاقية واحدة من أهم معالم تأثير القضية الكوردية في العلاقات الإقليمية والدولية وسيأتي لاحقاً الحديث عنها وانتهت تلك الجولة من الصراع الذي بدأ من ١٩٦١ حتى ١٩٧٥ ولكن الثورة الكوردية لم تنته، ومنذ ١٩٧٦ ظهر فصيل كوردي مؤثر وهو الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني، وكان عبارة عن توحيد عدد من الفصائل والاجنحة التي كانت يجمعها طابع يساري من ناحية، وانتقادها لأسلوب البارزاني في القيادة من ناحية أخرى، وبدأ الحزب الديمقراطي أيضاً بتنظيم نفسه من جديد وظهرت القيادة المؤقتة للحزب، وبادر الفصيل الأول بالنزول إلى كوردستان في شكل حرب عصابات جديدة وتبعته في ذلك فصائل كوردية أخرى، ومع انتصار الثورة الاسلامية في إيران وهلاك الشاه، ثم اندلاع الحرب بين العراق وإيران، وجدت الأحزاب الكوردية متنفساً جديداً للثورة.

وشهدت بداية الحرب العراقية الإيرانية- وفي عام ١٩٨٣ تحديداً- مفاوضات بين الحكومة والاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني، لم تسفر عن أية نتيجة ازاء تعنت الحكومة ثم بعد ذلك تجدد القتال، واضطرت الأحزاب الكردية الى التحلف مع ايران (وسنأتي لبيان هذا الأمر تفصيلاً في الفصل الأخير).

وفي أثناء الحرب وقبلها في نهاية السبعينات قامت الحكومة العراقية بتهجير مئات القرى وتدميرها وزرعها بالألغام، وجمعت أهلها في جمعات قسرية، واستغلت الحرب بين الدولتين وحرب عصابات الأحزاب الكردية أبشع استغلال لاقامة العشرات من المجازر الجماعية ضد السكان المدنيين من الكورد، وراحت ضحية عمليات عسكرية تمشيطية لمئات القرى ١٨٢ ألف انسان بعد انتهاء الحرب مباشرة وسميت حرب الإبادة تلك بعمليات (الأنفال الأولى والثانية والثالثة)!! وتعرضت العديد من القرى والمدن الكردية الى إبادة بالأسلحة الكيماوية وأشهرها مدينة (حلبجة) في ١٦/٣/١٩٨٨ حيث قتل فيها خمسة آلاف انسان مدني وجرح عشرة آلاف لآزال الكثير منهم يعانون من عاهات مستديمة، وشرذ سبعون ألفاً الى الدول المجاورة*.

وكانت نهاية الحرب بهذا الشكل كارثة ونكسة جديدة دفع فيها المدنيون ثمنها من أرواحهم وممتلكاتهم، وتحولت آلاف الكيلومترات من المناطق الكردية الحدودية الى مناطق عسكرية محرمة مزروعة بالألغام التي تقتل الى الآن يومياً العديد وتقطع الأيدي والأرجل في مأساة يومية فظيعة بالرغم من أن جهود نزع الألغام مستمرة. وجاءت حرب الخليج الثانية، وارتكبت الحكومة الغلظة القاتلة، ومست أمن ومصالح أعوانها السابقين من الدول الغربية وأمريكا ودول الخليج، الذين وقفوا معها في حربها ضد الكورد وضد الإيرانيين.

* الباحث كان شاهد عيان في حلبجة، كما أن هناك جمعيات كردية ترعى شؤون الناجين من الأنفال وتعمل على توثيق تلك الأحداث وتصدر إصدارات دورية.

ومن جملة تداعيات حرب الخليج الثانية أمور مهمة بالنسبة لمستقبل الشعب الكوردي نورد أهمها:

(١) ظهرت القضية الكوردية الى السطح في الرأي العام العالمي، وناقشتها كل الدوائر التي كانت ساكنة بسبب مصالحها، وشاهد الناس في العالم ماجرى ويجري للكورد في العراق من حرب إبادة وطمس للهوية، وخرجت عشرات المظاهرات تطالب الدول المنتفذة والأمم المتحدة بتوفير الدعم والمساندة والحماية للشعب الكوردي الذي لجأ مليوني شخص منه الى الدول المجاورة في هجرة عرفت بالمليونية عندما توجهت ألوية الجيش العراقي لقمع انتفاضة الكورد بعد حرب الكويت.

(٢) صدر قرار من مجلس الأمن في الخامس من شهر ابريل ١٩٩١ برقم ٦٨٨، وتناول القرار القمع الذي يتعرض له الكورد خصوصا والمواطنين عموما في العراق، واعتبر ذلك تهديداً خطيراً للامن والسلم الدوليين، وشدد على ضرورة ضمان حقوق الانسان والحريات السياسية لجميع المواطنين، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتحدث الهيئة الدولية عن القضية الكوردية بمثل هذا الوضوح والصراحة، وكانت المرة الأولى التي ذكر اسم الكورد في قرار دولي بعد فصل عصبة الأمم في نزاع ولاية الموصل عام ١٩٢٥، ثم جاء قرار منع حظر الطيران العراقي شمالاً وجنوباً، وتولت الطائرات الأمريكية والبريطانية العسكرية في قاعدة (اينجرليك) التركية مراقبة تنفيذ هذه القرارات وتم توفير ماسمي بـ(الملاذ الأمن) للكورد.

٣- سحبت الحكومة العراقية كل اداراتها العسكرية والمدنية والخدمية من مساحة كبيرة تقدر بحوالي ثلثي كردستان بما فيها أربيل العاصمة والسليمانية ودهوك، وفرضت حصاراً اقتصادياً على المنطقة، الأمر الذي ولد فراغاً ادارياً واعطى الفرصة للجبهة الكوردستانية (الممثل السياسي للشعب الكوردي) لتقوم باجراء انتخابات تشريعية للبرلمان المحلي في ١٩٩٢ وبالتالي تشكيل حكومة كوردية محلية لأول مرة بعد سقوط مملكة الشيخ محمود، وهذه الحكومة هي التي تحكم كردستان العراق (عدا المناطق التي لازالت تحت الحكم المركزي) الى هذه اللحظة، وان كانت قد انقسمت ادارياً الى حكومتين بسبب صراعات واختلافات الحزبين الكبيرين، ويعيش في المنطقة هذه ثلاثة ملايين ومئة ألف من المواطنين، وتسير الحكومة المنطقة

بإدارة مدنية متكاملة ووزارات وتملك الواردات والمساعدات الدولية الانسانية وواردات قرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) والتي خصص ١٣٪ منها لهذه المنطقة..... الامر الذي مكنها من ادارة المنطقة وتقديم الخدمات بل واعمار ماخربته الحرب سابقا.

ومما يجدر ذكره أنه وبعد انتهاء حرب الكويت مباشرة، جرت عدة مباحثات ولقاءات بين ممثلي الجبهة الكردستانية والحكومة العراقية ولكن دون نتيجة، ولا زالت قنوات الاتصال مفتوحة الى حد ما بصورة مباشرة وغير مباشرة، أما بخصوص المطالبات الكردية، فقد حسم برلمان كردستان قراره في ١٩٩٢ وبموافقة جميع الفصائل الكردية (حتى الغير ممثلة في البرلمان) أن الحل الوحيد هو في (عراق فدرالي ديمقراطي) وأن تكون كردستان حكومة فيدرالية ضمن دولة العراق الموحدة تحكم نفسها بنفسها بمجلس تشريعي وتنفيذي منتخب محلياً على غرار ما يوجد في البلدان المتقدمة، ويرى القادة الكورد أن الفيدرالية ضمان لوحدة العراق واستقرارها ونمائها، وليست تهديداً كما يزعم البعض وتروج الحكومة.

كما أن قادة الحكومة الكردية أعلنوا بصراحة أنهم لا يؤيدون تقسيم العراق، ويرفضون ضرب البنية التحتية للعراق، ويعتبرون الحصار عدواناً على الشعب العراقي وأن استمراره على هذا النحو يهدد الشعب العراقي بأسره، ويخلف أسوأ العواقب، وينددوا بكل الاجراءات التي لا تؤدي الى تحسين حقوق الانسان في العراق^(٩٦).

وأخيراً نقول أن فترة التسعينيات التي ظهرت فيها هذه الحكومة، ووصلت فيها القضية الكردية الى هذا الحد، لهي من الفترات المهمة أيضاً للتأكد من فرضية البحث الأساسية في أثر القضية الكردية على العلاقات الدولية، وسوف نتحدث عن هذه الفترة أيضاً ضمن الفصل القادم. وتم تفصيل الكلام عن القضية الكردية في العراق هنا لأنها المعول الأساسي عليها للبحث في تحليل أثر القضية على العلاقات الدولية.

^(٩٦) أنظر آراء الأحزاب الكردية، ومسئولي حكومة اقليم كردستان في (وثائق الحوار الكوردي - العربي)، الذي نظّمته اللجنة المصرية للتضامن في ١٩٩٨ في القاهرة، مرجع سابق.

الفصل الثالث

القضية الكوردية والعلاقات الدولية

المبحث الأول

القضية الكوردية والعلاقات الدولية (اسباب ومداخل للتأثير)

المطلب الأول

الاسباب التي تجعل القضية الكوردية عاملاً هاماً في رسم العلاقات الدولية في المنطقة

سبق أن بينا في الاطار النظري أن كل القضايا الاثنية تخلق نوعاً من الاضطراب واللا تجانس الداخلي الأمر الذي يؤدي الى الاضطراب وعدم استقرار أقليمي ودولي عندما تأخذ القضية أبعاداً دولية، ولاشك أن القضية الكوردية واحدة من أهم القضايا الاثنية في العالم، لشعب هو من أكبر الشعوب التي لم تحصل على حقها في تقرير المصير حتى الآن، الأمر الذي يرشحها لكي تلعب أبرز الأدوار في رسم العلاقات الدولية في المنطقة، والتأثير على الاوضاع الداخلية والسياسات الخارجية للدول المعنية بالقضية، ومن التدقيق في الأسباب والعوامل التي جعلت القضية الكوردية بهذه الأهمية في العلاقات الإقليمية الدولية يتبين لنا أنها ترجع الى ثلاثة أنواع من العوامل:

- ١-عوامل ترجع الى الشعب الكوردي والقضية نفسها.
 - ٢-عوامل ترجع الى طبيعة الأنظمة التي تحكم أجزاء كوردستان.
 - ٣-عوامل ترجع الى أهمية كوردستان والمنطقة المحيطة بها.
- وفيما يلي بيان لهذه الأسباب والعوامل:-
- ١-عوامل ترجع الى الشعب الكوردي والقضية نفسها.

في الاطار النظري بينا أن هناك جملة عوامل تتحكم في سلوك الأقليات ونوعية تفاعلها مع الأنظمة التي تحكمها وعند دراسة هذه العوامل في الشعب الكوردي- الذي لا يصح أن يقال عنه أقلية، ولكن فرض عليه هذا المنطق من الآخرين- نلاحظ الآتي:

ان الشعب الكوردي ذو حجم مقدر في المنطقة، ونسبته السكانية الى باقي الشعوب في المنطقة داخل الدول أيضاً نسبة مقدرة وكبيرة بالنسبة لأي دولة تريد احترام حقوق الانسان، واحترام التنوع العرقي والاثني، وتعتمد حق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها وتقرر مصيرها، وبالإضافة الى الحجم فإن درجة الوعي القومي عند الكورد عالية جداً، ويؤمن الشعب الكوردي ايماناً مطلقاً بوحدة وتميزه وحقه في الاحتفاظ بهذه الخصوصيات القومية.

أضف الى ذلك أن الشعب الكوردي أثبت استعداداً لتقديم كل التضحيات في سبيل قضيته، وأثبت أنه يستعصي على القهر وعمليات الصهر والتذويب، علاوة على قدرته على تعبئة نفسه وتنظيم جهوده وحشد قواه لنيل غاياته، ليس هذا فحسب بل قدرته على الاستفادة من تناقضات المصالح بين الدول المحيطة به، والحصول عن هذا الطريق على الكثير من الدعم الذي يعينه على الاستمرار في الكفاح ورفض الواقع المفروض عليه. كما أن واقع التوزيع الجغرافي للشعب الكوردي الذي ظل مترابط الحدود بالرغم من تقسيمه وفر له امكانية أن يحصل كل جزء منه على دعم الأجزاء الأخرى في الدول المجاورة، بالإضافة الى أن هذا الأمر جعل العامل الكوردي عاملاً اضطراباً وتوترات حدودية.

وإذا كانت الثورة والحركة لا تكون من غير قيادة، فإن المؤسسات الدينية والعشائرية والسياسية الحديثة ظلت توفر قيادات كاريزماتية للحركة الكوردية استطاعت أن تنشط القضية على أوسع نطاق داخلياً وخارجياً.

٢- أسباب ترجع للأنظمة والحكومات:-

ولاشك في ان رد الفعل السلبي للأنظمة والحكومات التي تحكم الكورد، وعدم قدرتها على توسيع أفقها السياسي والحقوقى والانساني لكي تطرح

حلاً مقبولاً وعادلاً للقضية أدى الى أن تأخذ القضية أبعاداً دولية، وتدخل في معترك السياسة الخارجية للعديد من القوى الاقليمية والدولية، وتأخذ شكل مرض مزمن، وقنبلة موقوتة جاهزة للانفجار في أية لحظة، ولكل من يضغط عليها.

وأضف ما ذكر أن هذه الأنظمة لا تتمتع بالشرعية الديمقراطية والوطنية، ولا تمثل الا مجموعة محدودة من الشعب ولذلك تميل الى الحل السريع العسكري والقمعي دون المبالاة بالمأساة الانسانية والآثار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لمواقفها.

ومن الأمور المتعلقة بالأنظمة يمكن أن نذكر عاملاً مهماً أسهم في استمرار القضية الكوردية وبالتالي ابقاء أثرها على العلاقات الدولية، ألا وهو التضارب الكبير في أيديولوجيات وانتماءات الدول المحيطة بالكورد، والذي أوجد بالتالي تضارباً بل تناقضاً في المصالح، والعلاقات، والتحالفات، والمنافسة الحادة من أجل مزيد من الهيمنة والسيطرة في المنطقة، ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال المرفق مع هذا البحث.

فمن ملاحظة الجدول نجد أنه بالرغم من وجود نقاط مشتركة بين هذه الدول الا ان هناك الكثير من نقاط الاختلاف، الأمر الذي أتاح فرصاً واسعة لكل من يريد التدخل في المنطقة، والتأثير فيها، والذي أوجد صعوبة في اتفاق هذه الدول على حل القضية الكوردية، بل حتى على طريقة التعامل معها وتوظيفها كل لصالحه ضد الآخر، حتى أن بعض النقاط التي توحى في ظاهرها بالاتفاق مثل (البعث والقومية العربية) في العراق وسوريا تخفي خلفها صراعاً طويلاً الأجل عرقل علاقات البلدين لعقود طويلة.

جدول لبيان طبيعة الأنظمة التي تحكم الدول التي يتواجد فيها الاكراد وانتمايتها ووظائفها ومساكنها

ت	الدولة	الانتما القومي والفكري	الانتما الديني والقمي	الانتما السياسي	طبيعة نظام الحكم	الشكاك للدولة	الانتماءات السياسية
١	تركيا	تركي عصري والفكري	علماني معتز	عضو حلف ناتو ومتحالف مع اسرائيل	ديقراطي عسكري	ادعاءات في ولاية الموصل مع العراق وسوريا	شرطي امريكي المعمل على عضوية الاتحاد الارمني
٢	العراق	عربي بعثي بعثي	علماني سني	غير متحاز وحاليا في صراع مع أمريكا	ديكتاتوري	مع ايران والكويت وتركي على مياه الفرات	زعامة العرب
٣	ايران	فارسي	اسلامي شيعي	غير متحاز وفي حالة حرب باردة مع أمريكا	ديقراطي في اطار علماني ومرجعية ولاية القمي	مع العراق والامارات وادعاءات قديمة في البحرين	زعامة المسلمين عموما والشيعة خصوصا
٤	سوريا	عربي بعثي يساري	علماني طائفي علمي	غير متحاز وفي حالة عدم استعجاب مع أمريكا	ديكتاتوري	مع اسرائيل وتركيا على لواء الاسكندرون ومياه الفرات	لمسب دود قومي وتحرير الجولان

٣-أسباب ترجع أهمية كردستان والمنطقة:

يمكن من خلال ملاحظة مواصفات المنطقة ادراك البعد الاستراتيجي لها وهي:

(١) من حيث الموقع الجغرافي فإن كردستان هي منطقة الجسر الرابط بين العرب والترك والفرس، وهي في مكان قريب ومطل على الخليج العربي والبحر المتوسط، بحيث يمكن لأي قوة دولية تستطيع التحكم فيها أن تهيمن على المنطقة بأسرها، ويمكن القول ان الأهمية الاستراتيجية لكردستان نابعة من الأهمية الاستراتيجية لكل من العراق، وايران وسوريا وتركيا، والمنطقة بشكل عام.

(٢) المنطقة تحتوي على كم هائل من الثروات الاستراتيجية المهمة على رأسها النفط حيث أن معظم النفط العراقي والايراني هي في المنطقة الكردية، كما أن القليل من النفط الموجود في سوريا وتركيا في منطقتي (الجزيرة) و(باطمان) هي أيضاً في المنطقة الكردية. ولعل هذا الأمر كان من أهم الأسباب التي جعلت المنطقة محل أطماع كافة القوى الدولية على مدى مايقرب من قرن، ولعل النفط أولاً وأخيراً هو الذي قرر مصير المنطقة، وفي هذا يقول الدكتور وليد حمدي: "أن المسح الجيولوجي أكد وجود كميات كبيرة من النفط في منطقة كردستان التي لعبت دوراً حاسماً في تعاطف الحلفاء مع تركيا التي كانت تحمل بيدها ورقة نفط الموصل (شركة النفط التركية)- إذ كانت تعتبر الموصل جزءاً من أراضيها- وخاصة تعاطف الولايات المتحدة مع الحركة الكمالية، وكذلك فرنسا، وخوف بريطانيا من استخدام القوة ضد مصطفى كمال المدعوم من الولايات المتحدة وروسيا، وسعت هذه القوى الى المشاركة والحصول على نصيب في نفط الموصل الذي هو الارث الوطني والقومي للشعب الكردي"^(١).

(٣) من وجهة نظر الأمريكان كانت المنطقة بما فيها كردستان تعتبر خط دفاعي غربي استراتيجي في وجه الشيوعية ابان الحرب الباردة وشهدت

^١ وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص ٣١.

المنطقة لهذا الخصوص قيام (حلف بغداد ١٩٥٥)، وكان حلف بغداد سدا يحول دون وصول الروس الى المياه الدافئة في الخليج العربي، ولقرب كردستان الشديد من الخليج العربي فأنها اكتسبت الأهمية الاستراتيجية لها، وبين الخليج وبين كردستان روابط النفط التي لا تنفصم عراها. (٤) ومن وجهة نظر الروس كانت كردستان والقضية الكردية مدخلاً استراتيجياً مهماً للوصول الى المنطقة وكسر الطوق الغربي فيها (كما يأتي بيان ذلك).

(٥) ومن وجهة نظر كل القوى والدول التي تريد التدخل في المنطقة، وفي شؤون الدول الأربعة فإن القضية الكردية مدخل أساسي وهام، ولذا نلاحظ أن الكثير من الدول تحاول الضغط على هذه الدول عن طريق دعم القضية الكردية والاعتراف بها.

ان هذه الأهمية الاستراتيجية أدخلت كردستان والقضية الكردية في دوامة المصالح الدولية والاستراتيجيات المتناقضة للقوى العالمية، الأمر الذي وفر فرصة الحياة للقضية من ناحية، واستمرار نزيفها من ناحية أخرى، وبالتالي بقيت القضية الكردية تؤثر على ملامح العلاقات السياسية الدولية في المنطقة.

يقول (جواهر لعل نهرو) في كتابه (نظرة الى تاريخ العالم) عن (ولاية الموصل) أي كردستان العراق مايلي: "كانت لولاية الموصل أهمية كبيرة، لأنها من جهة تحتوي على منابع النفط ومن جهة أخرى لها موقع عسكري مهم جداً، لأن التمكن من جبال الموصل معناه السيطرة على تركيا وسوريا والعراق وإيران وحتى القوقاز، ولهذا فقد كانت الولاية مهمة جداً لتركيا، وأما بالنسبة لبريطانيا فيضاف الى ما سبق أنها تمكنها من حماية الطريق البري والجوي للهند والسيطرة على خط الدفاع والهجوم في مواجهة الاتحاد السوفيتي"^(٦).

^٦ عيسى، صالح ملاعمر: بحران افرينى ابر قدرتها در كردستان عراق، مرجع سابق، ص ١٣٧.

المطلب الثاني

أشكال ومداخل تأثير القضية الكوردية على العلاقات الدولية

من خلال النماذج التي سقناها في الاطار النظري، والحديث الذي سبق عن علاقة الأقليات بالاستقرار السياسي وصلنا الى نتيجة مفادها: أن مشاكل الأقليات أو القوميات سرعان ماتتحول من قضية داخلية خاصة الى قضية أقليمية ودولية عن طريق أكثر من مدخل خصوصاً في عصر العولمة وتداخل المصالح في العالم الآن، وتقلص مفاهيم (السيادة) و(الخصوصية) الى أبعد الحدود، الأمر الذي أدى الى عدم امكانية تجزئة المشاكل، وأدعاء داخليتها، وعدم امكانية التفرد التام بمعالجتها، ولا التستر عليها ونسيانها مع تطور وسائل الاتصال والاعلام التي تحول أي قضية داخلية الى قضية رأي عام عالمي في غضون ساعات قليلة.

وبخصوص القضية الكوردية فإن لها أيضاً أكثر من مدخل لكي تكون قضية أقليمية ودولية، لأنها أصلاً قضية ترتبط بأمن أقليم واسع وتخص أكثر من دولة بخلاف الكثير من القضايا القومية التي تخص دولة واحدة أساساً لكن آثارها تتعدى الحدود الى الدول الأخرى. ومن هنا نحاول تسليط الضوء على هذه الأشكال والمداخل التي يمكن بها ومن خلالها أن تؤثر القضية الكوردية على السياسات الخارجية وعلاقات الدول، وهي:-

١- التأثير في السياسات الخارجية عبر التأثير في السياسات الداخلية:

تؤثر القضية الكوردية على الأوضاع الداخلية وتحدث على المستوى الداخلي تغييرات معينة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بطبيعة الحال الى حدوث تغييرات خارجية ودولية.

ولقد ذكرنا في الاطار النظري الضريبة الباهظة التي تدفعها الدول في النزاعات العرقية والمشاكل القومية، سواء من دماء أبنائها وراحة بال واستقرار مواطنيها، أو من اقتصادهم وقوتهم ومعاشهم، أو في بذر الأحقاد والنفور الاجتماعي وتوسيع الفجوة بين الناس وتخذلهم لبعضهم البعض، وهجرة جماعات كبيرة للوطن تماماً أو نزوحهم الى مناطق أخرى وتشردهم وكل ذلك له أعظم الأثر على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

المؤدي للتغيرات الداخلية واستبدال الحكومة بأخرى وصعود حزب وسقوط آخر، وبديهي أن لكل حكومة سياساتها الخارجية الخاصة، وغالباً لا تتفق السياسات الجديدة مع تلك التي كانت للحكومة السابقة خصوصاً في العالم الثالث حيث الأيديولوجيات الكثيرة والمصالح المتنافرة والتبعيات المتعددة والطرق غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة، والتدخلات الخارجية المستمرة. فعلى سبيل المثال ساهمت القضية الكردية في سقوط حكومات عديدة في العراق كحكومة عبدالكريم قاسم وعبدالرحمن عارف، وإقالة العديد من الوزارات وتبع تلك التغيرات الكثير من التبدلات في السياسات الخارجية للدولة كالتقارب من بعض الحكومات والتباعد عن البعض الآخر حيث كان عبدالكريم قاسم مثلاً قريباً من الروس، وكان عبدالسلام ناصرياً قريباً من مصر الخ.

وكمثال أكثر وضوحاً فأن الثورة الكردية في السبعينات دفعت الحكومة العراقية إلى توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الروس اعتبرتها أمريكا وإيران خطراً على مصالحهما الأمر الذي دفعهما إلى دعم الثورة الكردية التي أرهقت الحكومة حتى كادت أن تسقط تماماً مما دفعها إلى توقيع معاهدة ١٩٧٥م مع إيران بل إلى تغيير مجمل سياساتها وتوجهاتها الخارجية حيث:-

*ضعف الحديث عن قضية تحرير فلسطين وهمش في الخطاب السياسي الرسمي.

*استغنى العراق عن مفهوم تصدير الثورة واكتفى بتعزيز الحكم في الداخل.

*تحولت الدولة إلى سياسة عدم الانحياز بدل معاداة الإمبريالية والاستعمار.

*بطشت السلطة بالشيوعيين الذين تحالفوا معها وقمعتهم، ونبذت الروس وأدانت سياساتهم في اليمن الجنوبي وفيتنام وأفغانستان، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات في التقرير السياسي للمؤتمر التاسع لحزب البعث^(٣).

^٣ المرجع نفسه، ص ١٧٢.

وفي تركيا كان موقف (أربكان) وحزب الرفاه- المعتدل نوعاً ما من حقوق الكورد - سبباً في سقوط حكومته في أواسط التسعينات، وأثار موقف أربكان حفيظة قادة الجيش الذين أصبحوا تجار حرب يخشون على مصالحهم وامتيازاتهم عند توقفها، ولاشك أن سقوط حكومة (حزب الرفاه) لم يكن كسقوط أي حكومة أخرى، لأن حزب الرفاه حزب اسلامي طموح وكان في جعبته الكثير من السياسات الدولية والتحالفات الجديدة في المنطقة، وقد برز جزء من ذلك في التحالف الاسلامي الاقتصادي للدول الثمانية الاسلامية الكبيرة.

ولاشك أن هذا التأثير سوف يتواصل وبشكل أوسع في حالة تحول هذه الدول الى دول ديمقراطية، لأن الكورد سوف يصبحون عامل ترجيح أي مشروع سياسي يصوت عليه في داخل هذه الدول، وأن الحجم السكاني للكورد من شأنه أن يعرقل مشاريع كثيرة في حالة التصويت عليها، ومن بينها المشاريع ذات الطابع الدولي والأقليمي.

٢- الحروب والصراعات والنزاعات الحدودية:-

وفي هذه الحالة نلاحظ أن كل الحروب والنزاعات التي قامت بين دول الأقليم ساهمت القضية الكوردية فيها بشكل أو بآخر أو حاولت الدول الاستفادة منها ومن الوجود الكوردي في سبيل تحقيق سياساتها الخارجية. ففي القرن التاسع عشر وبداية العشرين سعت روسيا القيصرية الى استغلال الكورد والمنطقة الكوردية وقضيتها في حربها مع الأتراك والدولة العثمانية^(٤)، ويمكن هنا الاشارة الى رسالة وزير الخارجية (زازانوف)^(٥)، الى ممثل وزارة الخارجية للعمل على استخدام الكورد كورقة ضغط ضد الدولة العثمانية وتسليحهم كالأرمن.

وكانت القضية الكوردية والامتداد الكوردي على جانبي الحدود دوماً مجال صراع بين دولتي العراق وإيران، كما أن الحرب الأخيرة بينهما والتي بدأت عام ١٩٨٠ ودامت ثماني سنوات كانت بسبب اتفاقية شط العرب

^٤ جليلي جليل، نهضة الأكراد الثقافية والقومية، مرجع سابق، ص ١٢٧.
^٥ المرجع نفسه، ص ١٢٤.

والتي وقعت عام ١٩٧٥ في الجزائر لانتهاء الثورة الكردية (كما سنبين لاحقاً).

أما سوريا وتركيا فلهما الكثير من المشاكل مع بعض بدأ بلواء الاسكندرونة وانتهاء بمشكلة تقسيم مياه الفرات، ولكن القضية الكردية حاضرة دوماً في الصراع، حيث كانت تركيا تتهم سوريا ومنذ الثمانينات بأنها تدعم التمرد الكردي، وفعلاً احتضنت سوريا (حزب العمال الكردستاني) ووفرت له الدعم لكي يضغط على تركيا ويكون ورقة بيدها في خلافات البلدين الأمر الذي أدى لتوتر علاقتهما، وأخيراً وفي الأول من أكتوبر ١٩٩٨ حذر الرئيس التركي سليمان ديميريل في خطاب أمام البرلمان من أن تركيا تحتفظ لنفسها بحق الرد على سورية، وأعلنت سوريا أنها قادرة على الدفاع عن النفس، وكادت الأمور تصل حد مواجهة عسكرية وتدخلت دول كثيرة مثل مصر وإيران والسعودية لمنع تدهور الأوضاع، ووقفت كل من أمريكا واسرائيل مؤيدة لتركيا^(٦)، ورضخت سوريا لتركيا في النهاية وطلبت من أوجلان -زعيم الحزب- مغادرة سوريا وأغلقت مقرات الحزب في سوريا وفتحت ابوابها للمخابرات التركية حتى تتأكد من تلك الاجراءات، وأدى ذلك الى توجه أوجلان الى روسيا التي لم تعطه حق اللجوء ايضاً ورضخت لضغوط تركيا، ومن ثم توجه الى إيطاليا التي حدثت بينها وبين تركيا أزمة سياسية على اثر رفضها تسليمه، واعتقل أخيراً في كينيا بعد تنسيق عالي المستوى بين أجهزة أمنية متعددة تركية وأمريكية واسرائيلية.

٣- إقامة علاقات تعاون وتحالف:

لقد أدت القضية الكردية وتأثيرها وتداعياتها الى إيجاد نوع من التعاون الأمني والتحالفات بين بلدان المنطقة ولو لفترات متقطعة، وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى أمثلة عديدة منها:-

^٦ بعد القاء القبض على أوجلان قال الناطق باسم البيت الأبيض: "اننا بالطبع مسرورون جداً للقبض على هذا الزعيم الارهابي"!"انظر رجائي فائد وأحمد بها الدين، أوجلان الزعيم والقضية، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩ ص ١٩٦.

أ-أحلاف قديمة: قديماً قامت مباحثات بين الشاه عباس الصفوي والسلطان العثماني مراد الرابع لأجل تقسيم كردستان واحتلالها من قبل الدولتين، وتمخضت عنها معاهدة (زهاو) المعروفة سنة ١٦٣٦م^(٧).

ب-تعاون أميني ثلاثي: "قام منذ سني الثلاثينات تعاون سياسي وعسكري بين تركيا والعراق وإيران كرسته عدة معاهدات تمثل الهدف غير المعلن لذلك التعاون في السيطرة على مطالب الأكراد الموجودين في البلدان الثلاثة"^(٨).

ومن المعلوم أن ثورة آراارات أو (آغري) التي قامت في كردستان تركيا واستمرت بعد ثورة الشيخ سعيد بيران حتى عام ١٩٣٠ وبلغت في ذلك التاريخ ذروة انتصاراتها بأسقاط العديد من الطائرات التركية والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والسيطرة على مناطق جديدة وأسر وقتل المئات من الجيش التركي... لم تنته إلا بعد اتفاق الحكومتين الإيرانية والتركية على عقد اتفاقية حدودية تم بموجبها تنازل تركيا عن بعض أراضي (وان) للإيرانيين حتى تقوم إيران بمساعدتها في اخفاء الثورة وحصار الثورة من الخلف ومنع وصول العون للشوار، وبالتالي القضاء عليها^(٩).

وكانت الدولتان الإيرانية والتركية تستخدمان القضية الكردية كأدوات لتنفيذ سياساتهما الخارجية، وحل مشاكلهما الحدودية، حيث كان الإيرانيون يدعمون ثورة آراارات، وكان الأتراك يدعمون ثورة (سمكو) الشكاكي ضد إيران^(١٠).

^٧ عوني فرسخ وآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص ٩٠.

^٨ هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ترجمة محمد مخلوف، (دار قرطبة للنشر والتوثيق والبحوث، ١٩٩٢، ص ١٤٦).

^٩ زنار سلوي، في سبيل كردستان (مذكرات)، مرجع سابق، ص ١٥١.

^{١٠} مجتبی برزویی، اوضاع سياسي كردستان، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

وفي أثناء الثلاثينات عقد ميثاق (سعد آباد) بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان تحت إشراف (بريطانيا) وكانت مادته السابعة تقول: "أن كلا من الأطراف السامية الموقعة يتعهد باتخاذ التدابير اللازمة في مجاليه الخاص، للحيلولة دون قيام أو نشاط عصابات مسلحة أو جمعيات أو منظمات تهدف إلى الاطاحة بالمؤسسات الحالية، والتي تتحمل مسؤولية المحافظة على النظام والأمن في أي جزء من حدود الأطراف الأخرى"^(١١) ولاشك أن المراد بالعصابات المسلحة هو الثورة الكوردية، وكانت خشية العراق وتركيا وبريطانيا من الخطط التوسعية الإيطالية عاملاً مساعداً لبروز الحلف على المستوى الدولي، وتلاشى الحلف مع الحرب العالمية الثانية^(١٢).

ج- حلف بغداد: صحيح أن هذا الحلف جاء أصلاً تلبية لرغبة غربية في إقامة سد في وجه الشيوعية ووصول روسيا إلى الخليج ولكنه تناول في جزء منه التعاون من أجل قمع تطلعات شعوب المنطقة بما فيها الحركة التحررية الكوردية والعربية المعاديتان للاستعمار، وكان الرهان الروسي على الكورد لكسر الطوق الغربي وتحالفاته سبباً في استهداف الحلف للكورد بصورة غير مباشرة، ولهذا وبعد انهيار النظام الملكي في العراق وفي أول بيان صدر من الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ١٤/٧/١٩٥٨ أعرب عن أمل الكورد في انسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه إلى قلب الأمة الكوردية^(١٣).

ولما تحول الحلف إلى حلف (سنتو) وسقط عبدالكريم قاسم عادت حكومة عبدالسلام عارف إلى الاستفادة من ذلك الحلف ضد الكورد حيث أنه وبعد انتصارات الثورة الكوردية على القوات المسلحة العراقية في حزيران ١٩٦٣ أجرت القيادة العراقية اتصالات بتركيا وإيران للتنسيق معهما في إنهاء الثورة الكوردية، وجرت مناقشة المطالب العراقية الرسمية داخل مؤتمر المجلس الدائم لحلف (السنتو) الذي عقد في مدينة (أزمير)

^{١١} صلاح الدين بدر الدين، الأكراد شعباً وقضية، مرجع سابق، ص ٤٢.

^{١٢} ستيفن سي بليتنر، الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ١٠١.

^{١٣} اسماعيل حسين فضل، المسألة الكوردية في العراق، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

التركية نهاية تموز ١٩٦٣، حيث وافقت تركيا وإيران على التدخل إلى جانب الحكومة العراقية لتطويق وضرب الثورة الكوردية، وكشفت البرقية المرقمة ٣٤٧٨/س بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢ المرسلة من قيادة الحركات العسكرية للجيش العراقي إلى الفرقتين الأولى والثانية أن ضابطين أحدهما من الجيش التركي والآخر من الجيش الإيراني سوف يصلان لأعداد خطة هجوم السلاح الجوي الإيراني على مناطق الكورد في محافظة السليمانية^(١٤).

د-التعاون السوري العراقي: وتجسد ذلك في تعاون ومشاركة لواء اليمموك السوري في القتال إلى جانب القوات العراقية ضد الشوار الكورد سنة ١٩٦٣، ولقد أصيب اللواء بهزيمة منكرة في (باطوفة) على مشارف زاخو^(١٥)، ويقدر الدكتور سعد ناجي حجم هذا اللواء السوري بـ (٥) آلاف جندي^(١٦).

هـ-اتفاقية الجزائر: والتي وقعت بين إيران والعراق في الجزائر عام ١٩٧٥، وبموجب هذه الاتفاقية تنازل العراق عن نصف شط العرب لإيران مقابل تخلي إيران عن دعم واحتضان الثورة الكوردية التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني، بالرغم من أن قضية التنازل عن شط العرب كان أمراً عسيراً ومحرجاً للبعث ويعتبر منافياً لمبادئ الحزب القومية العربية- لأنه تنازل عن جزء من الأراضي العربية- ولكنه قبل به لشدة وقع وقوة الثورة الكوردية، وبعد أن خشي حزب البعث من أن تنفلت الأمور من يده ويسقط النظام بأكمله (وسنعود إلى هذه الاتفاقية لاحقاً).

و-اتفاقية المطاردة الخيثة: والتي كانت بين تركيا والعراق وبموافقة إيرانية ضمنية وسمحت هذه الاتفاقية للقوات العسكرية للبلدان الثلاث باختراق الحدود إلى عمق عشرة كيلومترات لمطاردة الشوار الكورد المعارضين للحكومتين، وسميت هذه العمليات بالمطاردة الخيثة، وبدأت جولاتها الأولى عام ١٩٨٤ عندما كانت الحرب العراقية الإيرانية في أشدها، وبعد أن

^{١٤} بريفكاني، عبدالقادر، الحركة القومية من مصطفى البارزاني إلى مسعود البارزاني، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٨، ص ١١١).

^{١٥} احسان، محمد، كردستان ودوامه الحرب، مرجع سابق، ص ٥٧.

^{١٦} جواد، سعد ناجي، العراق والمسألة الكردية، مرجع سابق، ص ٩٩.

حصلت تغييرات مهمة في المنطقة منها استمرار اسرائيل في اجتياح واحتلال لبنان، وحاجة أمريكا وحلف الناتو الى شرطي جديد للمنطقة بديلاً عن ايران في زمن الشاه، وكان هذه العمليات كانت (بروفة) لعمليات التدخل السريع التي تتحدث عنها الناتو والقوات الأمريكية، وأنها كانت اثبات قدرة وجدارة من تركيا لأداء مهمة الشرطي المطلوب^(١٧).

وبموجب هذه الاتفاقية قامت تركيا بثلاث عمليات عسكرية واسعة لمطاردة الشوار الكورد.

وانتهت هذه الاتفاقية بآلغاء العراق لها عام ١٩٨٩ لأسباب منها: أن الجيش العراقي بعد توقف الحرب مع ايران شن سلسلة هجمات وعمليات تمشيط واسعة للقرى والقصبات الحدودية، وقام بالسيطرة على مداخل الحدود واختلاؤها من سكانها واستخدام كل قوته وأسلحته بما فيها الكيماوية لانهاء الوجود العسكري للثورة الكوردية وحقق ما أراد في هذا المجال، وأحرق الأخضر واليابس وجفف منابع المياه وجعل المنطقة كلها منطقة عسكرية محرمة... الخ ولم يعد العراق يحتاج للاستعانة بتركيا في هذا المجال.

ومن أسباب عدم تجديد العراق للاتفاقية حدوث خلافات بينها وبين تركيا على مياه الفرات وكيفية توزيعها وحصول العراق وسوريا على حصتهما العادلة من المياه^(١٨).

ز- اجتماعات وزراء التركية- السورية- الايرانية: جاءت هذه الاجتماعات على اثر تحول كوردستان العراق الى (حكومة كوردية محلية) عقب الانتخابات العامة التي جرت في المنطقة بدعم وارشاف من الوكالات الدولية للأمم المتحدة ومبادرة من (الجبهة الكوردستانية) التي كانت تضم معظم الأحزاب الكوردية وبالتالي تمثل الشعب الكوردي.

^{١٧} أنظر معوض، جلال عبدالله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص ١٥١ وما بعدها، بيسيوني، وعبيد، التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية= حالة التدخل في العراق ١٩٩١-١٩٩٦، رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة القاهرة.

^{١٨} جلال عبدالله معوض، الأكراد والتركمان في العراق، مرجع سابق، ص ٢٥.

وانتخب مجلس تشريعي تقاسمه الحزبان الكبيران وتمخض عنه مجلس تنفيذي وحكومة تعرف بـ (حكومة أقليم كردستان / العراق)، وكانت الانتخابات في ١٩/٥/١٩٩٢ بهدف ملء الفراغ الاداري الذي نشأ بعد سحب الحكومة العراقية جميع اداراتها من المنطقة.

وتخوفت كل من ايران وتركيا من نجاح هذه التجربة، وتأثيرها على الكورد الموجودين في تلك الدول، والاستفادة من القضية الكوردية للتدخل في شؤونها الداخلية كما حصل في العراق "وفي هذا الصدد جاء اتهام صحيفة (ايران تايمز) المعبرة عن الخارجية الايرانية للولايات المتحدة بمحاولة اقناع الأكراد بتأسيس دولة لهم عن طريق مساعدتهم على اجراء انتخابات في المنطقة الامنة، وقالت الصحيفة ان مشكلات الأكراد في شمال العراق يجب حلها على أسس ومبادئ مشروعة وضمن سيادة العراق وليس من خلال انتخابات اقليمية تجري تحت سيادة واشنطن"^(١٩).

واستجابة لهذه المستجدات عقدت ثلاثة اجتماعات هامة على مستوى وزراء الخارجية، عقد الاجتماع الأول في (أنقرة) منتصف حزيران ١٩٩٢، والثاني في دمشق في شباط ١٩٩٣، والثالث كان في (طهران) في ٩/حزيران/١٩٩٣، والرابع في اسطنبول في شباط ١٩٩٤، والخامس في دمشق في آب ١٩٩٤، وكان من المفترض أن تعقد كل ستة أشهر لدراسة المستجدات واتخاذ موقف موحد منها^(٢٠).

وناقشت هذه الاجتماعات الوضع في كردستان العراق وتداعيات القضية الكوردية على المستوى الدولي، وعبر الوزراء الثلاثة عن قلقهم العميق ازاء الوضع في شمال العراق، وأكدوا معارضتهم لأي مساس بوحدة العراق، وأشار الوزراء الى اصرارهم على محاربة ماسموه بـ (الارهاب

^{١٩} صلاح سالم، مجلة السياسة الدولية، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، العدد ١١٦ أبريل ١٩٩٤، ص ١٩٤.

^{٢٠} الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب، (أبوظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، ١٩٩٦ ص ٥٩). وكذلك حسين محمد عزيز، شورش وهلى ميژوى، مرجع سابق، ص ٣٣.

الكوردي)، وخطورة الوضع الموجود على أمنهم القومي الداخلي وضرورة استمرار هذه الاجتماعات والتشاور والتنسيق الدائم بهذا الخصوص^(٢١). وهذا القلق طبيعي لأن هذه الدول وبسبب التواجد الكوردي في كل منها تعيش في حالة من الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أي قرار سياسي بخصوص الكورد في العراق سوف ينعكس أثره على تلك الدول مباشرة، ولذلك نجد أن الرئيس التركي في السبعينات يسارع إلى زيارة بغداد بعد إعلان الحكم الذاتي لكي يطلب من الحكومة العراقية أن تتراجع عن الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي السياسية والثقافية لما لذلك من أثر خطير على الاستقرار في تركيا ودفع الكورد هناك للشورة والمطالبة بحقوقهم من جديد^(٢٢).

٤- القضية الكردية كقضية حقوق الانسان والحريات العامة:

لاشك أن ما حدث للشعب الكوردي من إبادة ومخاربة وتهجير وخراب للديار... الخ. تعتبر بحق جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وجرائم إبادة الجنس، وبالرغم من أن العالم قد اصم أذانه وأعمى أبصاره دهرًا طويلًا لكل ما جرى لهذا الشعب إلا أن هناك حالات رافقت مصالغ بعض الدول أو المنظمات فخرجت عن سكوتها، وأدى هذا إلى أن يكون البعد الانساني للقضية الكوردي عاملاً في العلاقات الدولية، وانقسمت الدول بين مؤيدة للحكومات ومؤيدة للشعب الكوردي رافضة ما يجري له من هضم للحقوق وهدر للحريات بل ووصل الأمر إلى اختلاف الأحزاب الأوروبية مع بعضها في الحكومات الائتلافية وخصوصاً بعد اشارة قضية أوجلان في المحافل الأوروبية...، وهناك أمثلة كثيرة لهذا الأمر منها:

^{٢١} المرجع السابق، ص ١٩٦.

^{٢٢} ذكر عبدالستار شريف للباحث اسماعيل حسين فضل أن الأول عندما كان وزيراً للبلديات في حكومة أحمد حسن البكر أخيه الرئيس البكر أن الرئيس التركي (فخري كورتوك) عندما زار العراق في ١٩٧٥ طلب من البكر أن يلغي الحكم الذاتي لأن من شأنها التأثير على تركيا. انظر: اسماعيل حسين فضل (المسألة الكوردية في العراق)، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

* لما وصل أوجلان إلى إيطاليا وطالبت تركيا بتسليمه واجه رئيس الوزراء (ماسيمون دالما) تحدياً قوياً كاد أن يؤدي إلى انفراط عقد حكومته حيث تبانت آراء الأحزاب

أ-العلاقات الروسية العراقية: توترت العلاقة بين البلدين في الستينات وكانت القضية الكردية من جملة الأسباب بالاضافة الى موقف الحكومة العراقية من الشيوعيين، "ولقد أطلقت موسكو على الحكومة العراقية ألقاباً مثل (عصابة القتل) والمتآمرين النازيين الفاشيست، ووزعت الحكومة السوفيتية بياناً تزيد فيه الأكراد، ووصفت المعاملة التي يلاقونها من العراقيين، بأنها (خيانة على غمط هتلر، بربرية وفاشية)"^(٢٣). وكان المندوب الروسي في مجلس الأمن يطرح القضية في أجندة الاجتماعات ويشيرها، الأمر الذي اقتضى تنديد العراق الرسمي بذلك واعتباره تدخلاً في شؤونه الداخلية ولاشك أن وجود معارضي مثل (الجواهري) و(عزيز الحاج) و(فيصل السامر) من الشيوعيين في موسكو بالاضافة الى قرب العراق من الغرب كان له دور كبير في التأثير على القادة الروس في ذلك الأمر"^(٢٤).

ب-العلاقات العراقية الأمريكية: لاشك ان حرب الخليج الثانية كانت حدثاً كبيراً ومنعطفاً تاريخياً في علاقات البلدين، حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية دوماً كانت ساكتة عن كل مايتعلق بأدانة العراق لأن مصالحها كانت تقتضي ذلك، ولكن الأمر اختلف تماماً بعد هذه الحرب وحدثت المواجهة بين البلدين. حيث ان الأمريكان الآن هم أول من يبادرون ويقودون المبادرات لادانة تصرفات وسياسات الحكومة العراقية تجاه الكورد واتخاذها واحدة من الذرائع لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل وتدميرها،

بشأن تسليمه فالخزب الشيوعي وحزب المحضر أيدا منحه حق اللجوء السياسي، وعارض ذلك حزب اتحاد الديمقراطيه، وبعد اعتقال أوجلان تفجرت أزمة سياسية في اليونان أدت الى استقالة وزراء الخارجية والداخلية والأمن العام. أنظر رجائي فاند وحمد بها، الدين، أوجلان الزعيم والقضية، مرجع سابق، ص ١٨٣ و ص ١٩٩.

^{٢٣} شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمة بدر العقيلي، (عمان: دار الجليل، ١٩٩٨، ص ٩٠).

^{٢٤} الكبيسي، خليل فضيل، سياسة العراق الخارجية من ١٩٥٠ - ١٩٦٨ في المنطقة العربية، ص ٨٤، رسالة دكتوراه علوم سياسية، جامعة القاهرة.

واستمرار الحصار عليه، وفرض مناطق حظر الطيران، واستصدار قرار من مجلس الأمن بتوفير ملاذ آمن للكورد في العراق، وتجهيز قوات المطرقة في تركيا لحماية تلك المنطقة، ومنع الحكومة من انتهاك حقوق الانسان في كوردستان وفرض رقابة دولية دائمة عليها من أجل ذلك، هذا علاوة عن تقديم العون المادي والمعنوي للأحزاب الكوردية، ورعاية جهود المصالحة بين الحزبين الكبيرين، وإرسال وفود رسمية للمنطقة واستقبال الوفود الكوردية هناك... الخ.

ج-العلاقات العراقية مع المؤسسات الدولية والأمم المتحدة: ولاشك أن صدور القرار (٦٨٨) من مجلس الأمن وإدانتته لما ارتكبته الحكومة العراقية في العراق عموماً وكوردستان خصوصاً* كان امراً في غاية الأهمية على الأقل من حيث اعتراف المجتمع الدولي بقضية الشعب الكوردي وإدانته مايتعرض له، ولاشك أن تطور القانون الدولي الانساني ومفاهيم حقوق الانسان، وتدخلات الأمم المتحدة في شؤون بعض البلدان الداخلية لهذا الغرض ينبىء عن مزيد من الدعم للقضية الكوردية دولياً.

د-العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي: حيث ان واحداً من أسباب عدم قبول عضوية تركيا في هذا الاتحاد هو انتهاكها لحقوق الشعب الكوردي، وقد تكرر هذا في أكثر من تصريح لقادة الاتحاد الأوربي، والأمر ليس فقط من وجهة النظر الانسانية ولكن كذلك لأن القضية الكوردية تخلق مشاكل لدول الاتحاد الأوربي منها الهجرة غير المشروعة والمتزايدة على دول الاتحاد، وقد رأينا هذه الأيام قمة أوربية لمواجهة مشاكل الهجرة غير الشرعية، وقيام بعض الكورد ببعض أعمال العنف ضد سفارات تركيا واسرائيل في هذه الدول... الخ مما جعل القضية هاجساً أوربياً أيضاً وصار الأوربيون في حرج

* ورد في القرار: "يدين مجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من تلك البلاد. وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق الكوردية المأهولة وأن هذا يؤدي الى تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة" أنظر احسان، عماد، كوردستان ودوامه الحرب، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

واضح من قبول دولة في ناديهم لاحتتم أبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان، وان كان لهذا الموضوع جوانب أخرى فلا شك أن هذا الجانب أساسي في القضية أيضاً*.

واذا أخذنا في الاعتبار تقلص العالم وتواصل أطرافه، وتزايد دور الاعلام والاتصال في خلق الرأي العام، وتزايد دور الرأي العام في مصير الحكومات والأنظمة، وتزايد اهتمام الشعوب بالقضايا الخارجية خصوصاً فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان، كل هذا يدل على أن الأيام الآتية من عمر العالم ستشهد دوراً متعظماً لمثل هذه القضايا في العلاقات الدولية، وأن الحكومات لاتستطيع أن تتجاهل هذا العامل بسهولة في علاقاتها الدولية، وطالما أن مساحات التعقيم والتغطية قد قلت الى أبعد الحدود فلا بد للحكومات من مواقف ازاء ما يحصل لأي شعب من الشعوب.

* هناك تدفق شبه يومي من شباب الكورد العراقيين وغير العراقيين الى دول الاتحاد الأوربي بطريقة غير قانونية ومعههم الى أوروبا يكون من تركيا.

المبحث الثاني

القضية الكوردية في الاستراتيجيات الدولية

سوف نحاول في هذا المبحث أن نلقي الضوء على أهمية القضية الكوردية بالنسبة لبعض القوى الدولية المهمة، ومواقف تلك الدول من القضية وكيفية محاولتها استغلال القضية كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية، وتصفية حساباتها في المنطقة وحصولها على موطىء قدم بغية تحقيق مصالحها الخاصة.

المطلب الأول

أمريكا والقضية الكوردية

بداية نذكر جملة من الأمور التي يمكن اعتبارها ثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ككل وتجاه دعمها للقضية الكوردية أو توظيفها القضية لمصالحها، ولقد أكدت الأحداث أن السياسة الأمريكية موعلة فيما سمي بالواقعية التي لا تؤمن بثوابت أخلاقية في التعامل الدولي وتبحث عن المصلحة الخاصة في كل خطوة تخطوها، وتلك الأمور التي يمكن اعتبارها رعى تدور معها السياسة الأمريكية هي:

١- موقف دول المنطقة منها ومن صراعها مع القطب الثاني خلال الحرب الباردة، حيث كانت أمريكا تحاول دعم القضية الكوردية كلما أحست أن العراق اقترب من الاتحاد السوفيتي، وهذا ما حصل في فترة حكم عبدالكريم قاسم، وعند توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون العراقية-الروسية عام ١٩٧٢، ويدخل في هذه النقطة مدى مشاركة دول المنطقة المعنية بالمشكلة الكوردية في الأحلاف الغربية مثل (حلف بغداد) و (حلف شمال الأطلسي).

٢- موقف الدول المعنية بالمشكلة الكوردية من اسرائيل وأمنها الذي أخذت أمريكا على عاتقها حمايتها ودعمها دون تردد واعتبرت أمن اسرائيل جزءاً من أمنها، وفي هذا الاطار نرى أن القضية الكوردية في نهاية الستينات وبداية السبعينات حتى ١٩٧٥ وجدت دعماً من أمريكا لأن الاسرائيليين كانوا يستفيدون من أي مشاغلة وانهاك للدول العربية. وهذا مايفسر الى حد ما تزامن معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية مع معاهدة السلام الايرانية- العراقية في ١٩٧٥ والتي خطط لهما وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر حيث أنهت الأخيرة الثورة الكوردية في العراق. "وفي تقرير لجريدة (كريستيان ساينس مونيتور) أفادت أن الولايات المتحدة أيدت شن البارزاني للحرب كي تجعل من الصعب على الاتحاد السوفيتي التغلغل الى الخليج عبر العراق والحيولة دون تمكين العراق من مد يد المساعدة للقوى المتمردة في الخليج بصورة عامة، وفي ايران بصورة خاصة، ومنع العراق من تقويض المسارات السياسية في الشرق الأوسط والحد من قدرته على المشاركة في الحرب العربية الاسرائيلية في المستقبل"^{٢٣}.

٣- علاقة القضية الكوردية بالنفط وتدفعه الى أسواق الدول الغربية والولايات المتحدة، حيث كان النفط وجوده الغزير في كردستان سبب الاهتمام الأساسي بالقضية الكوردية خصوصاً ومنطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، ولما قامت الحكومة العراقية بتأميم النفط في بداية السبعينات، وتضررت الشركات الأمريكية من جراء ذلك فكرت الولايات المتحدة بمعاينة العراق بقسوة ووجدت في دعم الثورة الكوردية سبيلاً لذلك.

٤- الحد من اندفاع القوى القومية الشورية، وكان حزب البعث من الأحزاب التي تريد زعامة العرب وبعث الروح القومية، وبسط النفوذ في الخليج على حساب ايران وحلفاء أمريكا في الكويت ودول الخليج، وكان ذلك مصدر قلق للأمريكان والاييرانيين خصوصاً بعد التحالف الروسي العراقي، الأمر الذي اقتضى أن ينهك العراق، وتبديد ثرواته عن طريق توريطه في الحرب مع الشعب الكوردي الذي دفع ثمناً غالياً لهذه السياسات الأمريكية من جانب، وعناد الأنظمة ونكرانها لحقوقه من جانب آخر.

^{٢٣} شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

"ويؤكد تقرير (لجنة بايك) الذي يقع في ٣٥٠ صفحة والذي أعد بناء على طلب الكونغرس الأمريكي ونشر بعضه في عام ١٩٧٧: (أن إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون استجابت لاقتراح من شاه إيران في عام ١٩٧٢ بتزويد الحركة الكردية بالأموال والأسلحة من أجل زعزعة النظام العراقي، وإيجاد حالة من عدم الاستقرار في العراق) ويؤكد التقرير أيضا أن نيكسون والشاه اتفقا أيضا على أن تبقى الحركة الكردية دون حد الانتصار السياسي، لأن المهم هو استنزاف العراق وليس تحقيق مطالب الحركة الكردية. وبموجب هذا الاتفاق خصصت الولايات المتحدة مبلغا قدره (١٦) مليون دولار لشراء أسلحة سوفياتية الصنع من إسرائيل، غنمتها إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ شحنت إلى الأكراد عبر إيران. أما الغاية من الإصرار على أن تكون الأسلحة سوفياتية فهي الإيحاء بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي يزود الحركة الكردية بالسلح وليس إيران أو الولايات المتحدة"^{٢٤}.

وجاء هذا الاتفاق الأمريكي- الإيراني بعد مرور أسبوعين فقط على صدور قرار تأمين شركات النفط مما يؤكد على ماسبقت الإشارة إليه في النقطة السابقة.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة حرصت على أن يكون دعمها للحركة الكردية سريا إلى حد أبعاد سفارتها في طهران عن هذه العملية لأمر عديده منها:

١- خوفها من توتر علاقاتها مع الدول العربية وحلفائها في المنطقة مثل تركيا.

٢- خشية الولايات المتحدة من مضاعفة الآثار السلبية لسياستها في العالم العربي باعتبار أنها تدعم حركة انفصالية، بعد الاستياء الذي واجهته سياساتها ومواقفها المنحازة لإسرائيل.

^{٢٤} السماك، محمد، الأقليات بين العروبة والاسلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠، ص ٤٤).

- ٣- إمكانية التراجع عنها في أي وقت (عندما ترى المصلحة في ذلك) دون أن يشعر بأي إحراج انساني أو أخلاقي أمام الرأي العام.
- ٤- الاحتفاظ بخط رجعة مع العراق، وعدم إعلان حرب ضدها لأن أي موقف غير معلن لا يعد ضمن السياسة الخارجية الرسمية.
- ومن خلال ماسبق يمكن اجمال نقاط التناقض بين العراق والولايات المتحدة في الأمور التالية:
- ١- خروج العراق من حلف بغداد سنة ١٩٥٩ بعد انقلاب عبدالكريم قاسم.
 - ٢- تأمين شركات النفط الأجنبية في العراق.
 - ٣- عقد معاهدة صداقة وتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢.
 - ٤- دعم العراق للحركات المناهضة لبعض الأنظمة في دول الخليج العربي مثل حركة ظفار.
 - ٥- التزام العراق بالعداء لإسرائيل ومقاومة مشاريع التطبيع والتسوية.
 - ٦- أطماع العراق في الكويت.
- ولكن هذا التوتر انتهى بعد تخلي العراق عن حلفه مع الروس وقيامه بالدخول في حالة وفاق مع إيران وقمعه للشيعيين حلفاء الأمس في الداخل، وإدائه للكثير من سياسات الاتحاد السوفيتي بعد ١٩٧٥.
- وزادت العلاقات الأمريكية العراقية قوة بعد وصول الثورة الإسلامية في إيران إلى السلطة حيث فقدت أمريكا أقوى وأخلص حلفائها في الخليج، وأصبحت في حاجة ماسة للبحث عن بديل قوي يتوازن مع هذا التهديد الجديد الذي ينبىء عن تحولات نوعية غير معروفة العواقب بالنسبة للترتيبات الأمريكية في المنطقة.
- ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية لقيت الثورة الكردية بعض الدعم من الحكومة الإيرانية التي كانت تدعم مختلف تيارات المعارضة العراقية، وانقطعت علاقة الثورة الكردية مع الأمريكان بعد ١٩٧٥ حيث اختارت الولايات المتحدة التضحية بالكيش الكردي فداءً وقراباً لمصالحها ومصالح حليفها إيران بالرغم من وعودها للملا مصطفى البارزاني.

ولما تجددت الثورة هذه المرة كانت في رعاية إيران وسوريا الى حد ما واللتان كانتا في حالة عدم انسجام مع الولايات المتحدة، فلم تكن هناك علاقة، بل أن الأمريكان كانوا يفضون الطرف عن مأساة الشعب الكوردي الانسانية بشكل لا يصدق- رعاية للعراق أثناء الحرب، حتى انه لما استخدمت الحكومة العراقية الغازات السامة ضد المدنيين الكورد في (حلبجة) وغيرها عام ١٩٨٨ وثبت عليها ذلك واعترف (طارق عزيز) بذلك أمام وفد من الكونغرس الأمريكي^{٢٥}، وقام الكونغرس ومجلس الشيوخ بتقديم مشروع قرار عقوبات ضد العراق، وقف ضدهم الرئيس (رونالد ريغان) ومنع ذلك، ومنعت أمريكا أي عقوبات دولية ضد العراق، وتحالفت في ذلك الدوائر الرسمية الغربية جميعا. وكلما كانت بشاعة معاناة الكورد تدفع بالقضية الكردية الى مستوى التداول الدولي العام لكي تناقش في النور، كانت المواقف الرسمية للسلطة أصحاب المصالح والتحالفات المشبوهة تجرها الى الظلام وزوايا النسيان والتعتيم.

وانتهت الحرب العراقية الايرانية ودخل العراق في صراع جديد مع حلفائه من العرب الخليجيين وخصوصا (الكويت) التي تبادل العراق معها اتهامات عديدة حتى قرر دخولها بالقوة على ظهر الدبابات لكي يسترد حقوقه التي ادعى أنها نهبت منه أثناء الحرب، ثم لكي يعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وهكذا بدأت حرب الخليج الثانية عندما حشد الأمريكان أكثر من ثلاثين دولة في حلف دولي عسكري ضد العراق لاجباره على الخروج من الكويت^{٢٦}، وبدأ الأمريكان اتصالات موسعة مع أطراف المعارضة العراقية أيضا لترتيب أوضاع جديدة في العراق ولحسب تأييدهم لما تقوم به أمريكا في المنطقة والاستفادة منها كورقة ضغط ضد النظام في بغداد، وشملت هذه الاتصالات الأحزاب الكوردية لكونها أقوى الأحزاب العراقية من حيث التنظيم والتعبئة العسكرية.

^{٢٥} احسان، محمد، كردستان ودوامه الحرب، مرجع سابق، ص ٨٢.

^{٢٦} من الكتب الجيدة التي وثقت وتناولت حرب الكويت هو كتاب سالينجر واريك لوران، حرب الخليج الملف السري، فرنسا: ١٩٩١.

وبعد صدور القرار (٦٨٨) من مجلس الأمن وتحريم انتهاك حقوق الانسان في العراق عموماً وكوردستان خصوصاً، وفرض مناطق حظر الطيران شمالاً وجنوباً، وسحب الحكومة اداراتها تشكلت حكومة إقليم كوردستان العراق وتعاملت معها الادارة الأمريكية، وعادت القضية الكوردية الى أجندة الحكومة الأمريكية لتحتج بها كواحدة من تبريراتها في سياساتها في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً والتي يمكن إجمالها في الآتي:

١- سياسة الانهاك والاستنزاف للمنطقة الى ابعد حد ممكن وابتزاز أموال الخليج وإدامة السيطرة على منابع البترول والملاحة الدولية في الخليج والبحر الأحمر.

٢- تدمير ماتبقى من البنية التحتية في العراق، وإعاقتها وإصابتها بالشلل الى أطول فترة ممكنة، دون القضاء على نظام الحكم فيها الا بترتيبات أمريكية خاصة، وتقتضي هذه السياسة أموراً منها: ابقاء الحصار وابقاء مبررات الحصار على العراق وضربه، واستمرار مراقبة التسليح في العراق وعمليات التفتيش، واستنزاف الثروة البشرية النوعية في العراق بخروج العقول والخبرات منه تحت هذه الظروف.

٣- ابقاء القضية العراقية عاملاً من عوامل عدم عودة الوئام والسلام للمنطقة، حتى ينشغل العرب عن القضية الفلسطينية، ومواجهة اسرائيل على الأقل بتوحيد الكلمة ان لم يكن بتوحيد الجيوش.

ولا ننسى أن أمريكا التي قادت حرب عاصفة الصحراء، لم تكن تقصد ابتداء انشاء كيان سياسي للكورد في كوردستان العراق، وانما جاءت هذه المسألة في اطار سياسة اضعاف العراق وإبقائه تحت السيطرة من جانب، وتحت ضغط الرأي العام العالمي الذي شاهد واحدة من أبشع الكوارث الانسانية في القرن الماضي عندما تشرد أكثر من مليون كوردي في الجبال والدول المجاورة خوفاً من نيران ويطش الجيش العراقي الذي فك (جورج بوش) أسره في الجنوب وأعطاه الضوء الأخضر لكي يقمع الانتفاضة التي تريد ايجاد ترتيبات جديدة عراقية وليست أمريكية، بعد ذلك ما كان أمام أمريكا الا أن تختار بين اسقاط النظام ومواصلة زحف جيش الحلفاء حتى

بغداد، أو انشاء مناطق آمنة للمدنيين الكورد الذين تعاطف معهم الرأي العام العالمي ودول أوروبا الغربية، وكان الخيار الاول يفوت على أمريكا فرصة تنفيذ خطة بعيدة المدى في المنطقة ولذلك اختارت الخيار الثاني ورأت أن ذلك يخدم تنفيذ الخطة ولا يتناقض معها، ولا ننسى أنه كان هناك المحاح تركي أيضا بضرورة اخراج الكورد من أراضيها وتوفير ملاذ آمن لهم في داخل العراق لأنها رأت خطورة في التواصل بين الشعب الكوردي في البلدين، لما في ذلك من تأثير على تأجيج الروح القومية واثارتها^{٢٩}، ومراعاة مصالح تركيا مهمة للأمريكان، وشاركت في اقتراح انشاء المنطقة الآمنة كل من فرنسا وبريطانيا وحصل الاقتراح على دعم الدول الأوروبية ومجلس الأمن لاحقا.

وبعد فرض المنطقة الآمنة، وظهرت الحكومة الكوردية المحلية وانقسام هذه الحكومة بعد ذلك الى حكومتين (واحدة يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والثانية يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني)، وظهرت الصراعات بين الحزبين الكبيرين بل وجولات قتال بينهما... فان استقراء الأحداث والمواقف وتصريحات المسؤولين الأمريكان تدل أن الموقف الأمريكي هو:

١- الاشراف غير المباشر على المنطقة ومراقبة الأوضاع وضبطها عند الحاجة حتى لا يخرج عن السيطرة.

٢- رعاية جهود المصالحة الوطنية ومشروع السلام والمصالحة بين الحزبين الرئيسيين ودعوتهما بين الحين والآخر الى الالتزام باستحقاقات الاتفاقية التي عقدها في واشنطن.

٣- مراقبة التحركات الايرانية في المنطقة، ووضع حد لتدخلها في المنطقة، والحد من نفوذها وافشال مشاريعها في كوردستان.

^{٢٩} وما يحذر ذكره أن تركيا عندما وافقت على المعاهدة الدولية الخاصة بقبول اللاجئين السياسيين والانسانيين عام ١٩٤٥ فأنها تحفظت على جيرانها الوافدين من الجنوب والجنوب الشرقي (أي الكورد). انظر: المرجع السابق، ص ١١٤.

٤- محاولة الحيلولة دون توصل الأحزاب الكردية الى اتفاق مع الحكومة المركزية في بغداد الا بعد موافقتها ، وفي اطار ترتيباتها في العراق والمنطقة.
٥- جعل كردستان العراق موطناً قدم يمكن الاستفادة منه لاجداث أي تغيير في العراق- عندما تقتضي المصالح الأمريكية ذلك- والاستفادة من الأحزاب الكردية المسلحة (على غرار استفادتها من المعارضة الشمالية في افغانستان).

٦- محاولة ارضاء تركيا وتقديم خدمة لها عبر محاربة وجود حزب العمال الكردستاني في اقليم كردستان العراق، وتعريفه بأنه حزب ارهابي.

المطلب الثاني

الروس والقضية الكردية

بدأ الاهتمام الروسي بالقضية الكردية منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حيث بدأت العلاقات التجارية الروسية مع كردستان تتطور من ناحية، وأصبح الكرد موضوعاً لدراسة تفصيلية عسكرياً وسياسياً من ناحية أخرى، وكان سبب تغيير سياسة روسيا هذه المرة يعود الى حد كبير لسياسة تركيا الجديدة تجاه الكرد الذين تم تشكيل الفوج الحميدي منهم والذي أصبح قوة عسكرية غير نظامية على الحدود الروسية.^{٣٠}

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى حاولت روسيا الاستفادة من الكرد في حربها مع الدولة العثمانية والدولة الإيرانية، وقد أقام بعض زعماء الكرد علاقات مع الروس مثل (سمكو آغا) زعيم قبيلة شكاك المعروفة، كما أن الروس قاموا ببعض المجازر في كردستان في ذلك الوقت، منها أنهم قاموا في مدينة (مهاباد) بقتل (٨) آلاف من الكرد وكذا في غيرها من المدن^{٣١}، واجتاحت روسيا القيصريّة كردستان ووصلت الى رواندوز في كردستان العراق حالياً.

^{٣٠} جليلي جليل، نهضة الأكراد الثقافية والقومية، مرجع سابق، ص ١٤١.

^{٣١} مجتبى برزوي، اوضاع سياسي كردستان، مرجع سابق، ص ١٥٩.

وكانت كوردستان خط المواجهة للروس في الحرب، حتى ان الضباط الالمان حلفاء الدولة العثمانية جاءوا الى كوردستان ودرسوها جيدا لكي يستخدموها لتوجيه ضربات لروسيا أثناء الحرب، وفي نهاية عام ١٩١٤ قررت الحكومة الروسية تسليح الكورد واستخدامهم ضد الدولة العثمانية كالأرمن كما جاء في رسالة وزير الخارجية الروسية (زازانوف) الى ممثل وزارة الخارجية^{٣٢}.

وبعد وصول الشيوعية الى السلطة في روسيا أراد الاتحاد السوفيتي أن تكون القضية الكوردية والأقليات الكوردية (حصان طروادة) يعملهم الى قلب منطقة الشرق الأوسط، وكان الروس يراهنون على الكورد لكسر الطوق الغربي في المنطقة.

بدأ الاتحاد السوفيتي اهتمامه بالقضية الكوردية بعقد مؤتمر لها في مدينة (باكو) عام ١٩٤٥، ودرس المؤتمر وضع أسس لاعلان جمهورية كردية في آذربيجان الايرانية تتعاون مع آذربيجان الروسية، وفعلا قامت جمهورية (مهاباد) بدعم روسي اذ كان الروس يحتلون شمال غرب ايران في ذلك الوقت، ودرس المؤتمر أيضا امكانية دعم ثورة كوردية في تركيا لأغراض متعددة منها انهم كانوا يريدون الضغط على تركيا لاعطائهم امتيازات وتنازلات في المضائق المائية الدولية المؤدية للبحر الأبيض المتوسط.

وفعلا قامت جمهورية (مهاباد) بدعم روسي ولكن الروس بمجرد أن حصلوا على امتيازات نفطية من ايران في مفاوضات (قوام السلطنة) مع (ستالين) تركوا الكورد يواجهون مصيرهم بأنفسهم، وانتهت الجمهورية الكوردية واعد رئيسها بعد حوالي سنة من قيامها.

وفي عام ١٩٥١ اعلن (ستالين) امام اللجنة المركزية للحزب في موسكو أن: (سورية اقرب البلاد العربية للشيوعية، ويليهما العراق، وذلك بسبب وجود العنصر الكوردي)^{٣٣} وفعلا تأسس الحزب الشيوعي في سوريا على يد

^{٣٢} عيسى، صالح ملا عمر، بحران آفرينى ابر قدرتها در كردستان عراق، مرجع سابق، ص ١٢٤.

^{٣٣} اسماعيل حسين فضل، المسألة الكردية في العراق، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

خالد بكداش الكوردي وفي العراق قاد الحزب العديد من الكورد أمثال بهاء الدين نوري وعزيز محمد وغيرهما.

وهكذا عاد الروس للاستفادة من القضية الكوردية وكانت كوردستان تعني هذه المرة خط مواجهة ساخنة بين الشرق والغرب في أثناء الحرب الباردة، وكانت الولايات المتحدة ومعها الحلف الغربي يريدون لهذه المنطقة أن تكون سداً غربياً في وجه الشيوعية، حتى يمنعوها من الوصول إلى منابع النفط والمياه الدافئة في الخليج العربي.

وكانت روسيا من جانبها تسعى أيضاً لدخول المنطقة بقوة عبر استغلال الأزمات الداخلية فيها ومن أكبرها القضية الكوردية، وعبر انشاء الأحزاب الشيوعية ودعمها للوصول إلى السلطة في هذه الدول، وكانت القضية الكوردية تعني مفتاح الدخول لتركيا والعراق وإيران وهي الدول الأساسية في (حلف بغداد) الغربي، ولا ننسى أن وجود أقلية كوردية في الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى قربها من كوردستان جغرافياً قد أعطى ميزة للروس دون غيرهم للعب دور قوي في المنطقة.

كان الخبراء والساسة في الكتلتين الشرقية والغربية ينظرون إلى هذه المنطقة باعتبارها نقطة التوازن الدولي الحساس بحيث أن أي اختلال في موازينها، وعدم دقة في التصرف فيها سوف يجر العالم إلى حرب عالمية نووية، ولهذا قال ريتشارد نيكسون في إحدى خطباته: (إن فيتنام أكثر مسائلاً أحراراً ولكنها ليست أخطر المسائل، هذا اللقب المخيف لا بد أن يطلق على الأوضاع في الشرق الأوسط حيث من الممكن أن يحتل الميزان الحساس فيها وتنشأ مواجهة خارجة عن سيطرتنا بسبب سياستنا نحن مع الاتحاد السوفيتي)^{٣٤}.

ونلاحظ عند سرد مواقف روسيا مع القضية الكوردية أنها كانت دوماً تبحث عن مصالحها دون اعتبار لأي قيمة أخلاقية أو إنسانية حيث نلاحظ الآتي:

^{٣٤} المرجع السابق ص ١٦٣.

١-دافع الروس عن الكورد ضد حلف بغداد في زمن الملكية الموالية للغرب في العراق.

٢-تعاون الروس مع حكومة عبدالكريم قاسم والشيوعيين لقمع الكورد بعد فشل الطرفين الحكومي والكوردي حول مسألة الحكم الذاتي، وقام الروس بدعم الحكومة العراقية الموالية لها ضد الكورد.

٣-بعد سقوط حكومة الشيوعيين وعبدالكريم قاسم عام ١٩٦٣ ووصول عبدالسلام عارف الذي نكل بالشيوعيين وبطش بهم بالتحالف مع حزب البعث، التفت الروس مرة أخرى للشورة الكوردية وتباكوا على الشعب الكوردي، وأعلنت روسيا أنها لاتستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي ازاء مايجري في العراق لأنه يهدد الأمن والسلام في الشرق الأوسط، وقام وزير الخارجية الروسي بأستدعاء السفير العراقي في موسكو وسلمه اعتراضاً رسمياً على مايجري في العراق للشيوعيين والكورد، وفي اليوم نفسه سلم (غروميكو) مذكرات احتجاج لسفراء كل من تركيا وإيران وسوريا لتعاونهم العسكري مع العراق ضد الكورد، نبه الاحتجاج الى خطورة هذه السياسات لدول حلف (السنسو)^{٢٥}. وفي السياق نفسه قام المندوب الدائم لروسيا في الأمم المتحدة (نيكلاس فدرنكو) بتسليم رسالة الى رئيس مجلس الأمن نبهه فيها الى قمع الكورد في شمال العراق وتدخل الدول الأجنبية في هذا الأمر، وطلب انعقاد جلسة لمداورة هذا الأمر... ولكن روسيا لم تذهب بعيداً في هذا الأمر خوفاً على علاقتها الدبلوماسية مع الدول العربية ومصالحها معها^{٢٦}.

٤-لم يمض وقت طويل حتى عادت العلاقات طبيعية وقوية بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤، عندما قام (خروشوف) بدعم العراق وتقديم المساعدات له بالتزامن مع تطور علاقات روسيا مع مصر وعبدالناصر الذي فتح للروس نافذة مهمة على المنطقة جعلتها تطمئن على مصالحها. وعموماً فقد كانت روسيا تحرص على هدفين أساسيين في هذه العلاقات:

^{٢٥} المرجع نفسه ص ١٥٦.

^{٢٦} المرجع نفسه ص ١٥٧.

١- فك الحصار الغربي عليها، وعدم حرمانها من التواجد الفعال في المنطقة.

٢- السيطرة على نفط العراق، حيث رأى الروس انه لو اتيح لهم ان يتحكموا في هذه السلعة الاستراتيجية فأنهم يكونوا قد حصلوا على ورقة مهمة في صراعهم مع الغرب.

٥- في عام ١٩٧٢ وفي خضم اشتداد الصراع الكوردي مع الحكومة العراقية قامت روسيا بالتنكر للكورد مرة أخرى، لأنها رأت الثورة الكوردية بحكم وضعها الخاص في تحالف مع أمريكا وإيران وهما في عداوة مع الروس. ووقعت اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين، وقامت روسيا بتزويد العراق بأكثر الأسلحة تطوراً، وأعادت تأهيل الجيش العراقي وأرسلت الى العراق أسلحة بمبلغ ٧٤٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ واستمر هذا التعاون الى سنة ١٩٧٥^{٣٧} حتى اقتنع العراق بضرورة التوجه للغرب والوصول الى وفاق مع إيران.

ودفعت القيادة الروسية الحزب الشيوعي العراقي الى التعاون مع الحكومة والمشاركة في القتال ضد الثورة الكوردية، وتنفيذاً لهذا دخل الحزب الشيوعي في مواجهات مسلحة عديدة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في عقد السبعينات، وأكثر من ذلك فقد شارك الطيارون الروس في ضرب معاقل الثورة الكوردية ومعها القرى الآمنة والمدنيين^{٣٨}.

وكان من الآثار الدولية الهامة للاتفاقات العراقية الروسية أن وصلت العلاقة الأمريكية الإيرانية الى القمة، ودعمت أمريكا الإيرانيين ووافقت على طلب الشاه بأن تدعم الولايات المتحدة الثورة الكوردية الى الحد الذي يسمح للإيرانيين بأن يحصلوا على ما يريدونه في شط العرب وفرض الهيمنة في الخليج، وفي عام ١٩٧٣ وقعت إيران صفقة سلاح بمقدار ثلاثة مليارات دولار مع الولايات المتحدة^{٣٩}، وعينت الولايات المتحدة إيران شرطياً للمنطقة، وقررت اعطائها كل أنواع الأسلحة المتطورة عدا السلاح النووي.

^{٣٧} المرجع نفسه ص ١٦٧.

^{٣٨} اسماعيل حسين فضل، المسألة الكوردية في العراق، مرجع سابق، ص ٣٧١.

^{٣٩} طوالبه، حسن محمد، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، (بيروت: الوطن العربي، ١٩٨٤، ص ١٦).

ومع انتهاء الثورة الكوردية عام ١٩٧٥ وإلى الآن لم تقم علاقة تذكر مع الاتحاد السوفيتي لأن الروس بهيبتهم الدولية انتهوا مع تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات ولم يعودوا لاعبين رئيسيين في الصراع الدولي بل هم الآن في طريقهم للانضمام للحلف الأطلنطي الذي عادوه عقوداً طويلة.

المطلب الثالث

اسرائيل والقضية الكوردية

بالرغم من الخلفية الدينية لزعيم الثورة الكوردية المرحوم البارزاني، وبالرغم من مشاعر الكره إلا أن ذكاء الاسرائيليين من ناحية ورداءة الوضع الكوردي الذي تخلى عنه اخوانه وتركوه يواجه مصيره البائس بنفسه... ساهم في اقامة علاقات بين الثورة الكوردية والاسرائيليين ولقد كشف رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيغن في لقاء مع هيئة تدريب مدرسة الجنود في (حنعات أولفا) باسرائيل في ١٩٨٠/٩/٢٩ أن المعونة المكثفة التي قدمتها اسرائيل للثورة الكوردية قد استمرت عشر سنوات في الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٧٥ وقد تضمنت المعونة الأموال والأسلحة والتدريبات وتبادل المعلومات)٤٠.

وكتب (شلومو نكديمون) الصحفي الاسرائيلي تفاصيل كثيرة في كتابه (الموساد في العراق ودول الجوار) عن الدعم والعلاقة بين الثورة الكوردية في عهد ملا مصطفى البارزاني وحكومة اسرائيل ويبدو أن الأمر ليس غريباً لعدة اعتبارات:

١- أن الثورة الكوردية كانت في رعاية الدولة الايرانية وتحت رقابة المخابرات الايرانية (سافاك) التي كانت متحالفة مع المخابرات المركزية الأمريكية والموساد ولاشك أن أي مكان يصله الأمريكان يصله اليهود والموساد بكل سهولة.

٢- ان الوحشية التي عولجت بها القضية الكوردية- برغم عدالتها- وتخلي العالم العربي والاسلامي عن الكورد وقضيته، وضع قادة الحركة الكوردية أمام خيار صعب بل ربما خيار وحيد وهو قبول الدعم من أي

٤٠ المرجع السابق، ص ٣٨٢.

مصدر كان طالما أنه ليس مشروطاً، وقد تلتقي المصالح دون قصد، وهنا نرى أن سوء الحظ الكوردي يجعله متفق المصالح مع دولة اسرائيل.

٣- ليس غريباً على اليهود أن يهتموا بالقضية الكوردية في العراق تحديداً لأن الكثيرين من اليهود نزحوا من العراق الى هناك وبعضهم عاش بين الأكراد عقوداً وكانوا يتكلمون اللغة الكوردية، وقد قدر الباحث الكوردي الدكتور (جمال نبيرز) عددهم في بداية السبعينات بـ (٦٠) ألف في كتابه (كوردستان وثورته)^{٤١}، علاوة على الأطماع الاسرائيلية التاريخية فيما بين النيل والفرات...

أضف اليها الأهداف الاسرائيلية في تلك العلاقة والتي هي:

١- الحقد التقليدي لليهود على العرب والدول العربية ومحاولة إيجاد مصدر ازعاج لهم.

٢- استنزاف العراق كدولة مهمة في مواجهة اسرائيل، ومحاولة عرقلة نموها، وهدر طاقاتها، وتضييع مستقبلها.

٣- اشغال القوات العراقية في الجبهة الكوردية وانهاكها واضعافها لتأمين الجبهة الشرقية لاسرائيل واضعاف حدة المواجهة والخطر فيها.

٤- إبراز اسرائيل في الرأي العام العالمي كمُدافع عن القوميات المهددة في الشرق الأوسط وحامية المستضعفين، وهنا نجد المبالغات الكثيرة في كلام الزعماء الاسرائيليين عن الدعم الذي قدموه والذي كان في الحقيقة محدوداً، ولا يهدف لأغراض انسانية كما صوروه.

٥- الاهتمام باليهود المتبقين في العراق، ومحاولة كسب دعم الكورد لتجهيزهم الى اسرائيل عبر ايران المتحالفة معهم أصلاً، يقول (شلومو نكديمون) عن هذا: "كان الوقت ملائماً جداً لتخليص آخر يهودي في العراق، الذين بلغ عددهم حوالي ثلاثة آلاف نسمة، والذين كان وضعهم بائساً للغاية في أعقاب حرب ١٩٦٧ وأصبح واضحاً للجميع أن انقاذ بواقي اليهود في العراق لا يمكن أن يتم الا عبر المناطق الكوردية القريبة من الحدود الايرانية"^{٤٢}.

^{٤١} حسين محمد عزيز، كورد و شۆرش و هەلی میژویی، مرجع سابق، ١٣٨.

^{٤٢} في كتابه (الموساد ودول الجوار)، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

٦-التأكيد على شرعيتها وحقها في الوجود والأمن والخصوصية من خلال التأكيد على الدفاع عن التعددية الثقافية والقومية وحقوق الأقليات، ومن هنا (أكدت مقالة نشرت في جريدة (دافار) بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١ حق إسرائيل المشروع كدولة أقلية يهودية في الشرق الأوسط في العمل للدفاع عن أي أقلية قومية أو إثنية أو دينية في المنطقة، لكونها (أي إسرائيل) جزء لا يتجزأ منها، ومن مصلحة إسرائيل المشروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق الأوسط لكونه أساس وجودها وأمنها، ومن حق إسرائيل منع السيطرة العربية والإسلامية على مختلف الأقليات التي تعيش في هذه المنطقة)^{٤٣}.

٧-ولاشك أن لإسرائيل في عموم المنطقة هدف استراتيجي مهم من خلال دعمها لحركات الأقليات وهو سعيها لتفتيت هذه الدول القائمة الآن إلى دويلات يسهل على إسرائيل اللعب بقضاياها والسيطرة عليها، وإسرائيل بلا شك تتخلى أن ترى العراق عدة دول بدل دولة واحدة كذلك سوريا ومصر والسودان..... الخ

وعن حرب أكتوبر يروي الصحفي الإسرائيلي (شلومو نكديون) بقوله: "إن البارزاني لم يفرض أي تهديد في هذه المرحلة على وحدة العراق، بل أبدى تضامنه مع الدول العربية وأمر جنوده بالامتناع عن أي مواجهات مع الجيش العراقي، بل وبعث إلى الرئيس البكر رسالة أعرب فيها عن استعداداته لاستئناف الحوار معه" ويقول عن التأييد الكوردي للدول العربية "بدا لها (أي إسرائيل) أن التأييد الكوردي العلني للدول العربية في حربها ضد إسرائيل مسألة محتومة، ولا يمكن توجيه الانتقادات إليها، بيد أنهم كانوا يتخيلون أن الأكراد سينتهزون فرصة إرسال القوات العراقية إلى الجبهة ليوجهوا ضربة إلى القوات العراقية ترغم الزعامة العراقية على الاعتراف بالحكم الذاتي، رغم ادراك إسرائيل أن الأكراد يخشون من أن تؤدي مثل هذه الخطوة إلى ادانتهم على صعيد العالمين العربي والإسلامي كله"^{٤٤}.

^{٤٣} عوني فرسخ وآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
^{٤٤} المرجع السابق، ص ٢٢٦.

ويستطرد نكديمون "يقول (تسفي زامير): طلبت من ممثل الموساد في طهران أن يرسل رسالة الى البارزاني يطلب فيها أن يدفع برجاله للقيام بنشاطات مهددة للعراقيين، أن يتحركوا، أن يردوا، أن يطلقوا النار، أن يفعلوا أي شيء لجذب الجيش العراقي اليهم... بيد أن الأكراد لم يفعلوا شيئاً في نهاية المطاف... ويقول آدموني: (الكلام لا زال لشلومو) لقد توقعنا أن يقوم الأكراد بعمل أي شيء حتى ولو كان أقل القليل لأن وقف أي قوة عراقية عن التوجه الى الجبهة كان له جدواه بالنسبة لنا، بيد أن الأكراد خيبوا آمالنا ولم يقوموا بأي خطوة من هذا القبيل"^{٤٥}.

يقول تقرير اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني (الذي صدر بعد نكسة الثورة) عن هذه العلاقات ما يلي: "وأما موضوع العلاقة مع اسرائيل والدوائر الصهيونية والتي تكونت من خلال تلك الجبهات الامبريالية والرجعية (يقصد ايران وأمريكا) وبالرغم من انه لم يكن موجهاً ضد الأمة العربية بقدر ما يتعلق الأمر بالثورة الكردية، ألا انه كان يجب ادانتها بشكل قاطع وصريح باعتبارها خطيئة كبرى بالنسبة لحركة شعبنا الكوردي الوطنية التي تناضل من اجل الحكم الذاتي ضمن اطار توثيق وحدة العرب والأكراد الوطنية داخل الجمهورية العراقية ولأنها أضرت ضرراً بالغاً بالعلاقات العربية الكردية وبشكل يحتاج الى جهود كبيرة لازالة آثارها السلبية"^{٤٦}.

وباستثناء تلك العلاقة التي نشأت بحكم تلك الظروف، فإن قيادة الحركة الكوردية- بكل فصائلها- عبروا دوماً عن تضامنهم مع الشعب والقيادة الفلسطينية، وبعد توقيع اتفاقية آذار ١٩٧٠ مع الحكومة العراقية صرحت القيادات الكوردية أن الخطوة اللاحقة هي تحرير فلسطين^{٤٧}، كما أن الفصائل الكوردية في لبنان شاركت في المقاومة الوطنية اللبنانية ضد اسرائيل

^{٤٥} المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

^{٤٦} تقرير اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني، تقييم مسيرة الثورة الكوردية وانتهيارها، مرجع سابق، ص ٩٩.

^{٤٧} حسين محمد عزيز، كورد وشۆڤڤڤ هه‌لى مێژوویی، مرجع سابق، ص ١٣٦.

وقد تمت العشرات من الشهداء وربما كانت المشاركة الاسرائيلية في اعتقال (أوجلان) انتقاماً لذلك الدور وتلك المشاركة، وعندما هاجت الجماهير الكوردية على اثر اعتقال أوجلان في أوروبا والعالم فانها استهدفت السفارات الاسرائيلية مثل السفارات التركية، وقد فتحت السفارة الاسرائيلية النار على المتظاهرين الكورد وقتلت منهم ثلاثة وجرح ستة عشر^{٤٨}.

وليس خافياً على أحد أن التحالف الاسرائيلي- التركي يستهدف الكورد في مقدمة من يستهدفهم، وترددت أخبار عن مشاركة ضباط اسرائيليين في عمليات مطاردة حزب العمال الكوردستاني في كوردستان العراق.

المطلب الرابع

مصر والقضية الكوردية

قبل أن نخوض في بيان مواقف الحكومة المصرية مع الحركة الكوردية، وكيفية توظيفها للقضية الكوردية في استراتيجياتها السياسية الدولية لابد من بيان مجموعة من الملاحظات على الموقف العربي العام من قضية الشعب الكوردي لأنه يشكل الى حد كبير قاسماً مشتركاً للدول العربية ومنها مصر، والتي هي الى حد كبير رائدة في مجال التعامل مع القضية الكوردية في اطار اهتمامها بالأمن القومي العربي، ومعالجة مهادنتها، وفي اطار تصديها وتطلعها لزعامة العرب، وريادتها لفكرة القومية العربية بعد انقلاب جمال عبد الناصر، ويمكن اجمال تلك الملاحظات في الآتي:

١- فصل الدول العربية بين القضية الكوردية في كل من سوريا والعراق، وبين القضية نفسها في ايران وتركيا بحكم الانتماء العربي للدولتين وفي هذا الموقف ازدواجية واضحة، وتعتبر الدول العربية كوردستان في تلك الدولتين أجزاء من أرض الأمة العربية التي تمتد الى الحدود الدولية لكل من تركيا وايران، كما وتعتبر الشعب الكوردي تبعاً لذلك أقلية قومية محدودة الحقوق، وهذا أيضاً موقف مخالف للحقيقة والعدالة.

^{٤٨} رجائي فاند واهمد بهاء الدين، أوجلان الزعيم والقضية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

٢-تعالم الدول العربية القضية الكوردية في اطار الأمن القومي العربي ومصالح الدول العربية، وحساسية دولتي العراق وسوريا في مواجهة اسرائيل، وبالتالي تنظر تلك الدول بشك وريبة وامتنعاض للحركة الكوردية، وتتصرف بسلبية ازاءها، وتلك الرؤية تحجب عنها حقائق كثيرة، وتعرض الحركة الكوردية لتهم باطلة، وتشوه عدالة القضية، "وقد ذهب بعض القادة العرب أمثال الملك حسين ملك الأردن، الى درجة البحث عن أوجه الشبه بين مطالب الأكراد في الحكم الذاتي والدعوى الاسرائيلية في فلسطين"^{٩٠}.

٣-تهتم الدول العربية بالقضية الكوردية أثناء الأزمات السياسية، وفي اطار تصفية الحسابات مع بعض، فالدول الخليجية والسعودية التي سلطت اعلامها بعض الضوء على معاناة الكورد الانسانية والجرائم التي ارتكبت بحقهم كانت ساكتة حتى جاءت حرب الخليج الثانية فبدأت تسلط بعض الضوء الاعلامي والانساني عليها، وسوريا تدعم الكورد في العراق لخلافاتها المعروفة مع العراق وقيادته، والا فأن سوريا شنت عام ١٩٦٣م حملة اعلامية ضد الكورد في العراق ووصفتهم بـ(اخوان اليهود) وأنهم يريدون خلق اسرائيل ثانية في شمال العراق^{٩١}.

بعد هذا العرض الموجز لبعض الملاحظات عن المواقف العربية لابلد من أن نذكر بعض الجوانب الايجابية في مواقف الدول العربية، مثل ليبيا الذي ينطلق من حق القوميات في تقرير المصير وضرورة أن يكون البناء السياسي للدولة منسجماً مع البناء الاجتماعي، وفي هذه الفلسفة يقول الرئيس معمر القذافي: "فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب ديني أو اقتصادي أو عسكري أو عقائدي وضعي سوف يمزقها الصراع القومي حتى تستقل كل قومية، أي ينتصر العامل الاجتماعي على العامل السياسي... ان تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية، وبناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مزقت سيتهدم بفعل حركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعات، أي الحركة القومية لكل الأمة"^{٩٢}، ومعروف

^{٩٠} اسماعيل حسين فضل، المسألة الكوردية في العراق، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

^{٩١} المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

^{٩٢} طه ابراهيم، حق القوميات في حكم ذاتي داخل أممها، (الخرطوم: المركز الطباعي، بدون تاريخ، ص ٢٠).

عن الرئيس القذافي انه دافع عن حقوق الكورد أكثر من مرة وفي مناسبات عديدة بأعتبار الكورد شعباً يملك كل مقومات الدولة المستقلة وأن على دعاة القومية العربية أن يعترفوا بهذا الحق لغيرهم كما طالبوا به لأنفسهم. ونعود في هذا الاطار نفسه الى مواقف مصر من القضية الكوردية والتي كانت ايجابية الى حد كبير وان كانت تنطلق مما هو سياسي بدل من الانطلاق مما هو حقوقي، وعليه نذكر أبرز المواقف الايجابية ثم نعقب عليها بتحليل الدوافع وراء المواقف.

١- استقبل الرئيس عبد الناصر ملا مصطفى البارزاني سنة ١٩٥٨ لدى عودته من الاتحاد السوفيتي بشكل رسمي، وكذلك جلال الطالباني وغيره من ممثلي الشعب الكوردي في القاهرة في مناسبات أخرى.

٢- بثت اذاعة صوت العرب من القاهرة لأول مرة على موجاتها ساعات باللغة الكوردية عام ١٩٥٨^{٥٢}.

٣- صرح الرئيس عبد الناصر بتصريحات ايجابية عن الشعب الكوردي كمثل قوله: (حقيقة وجود الشعب الكوردي كحقيقة وجود نهر النيل).

٤- تدخل عدة مرات لأجل التوفيق بين وجهة النظر الكوردية والعراقية الحكومية منعاً للقتال والصراع.

٥- استقبل (شوكت عقراوي) كممثل رسمي للحركة الكوردية في القاهرة عام ١٩٦١.

وكان هناك أسباب ومصالح سياسية تقف وراء هذا الاهتمام يمكن اجمالها في الآتي:

١- كانت مصر تتطلع لزعامة العرب وهذا التطلع يوجب هذا الاهتمام بواحدة من أهم القضايا التي تمس أمن دولتين عربيتين.

٢- منافسة العراق لمصر في تلك الزعامة دعت المصريين أكثر الى الاهتمام بالقضية الكوردية لاستغلالها وكسب ولاء جزء كبير من الشعب العراقي، والتأثير من خلالها على سياسات العراق واتجاهات حركتها.

^{٥٢} انظر كلمة السيد جلال الطالباني في وقائع ووثائق الحوار العربي الكوردي الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٨ برعاية اللجنة المصرية للتضامن، مرجع سابق، ص ٢٨.

٣-ارتباط المسألة الكردية في فترة ما بمصر بسبب كون سوريا جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة التي كان عبدالناصر يقودها، لذلك فأن أي معالجة للقضية الكردية في العراق كانت تنعكس على مواطني الجمهورية العربية المتحدة من الاكراد.

٤- معاداة عبد الناصر للأحلاف الغربية في المنطقة مثل (حلف بغداد) دعتة الى الاهتمام بالقضية الكردية كونها تخص اعضاء هذا الحلف وتشكل نقطة ضعف في تلك الدول وهي (ايران) و(العراق) و(تركيا) من الوجهة السياسية، هذا علاوة على أن عبد الناصر كان يعتبر (الأتراك) و(الفرس) أعداء تقليديين للتطلعات القومية للعرب.

٥-صراع عبد الناصر مع عبد الكريم قاسم عندما ضرب القوميون العرب والناصريين بالتحالف مع الشيوعيين، حيث أن بمجرد أن تحولت الحركة الكردية الى الصف المعادي لعبد الكريم وأعلنت الثورة عليه سنة ١٩٦١ حتى وجدت الدعم من مصر.

٦-محاولة ضمان تأييد الحركة الكردية للوحدة العربية التي اقترح قيامها بين مصر وسوريا والعراق.

ومع ذلك فكان لعبد الناصر هواجس أخرى تمنعه أن يمضي بعيداً في هذا الدعم للكورد، منها خوفه من أن يتهم من جانب القوميون العرب بأنه يدعم حركات انفصالية تدعو لتفتيت وتجزئة بعض الدول العربية واضعافها. وفي سياق الموقف المصري الحالي لابد من الإشارة الى أن الحكومة وحتى الشعب المصري من أكثر الشعوب والحكومات العربية تفهماً للقضية الكردية، وقد عبرت الحكومة المصرية عن ذلك بالسماح للحزبين الكبيرين (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني الكردستاني) بفتح مكاتب علاقات لها في القاهرة واستقبال بعض مسؤولي حكومة إقليم كردستان، وتبني فكرة الحوار العربي الكوردي وغير ذلك، وكان لوقوف مصر موقف التأييد للتحالف الغربي لاجراء العراق من الكويت دور هام في هذا الأمر.

القضية الكردية والعلاقات الإيرانية العراقية

المطلب الأول

جذور الصراع بين البلدين

ان الصراع العراقي الايراني قديم حيث تعود جذوره الى الصراع العثماني - الصفوي قبل نشوء دولة العراق الحديثة عام ١٩٢٠، وكانت النزاعات بين تلك الدولتين نزاعات مركبة تعود في غالبيتها الى ارادة التوسع وتقوية النفوذ وبسط السيطرة على أوسع رقعة جغرافية خصوصا في المناطق الحساسة ومناطق التماس في الحدود مثل منطقة خوزستان العربية، ومنطقة شط العرب، ومنطقة كوردستان وكانت الصراعات والحروب تأخذ أبعاداً أيديولوجية ومذهبية أو طائفية لأن العثمانيين كانوا يمثلون المذهب السني (والحنفي منه تحديداً) والصفويين كانوا يمثلون المذهب الشيعي (في شكله المغالي)، ولا شك أن العامل الطائفي هذا بقي له أبلغ الأثر أيضاً في العلاقات بين البلدين، بالإضافة الى العامل القومي لاحقاً المتمثل في القومية العربية وفكرة (بان ايرانيزم) أو الإيرانية الآرية التي كان شاه ايران يروج لها.

ويمكن اجمال أسباب الصراع بين البلدين في ما يلي:-

- ١- الرغبة التوسعية و ارادة السيطرة وامتلاك المزيد في القوة.
- ٢- الصراع حول المنافذ الاستراتيجية الحدودية مثل (شط العرب).
- ٣- الصراع القومي على اقليم خوزستان الذي غالبية سكانه من العرب وهي المنطقة التي تقع في الجنوب الغربي من ايران والتي تبلغ مساحتها ١٦٠ ألف كيلومتر مربع، وهي منطقة مهمة جداً بالنسبة للاقتصاد

الايرواني كونها تحتوي على كمية هائلة من النفط بالاضافة الى ميناء خرمشهر لتصدير البترول.

٤- الصراع المذهبي الطائفي حيث أن نسبة تفوق ٥٠% من سكان العراق من الشيعة الذين يوالون ايران مذهبياً، بالاضافة الى وجود المدن المقدسة للشيعة في العراق مثل (النجف) و(كربلاء) و"لقد طالبت ايران بوضع العراق تحت الانتداب الايرواني بدل البريطاني في الفترة التي كانت تركيا تطالب بولاية الموصل، متذرة من أجل هذا بأهمية الطائفة الشيعية العديدة، وبوجود أماكنها المقدسة في العراق"^{٥٣}.

وكانت للشيعة دوماً تأثيرات على اتجاهات السياسة في العراق بالرغم من أنهم لم يحكموا العراق، وفي العراق يمتزج التشيع بالعامل القومي أحياناً لأن المراجع السبعة للشيعة في العراق عام ١٩٨٠ كانوا جميعاً من أصول فارسية الا (شريعتمداري) الذي كان يرجع الى أصول تركمانية، ومحمد باقر الصدر أيضاً من أصول فارسية متعربة في جنوب لبنان قبل قدومه للعراق، ومن جملة تأثيرات الشيعة على السياسة الخارجية معارضتهم في العراق للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بعد ثورة ١٩٥٨، والتف هؤلاء المعارضون حول عبدالكريم قاسم وأيدوه.

وبرز العامل المذهبي تماماً بعد لجوء المعارضة الشيعية العراقية الى ايران وقرار آية الله الخميني بتصدير الثورة الى الخارج وخصوصاً العراق الذي اعتبره الايروانيون طريقاً للقدس حيث كانوا يقولون (طريق القدس يمر من كربلاء).

٥- الخلاف حول السيطرة على منطقة الخليج، ومعارضة العراق للنظرية التوسعية الايرانية في الخليج واحتلالها لجزر (طنب الصغرى) و(طنب الكبرى) و(أبو موسى) ولادعاءاتها في البحرين، واستنكار العراق لذلك، ومن جانبه سعى العراق أيضاً الى التوسع في الخليج وبسط هيمنته كلاعب

^{٥٣} لودانت شابري، وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأوسط، ترجمة ذوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ١٥٢).

أساسي فيها وطلب من الكويت أن تفتح لها نافذة على الخليج وربما كانت هذه الاطماع دافعا وراء حرب الكويت أيضاً بعد أن رفضت الكويت الرضوخ تماماً للمطالب العراقية.

٦- وكانت الأيديولوجيا السياسية والولاءات الدولية عاملاً من عوامل التوتر في المنطقة حيث نرى وجود نوع من الوفاق بين الدولتين عندما كانتا إلى جانب الطرف الغربي وحلف بغداد زمن الملكية لأن الطرف الأعلى في الحلف وهو بريطانيا وأمريكا لا يسمحان بتطور أي نزاع بينهما، ولكن بمجرد وصول عبدالكريم قاسم للسلطة والذي كان موالياً للمعسكر الشيوعي بدأت الدولتان تدعمان الأطراف المعارضة لكل منهما وبدأت التوترات تظهر.

٧- القضية الكردية: وهي العامل الذي نركز نحن عليه في العلاقات بين البلدين، ويرى الكثير من الباحثين أن هذا العامل هو أكثر العوامل تأثيراً على توتر العلاقة بين البلدين، لأنه العامل الأكثر استعداداً للانفجار، وهو الوسيلة الجاهزة لتصفية الحسابات وإدارة المنازعات والحروب حتى وإن كان السبب غير متعلق أصلاً بالكورد.

لقد شكل الامتداد الكوردي على جانبي الحدود دوماً مصدراً قلقاً للبلدين وسبباً لنشوء النزاعات والحروب منذ أقدم تاريخ لدولة العراق الحديثة وإلى الآن، حيث حصلت اشتباكات مسلحة بين البلدين في منطقتي خانقين وقصر شيرين في عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ بسبب تفاعل الوجود الكوردي على جانبي الحدود بين وتداخل عوامل السيادة بالتهريب وانتقال السكان^{٩٤}.

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن حدث الكثير من المناوشات والحروب وكان للقضية الكردية دور أساسي فيها ولبيان هذا الأمر نحتاج لتفصيل أكثر.

اتفاقيات قديمة

شهدت العلاقات بين البلدين توترات كثيرة أدت إلى عقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات منها:

^{٩٤} عوني فرسخ وآخرون، النزاعات الأهلية العربية، مرجع سابق، ص ٩٣.

"في زمن الدولة العثمانية عقدت: "معاهدة سنة ١٥٣٥، معاهدة أماسية سنة ١٥٥٥، معاهدة عام ١٥٦٨، معاهدة فرهاد باشا ١٥٩٠، معاهدة سنة ١٦١٣، معاهدة سراو سنة ١٦١٨، معاهدة زهاو سنة ١٦٣٩، معاهدة كردن ١٧٤٨، معاهدة أرضروم الأولى سنة ١٨٢٣، معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧، بروتوكول ١٩١١، بروتوكول ١٩١٣، وبعد الحرب العالمية الأولى وتكوين دولة العراق عقدت بين البلدين معاهدات ماثلة كمعاهدة الحدود ١٩٣٧، واتفاقية الجزائر ١٩٧٥، وقد كانت مسائل تخطيط الحدود واعادة تخطيطها، والمحافظة على الأمن والاستقرار، ومعاينة المخلين بالقوانين، وحل المشاكل بين الدولتين بالطرق السلمية من النقاط الجوهرية في جميع تلك المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات"^{٥٥}.

المطلب الثاني

العلاقات الايرانية العراقية في عهد عبدالكريم قاسم

ان الفترة الملكية في العراق شهدت في أواخرها نوعاً من الاستقرار ولم تندلع فيها ثورات كردية، لأن البريطانيين رتبوا المنطقة بأسرها بشكل يضمن وجود الاستقرار فيها حتى تتدفق المصالح ويستمر نهج الحريات، وتنتعش الصناعة الغربية بالنفط الرخيص وعمدوا الى بناء تحالفات في المنطقة تؤمن ذلك الاستقرار، هذا من جانب ومن جانب آخر فأ ن الشعب الكوردي لم يكن قد أفاق تماماً من الضربات الموجهة التي وجهت لثوراته في العراق وايران قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وكانت القيادة المتمثلة في ملا مصطفى البارزاني لا تزال في المنفى في الاتحاد السوفيتي. ولكن الاوضاع تغيرت مع وصول عبدالكريم قاسم الى السلطة بانقلاب عسكري حيث تبني مجموعة من السياسات منها:

- ١- الغاء الملكية في العراق واقامة النظام الجمهوري.
- ٢- رفض التحالف مع المعسكر الغربي واخراج العراق من حلف بغداد.

^{٥٥} دليز اسماعيل حقي، العامل الكوردي في الحرب العراقية الايرانية، مجلة (زانكو) للعلوم الانسانية، المجلد (١)، العدد (٢)، ص ٦.

- ٣- التحالف مع الشيوعيين والاتحاد السوفيتي.
- ٤- معاداة الأنظمة التقليدية الموالية للغرب في إيران ودول الخليج.
- ٥- إعادة الملا مصطفى البارزاني ومئات الأسر التي كانت معه من منفاهم إلى العراق واعتراف الدستور بحقوق الشعب الكوردي وكونه شريكاً للعرب في الوطن.
- ٦- اتجاهه لتأمين شركات النفط الأجنبية والتضييق على امتيازاتها.
- هذه السياسات وغيرها أدت إلى أمور وترتيبات جديدة في المنطقة منها:
- ١- تحوّل دول الغرب أمريكا وبريطانيا خصوصاً من هذه التغييرات وبدأت توّزع إلى دول المنطقة المتحالفة معها بمعاداة هذه الحكومة والضغط عليها وبدأت المباحثات تجري في أروقة حلف السنتو (بغداد سابقاً) عن كيفية التعاون لمواجهة هذه الأحداث التي من الممكن أن تأتي بالاتحاد السوفيتي إلى قلب الخليج، وبدأت أمريكا بانزال جنود المارينز في لبنان تحسباً لأي أمر جديد يضرّ باستقرار المنطقة.
- ٢- فكر شاه إيران جدياً بالتعاون مع حلفائه للقيام بعمليات عسكرية لاجهاض هذه الثورة والقضاء عليها في مهدها، وقد أعلنت الحكومة الإيرانية الحداد لمدة ثمانية أيام على أرواح ضحايا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتحولت إيران إلى ملاذ آمن ومحطة انطلاق للعناصر المناوئة للنظام العراقي الجديد، وتحول العراق بالمقابل إلى مأوى للمعارضة الإيرانية وخصوصاً الحركة الكوردية.
- ولم يدم الوفاق الكوردي القاسمي حيث بدأت الحركة الكوردية تطالب حكومة الثورة بالوفاء بالتزاماتها بشكل عملي وفي مستوى طموحها وتصورها لحقوق الكورد الثقافية والسياسية والاقتصادية. ولكن جواب الحكومة كان المماطلة والاهمال ومحاولة كسب الوقت لضرب الأطراف المعارضة ببعضها ببعض، حيث تخلّصت من القوميين والوحدويين بالتحالف مع الشيوعيين والكورد ويبدو أنها أرادت أن تتخلص منهما أيضاً.
- ومع بروز هذه الخلافات وجدت الحكومة الإيرانية الفرصة السانحة لاستخدام الورقة الكوردية لتنفيذ سياساتها الخارجية، فبدأت الاذاعة

الايروانية تبث برامج خاصة تحث الكورد على التمرد والثورة والوقوف بجانب النزعة الايروانية الأريسة (باعتبار أن الكورد والفرس من الشعوب الايروانية الأريسة).

ودخلت الحركة الكوردية في عام ١٩٦١ مرحلة الكفاح المسلح ضد النظام العراقي بعد أن يأس من الحوار والمفاوضة، وكانت هذه هي الفرصة المناسبة لدخول النظام الايرواني على الخط لجعل الثورة الكوردية أداة أحداث تغيير في العراق وسياستها وذلك ما حصل بالفعل حيث أنهكت الثورة الكوردية قدرات الجيش والحكومة العراقية، وأشاعت جواً من التذمر وخلقت الفرصة المواتية لحزب البعث والقوى القومية المتحالفة معه لكي تصل الى السلطة في عام ١٩٦٣، وهكذا ارتاحت الحكومة الايروانية والغربيون من نظام ثوري مشاكس.

وجاءت حكومة عبدالسلام فعداد معها شيء من العافية للعلاقات الايروانية العراقية، بل عادت دول حلف السنتو الى التعاون ضد الثورة الكوردية التي بدأت ايران أيضاً تريد الاستغناء عنها لخطورة تأثيرها على الوضع الداخلي هنالك ولعدم وجود حاجة آنية للتعامل معها بعد وصول الحكومة الجديدة الى السلطة.

ولكن الأمر لم يدم طويلاً حيث كشف عبدالسلام عارف عن اتجاهاته الوحشية مع الجمهورية العربية المتحدة ولواته لجمال عبدالناصر القريب والمتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وحاولت حكومة عبدالسلام أن تحاور الكورد وتصل معهم الى نتيجة الا أن سيطرة العقليّة العسكرية على النظام أجهضت كل تلك المحاولات ومن أبرزها محاولات (عبدالرحمن البزاز) الذي أعلن بيان ١٩٦٦ بينوده الاثني عشر الذي سرعان ما أصبح حبراً على ورق واضطر البزاز نفسه الى الاستقالة.

وفي أواسط الستينات حصل انشقاق داخل قيادة الحركة الكوردية، وتحول الحزب الى جناحين أحدهما يقوده ملا مصطفى البارزاني والآخر ابراهيم احمد السكرتير العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني، ولما وصل الخلاف مداه لجأ فضيل ابراهيم أحمد الى ايران تحت ضغط البارزاني ومواليه مما أعطي

الفرصة مرة أخرى للإيرانيين لاستخدام الورقة الكوردية لصالح أهداف السياسة الخارجية، كما أن هذا الانشقاق تسبب في اضعاف موقف الطرفين ليس عند الحكومة الإيرانية فحسب بل عند الحكومة العراقية أيضاً حيث إن تنافس الفصيلين على المواقع والعلاقات الخارجية وتمثيل الشعب الكوردي أدى إلى أن يفقدا القدرة والمبادرة، وهذا الأمر أدى إلى أن تطمع الحكومة العراقية في استغلال أحد الطرفين ودفعه إلى قتال مع الطرف الآخر، كما سعت الحكومة الإيرانية إلى الاستعانة بالفصيل الآخر (البارزاني) في حربها ضد المعارضة الكوردية الإيرانية^{٥٦}.

المطلب الثالث

العلاقات الإيرانية العراقية وحكومة البعث

لم تنجح جهود حكومة عبدالسلام في عام ١٩٦٦ لا في إعادة العلاقات الطبيعية مع إيران ولا في السلام مع الكورد، وتجدد القتال في كوردستان، ووقفت الحكومة الإيرانية مع الثورة الكوردية وتدهورت الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق وأنهك الجيش، الأمر الذي مكن البعثيين من استلام السلطة بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

والحكومة الجديدة البعثية التي وصلت إلى السلطة كانت ترفع شعارات ثورية بيسارية وقومية عربية وموالية للاتحاد السوفيتي وحركات التحرر، ورأت الحكومة الإيرانية في كل ذلك خطورة حقيقية عليها كما أن الغرب والأمريكان رأوا أن هذه الهستريا الاندفاعية لا بد من أن تجهض وتكبت وتسكت لأن الاستقرار في المنطقة أمر مطلوب بالنسبة لهم في كل الأحوال. ووصلت الحكومة البعثية إلى اتفاق مع الحركة الكوردية على الحكم الذاتي لكوردستان العراق عرف باتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠^{٥٧}، سادت بعدها

^{٥٦} انظر ستيفن سي بليتي، الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ٧٠٥.

^{٥٧} يمكن الاطلاع على نصوص القانون في مصادر منها: سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

هدنة وفترة سلام امتدت أربع سنوات، وكانت الاتفاقية بطبيعة الحال موضع سخط الإيرانيين الذين كانوا يصطادون في الماء العكر. وحدثت في تلك الأثناء جملة أحداث مهمة منها:

- ١- احتلال إيران للجزر الثلاثة في الخليج.
- ٢- اندفاع إيراني غير مسبوق للتسلح وبناء خامس جيش في العالم، وتقوية العلاقات مع أمريكا وإسرائيل.
- ٣- حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل.
- ٤- ظهور بوادر أزمة الطاقة في العالم الغربي وارتفاع أسعار النفط.
- ٥- بداية عهد من (الوفاق الدولي) أو الانفراج الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي منذ ١٩٧٢.

حدثت كل هذه التغيرات المهمة في العالم، ودخلت العلاقات العراقية الكردية في منعطف خطير بعد رفض الحكومة تحديد الفترة الانتقالية للحكم الذاتي سنة أخرى بناء على طلب الحركة الكردية، وإصدارها لقانون الحكم الذاتي من طرف واحد دون الالتفات إلى رأي القيادة الكردية أو التشاور معها كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى تجدد القتال بين الطرفين في عام ١٩٧٤ وكانت هذه هي الفرصة التي يتمناها الإيرانيون.

في هذه الجولة قدمت إيران دعماً غير مسبوق للحركة الكردية بمختلف الأشكال، بل طلب شاه إيران من الرئيس الأمريكي مساعدة الكورد ولكن في إطار تحقيق مصالحه هو وعبر قناته وليس لتحقيق مصالح الشعب الكوردي، وكانت الثورة الكردية هذه المرة تخوض معركة الوجود واللاوجود وانضمت فصائل وقيادات كردية من الجيش إلى الثورة وتمكنت الثورة من السيطرة على منطقة يبلغ طولها (٧٢٥) كلم على طول الحدود مع تركيا وإيران، ووقع أكثر من (١٢) ألف جندي عراقي في حصار القوات الكردية^{٥٨}، وثارت ثائرة الجيش العراقي فبدأ هجوماً شاملاً عنيفاً بكل إمكاناته على القرى والمدن الكردية دون تفريق بين المدني وغيره، وقامت القوات الجوية بحملات وحشية ضد المدنيين وتشرد عشرات الآلاف من المدنيين وفرض حصار

^{٥٨} شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

شامل ومحكم على المنطقة المحاذية لتركيا وتعرض مئات الآلاف لمجاعة خطيرة.

وعن الامكانيات التي كانت الثورة الكوردية تملكها في ذلك الوقت يقول التقرير السياسي للجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكوردستاني بأن الثورة كانت تملك: "خمس عشرة مليون طلقة من عتاد البنادق والرشاشات، وحوالي خمسة آلاف قنبلة مدفع وهاون وصواريخ بازوكا، ودا وجود ستين ألف مسلح منظم وآلاف المليشيات تحت أمرتها وسيطرتها على مناطق محيرة تبلغ مساحتها ٤٠,٠٠٠ كم^٢ من الجبال والوديان والسهول..."^{٧٩}.

وتحت ضربات هذه القوة، وبسالة الشعب الكوردي في تقديم التضحيات بسخاء وإيمانه المطلق بعدالة قضيته.. لحقت بالدولة العراقية خسائر قدرها تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث بـ (٦٠) ألف ضحية^{٨٠} غير المياريات من الدنانير والخسائر المادية، وأصبحت الحكومة العراقية بين خيارين لا ثالث لهما: فاما أن تتجاوب مع مطالب الشعب الكوردي في حكم ذاتي حقيقي غير منقوص، واما أن تحاصر الكورد من الخلف وتقطع عنهم شريان الدعم بالتنازل لايران عن شط العرب، وبالرغم من أن الخيار الثاني كان مناقضا للمبادئ والقيم الانسانية والقومية والاسلامية، وهو التطبيق العملي للأخوة العربية الكوردية... الا ان الحكومة فضلت الخيار الثاني، وكانت اتفاقية الجزائر بين الدولتين لعام ١٩٧٥.

وفي المقابلة التي حصلت بين السفارة الأمريكية (أبريل غلاسبي) والرئيس العراقي قبييل الحرب الثانية للخليج واجتياح الكويت يذكر الرئيس صدام حسين تلك الأيام ويقول عنها موجهاً خطابه للسفيرة:

^{٧٩} تقرير اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، مرجع سابق، ص ٧٦.
^{٨٠} أنظر خطاب (صدام حسين) في مؤتمر القمة الثالث المنعقد بمكة المكرمة في كتاب السامرائي، شفيق عبد الرازق، صدام حسين فكره ونضاله السياسي، (بغداد: مطابع سوفتك، ١٩٨٢، ص ١٦٤).

"في عام ١٩٧٤ التقيت ادريس ابن الملا مصطفى البارزاني، وكان يجلس على الكنبية التي تجلسين عليها الآن. لقد طلب مني ارجاء تنفيذ الحكم الذاتي لكوردستان العراقية حسب اتفاق آذار ١٩٧٠. أجبتته بأننا نصر على القيام بواجباتنا ويفترض به الحفاظ على كلمته وشعرت بأن نوايا ادريس من طبيعة عدوانية فقلت له: قدم احتراماتي الى والدك وأبلغه ما يتوقعه صدام حسين من مسار للأمر ثم أخذت أشرح له ميزان القوى بالأرقام كما فعلت مع الإيرانيين أثناء الحرب. لقد انتهت مقابلاتي له بالقول التالي: إذا فرض القتل علينا سوف ننتصر أتعرف لماذا؟ وقدمت له الأسباب جميعها، وأضفت سببا سياسيا: إن مصيركم يتوقف على مصير خلافاتنا مع شاه ايران. إن مصدر خلافنا مع ايران هو مطالبة هذا البلد بنصف شط العرب. فإذا استطعنا الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية لن نقوم بتنازلات في هذا المجال، ولكن اذا كان علينا الخيار بين نصف شط العرب ووحدة الأراضي العراقية الحالية سوف نتخلى عن شط العرب للحفاظ على العراق في الحدود الذي نريدها نحن، نرجوا أن لا تصبوا الزيت على النار حتى لا نلجأ الى الخيار الثاني"^{٦١}. ورات الحكومة العراقية أنها بهذه الخطوة تضرب عصقورين بحجر واحد حيث تنتهي الثورة الكوردية بتخلي ايران عنها، وتنتهي التوترات مع ايران أيضا، ولكن الحقيقة أثبتت عكس ذلك وبعد مرور أربع سنوات فقط.

المطلب الرابع

اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

كان الانفراج الدولي، وأزمة الطاقة، وخطورة عدم الاستقرار على تدفق البترول وسعره قد أدى بالكثير من الأطراف الى التفكير الجاد في إنهاء التوترات والمناوشات بين ايران والعراق، كما ان الوضع على الجبهة الاسرائيلية العربية أيضاً كان تحت دراسة أمريكا لعقد اتفاقية سلام مصري-اسرائيلي وذلك يحتاج الى دمج العراق في الترتيبات الأمريكية في المنطقة وذلك بأن تعقد اتفاقاً مع ايران حليفة أمريكا واسرائيل في المنطقة.

^{٦١} بيار سالينجر وأريك لوران، حرب الخليج الملف السري، مرجع سابق، ص ٧٤.

كما ان الجزائر كانت تعاني من قضية الربر وهي شبيهة بقضية الكورد في العراق وما كانت تتمنى نصراً للاكراد حتى لا يؤثر ذلك على وضع ومطالبات باقي الأقليات العرقية في المنطقة.

كما أن مصر التي كانت تريد عقد اتفاقية مع اسرائيل تعتبر خرقاً للإجماع وارتكاباً للمحرمات كانت هي أيضاً بحاجة الى موافقة عربية وخاصة عراقية وذلك لمحورية دور العراق في التأثير العربي، ورأت أن التنازل القومي الذي ستقوم به العراق بعد اتفاقها مع ايران سيجعلها تسكت عن الاتفاقية المصرية الاسرائيلية.

أما منظمة أوبك البترولية فكانت الخلافات الايرانية العراقية تضرب وحدة صفها وتفقدتها قدرة المبادرة وفرض الشروط، وتنظيم سوق النفط والتحكم في الانتاج والسعر.

وكانت (تركيا) هي الأخرى سعيدة بانتهاء الحرب لغير صالح الكورد حتى لا يؤثر ذلك على الكورد في تركيا وخصوصاً بعد أن لمست التأثير القوي للشورة على المشاعر القومية في تركيا حيث ظهر فرع للحزب الديموقراطي الكوردستاني في تركيا، علاوة على التنظيمات الكوردية الأخرى التي كانت موجودة.

أما أمريكا فقد أدركت خطورة الوضع في كوردستان على مصالح حلفائها تركيا وإيران من ناحية، وأثرها على استقرار منطقة الخليج، ومن ثم على الوفاق الدولي حيث كان الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي في جانب العراق، وفوق ذلك كما قال دبلوماسي أمريكي: "إن حرمان الأكراد من المساعدات قد جاء بعد ادراك أن الحرب ستصبح خطرة جداً واحتمال الحاق خسائر جسيمة بالحقول النفطية"^{٩٧}، هذا علاوة على أن أمريكا كانت ترى أن هذه الاتفاقية تحقق لها تقارباً مع العراق على حساب الاتحاد السوفيتي يخفف حدة العراق ويفرغ شعاراته الثورية من المعاني وهذا ما حصل فعلاً.

^{٩٧} ستيفن سي بليتين، الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ١٩٥.

وبعد أن قامت كل من مصر والجزائر والأردن وتركيا وملك المغرب بجهود في مجال تقارب البلدين، أدت هذه الجهود في النهاية إلى بداية مفاوضات جدية بين البلدين، واجتمع وزراء الخارجية في كانون الثاني ١٩٧٥، ومهد اللقاء للقاءات أخرى، وفي ٦ آذار ١٩٧٥ وأثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول المصدرة للنفط (أوبيك) في الجزائر وبحضور رئيس الجزائر (هواري بومدين) وقع صدام حسين مع شاه إيران اتفاقية الجزائر المشهورة واتفق الطرفان على^{٦٣}:

١- إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية استناداً إلى بروتوكولات الاستانة لسنة ١٩١٣، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية- الفارسية لسنة ١٩١٤.

٢- تحديد الحدود النهرية في شط العرب حسب خط الثالوك^{٦٤}.

٣- يتعهد الطرفان بإعادة الأمن والثقة على طول حدودهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفعالة على تلك الحدود. وذلك من أجل وضع حد لكل تسلل ذي طابع تخريبي. (القصد هو الثورة الكوردية).

٤- الاتفاق على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل.

وهكذا اتفق الطرفان أخيراً على إنهاء الثورة الكوردية، وغدر الشاه بالكورد وقدمهم قرابين لمصلحه، وقرر وبسرعة غير متوقعة قطع كل أشكال الدعم عن الثورة وخير الشوار بين خيارين أحلاهما مر: إما الالتجاء إلى إيران في أيام معدودة تكون الحدود فيها مفتوحة لاستقبالهم كلاجئين، وإما الاستفادة من العفو العام للحكومة العراقية وتسليم أنفسهم لها.

^{٦٣} شفيق عبدالرزاق السامرائي، صدام حسين فكره ونضاله السياسي، مرجع سابق، ص ١٦٥.

^{٦٤} كلمة (ثالوك) من الثالفيك Thalveg الألمانية وتعني طريق الوادي، ويراد بها اعماق نقطة في وسط وادي شط العرب أو اعماق جزء من مجرى النهر أنظر: د. فاضل حسين، مشكلة شط العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٢.

وانهارت الثورة التي استمرت من ١٩٦١ الى ١٩٧٥ بعد أن قدم الشعب الكوردي (٣٥) ألف قتيل وأكثر من (١٠٠) ألف جريح ومعتوق، ومئات الألوف من الأرامل واليتامى والشكالي^{٦٥}، ويعد أن كادت الآمال تتحقق. وكانت نهاية الثورة الكوردية هي الثمن الوحيد الذي استلمته الحكومة العراقية من إيران أما بعض الأراضي التي كانت الحكومة العراقية تطالب بها حسب المعاهدات وبحكم اتفاقية ١٩٧٥ مثل (سيف سعد) وغيرها فلم تحصل عليها حتى الآن، ومع ذلك فقد اعتبرت القيادة العراقية الاتفاقية نصراً سياسياً وعسكرياً كبيراً حيث جاء على لسان صدام حسين: "لقد كانت اتفاقية آذار ١٩٧٥ في حينها قراراً شجاعاً وحكيماً، قراراً وطنياً وقومياً، إن الشجاعة لا يعبر عنها بالاستخدام المقتدر للبندقية والسيوف في مواقع المجابهة الامامية للعدو في الدفاع أو الهجوم وإنما يعبر عنها كذلك ومن مواقع القيادة وبوجه خاص، بالقرار الشجاع، في الدفاع عن الشعب والأمة، والحفاظ على السيادة عندما لا يكون السيف وحده والبندقية وحدها قادرين على تحقيق هذه الأهداف، لقد أنقذ ذلك القرار، وفي ضوء تلك الظروف العراق من مخاطر جدية كانت تهدد أمنه ومستقبله"^{٦٦}.

قامت الحكومة العراقية طبقاً للاتفاقية بإجراءات أخرى مثل طرد المعارضة الإيرانية ومن ضمن من تم طردهم (آية الله الخميني) الذي قضى في العراق أربع عشرة سنة، والذي سوف يصبح له ذلك الشأن الذي لم يتوقعه أحد.

أما الثورة الكوردية فلم تنته تماماً كما توقع النظام العراقي، رغم الضعف الذي أصابها، حيث سارع بعض القادة وعلى رأسهم جلال الطالباني بإعلان الاتحاد الوطني الكوردستاني عام ١٩٧٥ انطلاقاً من سوريا، وظهرت تنظيمات يسارية قوية، وأعادت القيادة المؤقتة للحزب

^{٦٥} مجيد، كمال، النفط والأكرد - دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٧، ص ٥٤).

^{٦٦} دليو اسماعيل حقي، العامل الكوردي في الحرب الإيرانية العراقية، مجلة (زانكو)، مرجع سابق، ص ١٠.

الديمقراطي الكوردستاني تنظيم نفسها مرة أخرى، ونزلت مجموعات ومفارز مسلحة لتمارس حرب العصابات انطلاقاً من جبال كوردستان التي طالما احتفى بها الشعب الكوردي، وكرد فعل لذلك قامت الحكومة العراقية بتنفيذ سياسة (الحزام الواقي) الذي تم بموجبها تهجير مئات القرى الكوردية الحدودية بعمق (٢٠) كيلومتر، وقامت الحكومة بعد التهجير بهدم تلك القرى وتحفيف منابع المياه فيها واحراق بساطينها وزرع الألغام في ممراتها واعلانتها منطقة عسكرية محرم دخولها لغير الجيش والمخابرات^{٦٧}.

المطلب الخامس

الحرب الايرانية العراقية والعامل الكوردي

ولم تمض فترة طويلة حتى انهار نظام الشاه في ايران ووصلت الثورة الاسلامية الى السلطة بعد انتفاضة شاركت فيها كل قطاعات وأحزاب وفئات وقوميات ايران، واذا بالامام خميني المطرود من العراق يصل على متن طائرة فرنسية الى طهران زعيماً للثورة الشعبية ثم قائداً أوحداً للدولة متمتعاً بكاريزما دينية غير مسبقة.

ورأت الحكومة العراقية أن حالة الفوضى الموجودة في ايران هي خير توقيت للتنصل من اتفاقية آذار ١٩٧٥ التي لم تحقق للعراق ما كانت ترجوه من انتهاء الثورة الكوردية، ها قد بدأت بوادر ثورة دينية شعبية تظهر سوف تشكل خطراً لا يقل شأنه عن الثورة الكوردية، والمبررات كانت جاهزة حيث إن^{٦٨}:

- ١- الاتفاقية لم تلتزم بها ايران الشاهنشاهية، ولا تلتزم بها ايران خميني لأنها الاتفاقية التي تم بموجبها طرد الامام الخميني من العراق واذلاله.
- ٢- الأراضي العراقية التي هي للعراق في ايران لا زالت محتلة مثل (سيف سعد) و(زين القوس).

^{٦٧} المرجع نفسه، ص ١١.

^{٦٨} شفيق عبدالرزاق السامرائي، صدام حسين فكره ونضاله السياسي، مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

٣- تصدير الثورة للعراق وإثارة الشيعة في العراق، وقيام عناصر موالية لـ إيران بأعمال عنف.

٤- إغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة العراقية.

٥- اعتداءات على السفارة العراقية في طهران.

تلك هي المبررات التي ساقها صدام حسين في خطابه لمؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد في مكة بتاريخ ١٩٨١.

ورغم أن العراق هو الذي يادر بالحرب للاستفادة من عامل الفوضى وعدم الاستقرار في إيران وحداثة الثورة، فإن المواليون للعراق يقولون أن إيران هي التي بدأت بالحرب في ١٩٨٠/٩/٤ بقصف مدفعي لمدين خاتكين وزرباطية والمخافر الحدودية في طول الجبهة، وقام العراق بإرسال مذكرة تحذيرية أكدت على ضرورة إعادة الأراضي المتجاوز عليها في منطقة (زين القوس) و(سيف سعد) و(ميمك)، ومنحت المذكرة الجانب الإيراني فترة يومين!! لإعادة الأراضي العراقية بموجب معاهدة ١٩٧٥، ولكن الجانب الإيراني رمى بالتهديد عرض الحائط، مما أجبر العراق على إبلاغ الإيرانيين أن القوات العراقية ستقوم بتحرير الأراضي في تلك المناطق يوم ١٩٨٠/٩/٧ وبالفعل دخلت القوات العراقية في ذلك التاريخ، الأراضي المتنازع عليها وبعدها قامت القوات الجوية العراقية بقصف معظم المطارات والأهداف العسكرية داخل إيران، واقتحمت القوات العراقية المزيد من الأراضي^{٦٦}.

ومن آب/١٩٨٠ إلى مايس ١٩٨١ كانت السيطرة والمبادرة للعراق، وبدأت الحكومة الإيرانية تدخل الأراضي العراقية ابتداءاً من تموز ١٩٨٢ بعد أن جمعت قواها وفاقته من الضربات تلك.

ونعود للعامل الكوردي، حيث كان العامل الأساس لهذه الحرب لأنها قامت على أساس اتفاقية الجزائر التي عقدت بسبب الثورة الكوردية.

وهذه المرة قامت الحكومة العراقية بالمبادرة للاستفادة من الورقة الكوردية، لأن الكورد في إيران ومنذ من نجاح الثورة الإيرانية في ١٩٧٩

^{٦٦} حسن محمد طوالبه، مناقشة في النزاع الإيراني العراقي، مرجع سابق، ص ٧-٨.

ثاروا وطالبوا أن يكافؤا بالحكم الذاتي مقابل دورهم في إسقاط نظام الشاه وعلى أساس برنامج الثورة الذي كان يقضي بأن تحصل الشعوب الإيرانية على حقوق متساوية وأن تحفظ خصوصياتها وتحكم نفسها بنفسها، ولكن الحكومة الجديدة ماطلت بل رفضت بمجج شتى، وأظهرت طائفية ضيقة عقدت القضية الكردية أكثر حيث عانى الكرد هذه المرة من الانتماء المذهبي السني بالإضافة الى معاناتهم من الانتماء القومي.

واشتعلت الثورة الكردية في إيران، ووجه صدام حسين خطاباً للشعوب الإيرانية عامة وللشعب الكردي خاصة أكد فيه استعداد بلاده لبناء علاقات معها ومد يد العون الى ثورتها بكل الأشكال وقال إن هذا ليس كلاماً وإنما هو قرار^{٧٠}.

"وفي شهر كانون أول ١٩٨٠ غزت القوات العراقية- التي كانت في تلك الفترة تساعد الأكراد فقط- مدينة (مریوان) التابعة لكوردستان الإيرانية، والتي تبعد أربعين ميلاً عن مدينة السليمانية في كوردستان العراق، ووضع هذا الغزو القوات العراقية على مسافة تبعد خمسين ميلاً من سنندج (معقل الثورة الكردية وإحدى المدن الرئيسية الكبيرة ويمكن اعتبارها عاصمة كوردستان إيران) وطوال شهر كانون الأول شهدت المنطقة قتالاً عنيفاً خاضه الأكراد والعراقيون من جهة والایرانيون من الجهة الأخرى... وفي نيسان عام ١٩٨١ كان التعاون الكردي- العراقي يعتبر أمراً خطيراً بالنسبة لطهران، مما دفعها لأن تعرض مسألة الاعتراف بكل الثورات العرقية إذا ما تخلوا عن أسلحتهم، وبات أكيداً أن هذا العرض موجه بشكل خاص الى الأكراد. ولم تستجب كوردستان لهذا العرض... وما أن انجلى صيف ١٩٨١ حتى تبين عدم وجود أية تسوية للقضية وازداد الوضع تفاقمًا^{٧١}.

^{٧٠} دليو اسماعيل حقي، العامل الكردي في الحرب الإيرانية العراقية، مرجع سابق، ص ١١.

^{٧١} ستيفن سي بليتر، الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

وبالشكل نفسه حاول الايرانيون أيضاً تجنيد المعارضة العراقية ودعمها ضد حكومة بغداد وعلى رأس تلك المعارضة القوى الكردية، وقاموا بتسليح (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وفي صيف ١٩٨٣ غزت القوات الايرانية وبمعاونة (الحزب الديمقراطي) كردستان العراق، وحاول العراق أن يكسب الشعب الكوردي الى صفه فأتصل بفصيل الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني وعرض عليه المفاوضات على الحكم الذاتي والتعاون مع الحكومة، وشجع الدكتور عبدالرحمن قاسم زعيم (الحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني) الذي كان متحالفاً مع العراق جلال الطالباني على ذلك، ولم يكن الطالباني وحزبه ذو الاتجاه اليساري يرغب في بناء علاقات مع ايران الأمر الذي جعله يوافق خصوصاً وأن الحكومة لم تطلب هذه المرة نزع سلاحهم الأمر الذي جعلهم يطمنون الى قدرتهم على الدفاع عن النفس إذا حصل أي غدر.

وأعلنت هدنة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وبين الحكومة العراقية، وتم تبادل الاسرى في كانون الثاني ١٩٨٤، ولم تتقدم المفاوضات كثيراً وما لبثت أن تعثرت وفشلت لتعنت الحكومة التي كانت تريد من هذه المفاوضات دمج القوات الكوردية في الجيش العراقي لتصبح حرس حدود في وجه الزحف الايراني.

وفي تلك الأثناء وجهت تركيا لوماً للعراق وايران لكونهما يشعلان فتيل ثورة كوردية ويسلحانها مما يؤدي الى اضطراب في المنطقة^{٧٢} وخصوصاً في المثلث الكوردي الواقع بين العراق وايران وتركيا، وبما يجدر ذكره أن الأحزاب الكوردية في تركيا كانت قد نشطت في تلك الفترة وأعلنت حرباً على الدولة التركية.

وهكذا عادت الثورة الكوردية الى البلدان الثلاثة، وأصبح واضحاً أن هذه الأحزاب التي تعتمد على فصائل مسلحة سوف لن تخضع بسهولة في المستقبل، وعادت القضية الكوردية منذ ١٩٨٤ الى مقدمة مباحث شؤون السياسة الدولية.

^{٧٢} المرجع نفسه، ص ٢٠٨.

وفي إحدى خطاباته أمام المجلس الوطني العراقي في بداية الحرب أكد صدام حسين العلاقة بين الحرب وبين اتفاقية ١٩٧٥ والثورة الكوردية حيث قال في ١٧ أيلول ١٩٨٠ "ومنذ اليوم الأول لوصول المجموعة الحاكمة في إيران إلى السلطة لمسنا منها مواقف عدائية وإخلال بعلاقات حسن الجوار... وفي وقت مبكر جداً خرقت المجموعة الحاكمة في إيران بنداً أساسياً من بنود الاتفاقية عندما استدعت قيادة التمرد العميل من أمريكا إلى إيران، واتخذوها منطلقاً لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية بإسناد صريح من السلطات الحاكمة فيها...^{٧٣} وكان إعلان إلغاء الاتفاقية إعلاناً للحرب تلتها العمليات العسكرية.

واستمرت الحرب ثماني سنوات حتى ١٩٨٨/٨/٨، وكانت المشاركة الكوردية فيها واضحة، وكان من المتوقع جداً أن تؤدي إلى تغيير النظام في العراق إلا أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى أدت إلى تدمير البلدين واستنزافهما دون تحقيق أي نصر لأحد الطرفين.

وخرج البلدان من الحرب في حالة إجهاد تام، وراح ضحية الحرب أكثر من مليون شخص وخسائر قدرها البعض بـ (٥٠٠) مليار دولار لكل دولة، وأوجدت الحرب أعماق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، وخرج العراق من الحرب بديون وصلت (١٠٠) مليار دولار^{٧٤}.

ولاشك بأن الأزمة التي وقعت فيها العراق بعد هذه الحرب من مديونية ودمار هي التي أوجدت جذور وأسباب حرب الخليج الثانية واحتلال الكويت، حيث طلب العراق من الكويت والامارات والسعودية التنازل عن ديونها على العراق، بل طلب كذلك دعم العراق بمبلغ عشرة مليارات دولار لكي تقف على قدميها وتبدأ نموها من جديد وتعود بعض العافية الى اقتصادها المنهار، والعراق كان ينطلق في هذه المطالبة من ادعاء أنها كانت تقاتل على الجبهة الشرقية للامة العربية وتدرأ خطراً محققاً عن دول الخليج

^{٧٣} المرجع السابق، ص ١٢.

^{٧٤} بيار سالينجر وأريك لوران، حرب الخليج الملف السري، مرجع سابق، ص ٧.

جميعها حيث ان تلك الدول كان يمكن ان تصبح لقمة سهلة وسانغة لإيران لولا المقاومة العراقية.

نعود للحرب الإيرانية العراقية حيث تسبب وقوفها في أزمة للمعارضة الكوردية التي أصيب بخيبة ثانية بعد قبول إيران رغماً عنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) القاضي بوقف الحرب وبدأت المباحثات السلمية، ولكن لم يكن التأثير شديداً لبقاء فرصة للمناورة وحرب العصابات التي أصبحت الثورة الكوردية تتقنها، ولكن الإجراء الأكثر شدة- والذي بدأ قبل توقف الحرب وأدى ليس لإلحاق ضرر بالثورة وإنما لتعرض شعب للإبادة- تمثل في استخدام الحكومة العراقية بشكل مكثف الأسلحة الكيماوية ضد الثوار والمدنيين الكورد بدون رحمة ومن غير تفرقة بين مدني ومسلح وشيخ وطفل وذكر وأنثى، الأمر الذي خلف في مدينة (حلبجة) وحدها خمسة آلاف قتيل وعشر آلاف جريح وكلهم كانوا من المدنيين الأمنيين وكانت هذه الحادثة قبيل توقف الحرب*.

وقامت الحكومة بعيد انتهاء الحرب بثلاث عمليات ضد منات القرى والقصبات الكوردية سميت بعمليات (الانفال الأولى والثانية والثالثة)!!، وكانت عبارة عن عمليات تمشيط عسكرية واسعة لهذه القرى، حيث تم قصفها جواً وبراً بالمدافع الثقيلة والطائرات قبل اقتحامها من قبل عشرات الآلاف من الجنود الذين اعتبروا ان ما يحصلون عليه من أموال وأطفال ونساء أنفلاً وغنائم!!، وقد أخذ من هذه القرى أعداد من البشر يقدر بـ(١٨٢) ألف إنسان لم يعودوا الى الآن ولا أثر لهم، ومعظمهم كانوا من الشيوخ والأطفال والنساء الذين لم يتمكنوا من الهرب والتخفي في الجبال وقد مضى الآن على هذه الكارثة المروعة مايزيد على (١٤) عاماً.

وفي الختام نقول لا شك أنه كان هناك الكثير من الأسباب وراء الحرب العراقية الإيرانية، من أسباب تاريخية وسياسية ومذهبية واقتصادية... الخ ولكن العامل الكوردي كان من بين أهم الأسباب التي أوصلت البلدين الى حالة الحرب والانفجار، الأمر الذي يؤكد أهمية العامل العرقي والقومي في

* الباحث كان شاهد عيان في هذه المجزرة.

رسم العلاقات الدولية، والذي يؤكد أيضاً أنه لا استقرار للمنطقة دون إيجاد حل عادل شامل للقضية الكردية التي تهم دول الأقليم بأسرها.

خاتمة الفصل الثالث

وختاماً لهذا الفصل عوداً على بدء، نقول إن القضية الكردية كانت من بين أهم العوامل التي أثرت على ترسيم خريطة العلاقات الدولية في المنطقة وذلك لأسباب كثيرة منها ما يرجع إلى الشعب الكردي نفسه وطبيعة الأنظمة الحاكمة التي تتسم بالفردية وتتجه للعنف والحل العسكري تجاه القضية من ناحية، ولديها الكثير من التناقضات والتضارب في المصالح والتوجهات؛ ومنها ما يعود إلى المنطقة وإستراتيجيتها وما فيها من ثروات وممرات مهمة.

لقد كانت تأثيرات القضية الكردية على العلاقات الدولية في اتجاهين: فهي كانت تتسبب في تقارب دول المنطقة وزيادة نقاط الاشتراك فيما بينها، ودخولها في اتفاقيات وأحلاف ومعاهدات أحياناً؛ وفي أحيان أخرى كانت تتسبب في خلق أزمات بل واندلاع حروب كالحرب الإيرانية العراقية والتوترات السورية التركية في أواخر التسعينات، كما أنها تتسبب في سقوط الحكومات داخل هذه الدول ويتبع ذلك ظهور مشاريع جديدة ومراجعة التحالفات القديمة.

وعلى المستوى الدولي فإن هنالك الآن اتجاهات قويا داخل الدول الكبرى والأمم المتحدة في دعم مسألة ربط حقوق الإنسان بالوضع الدولي لأية دولة من حيث العزل أو المشاركة في النادي الدولي، ويلاحظ في هذا المجال صدور القرار (٩٨٦) من مجلس الأمن ضد العراق حيث اعتبر القرار أن انتهاك حقوق الكورد يعتبر مهدداً للسلم والأمن الدوليين، ويمكن في هذا المجال أيضاً الإشارة إلى مسألة قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وربط ذلك بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في تركيا ومن أهم قضايا حقوق الإنسان هناك هو الملف الكردي.

إن الأهمية البالغة للمنطقة، والتعقيدات والمصالح الكثيرة الموجودة فيها وإمكانية استخدام القضية الكردية مدخلا للتأثير فيها دفع بالكثير من

الدول والقوى الكبرى الى الاهتمام بالقضية الكردية وتوظيفها لتنفيذ سياساتها الخارجية، وعلى رأس تلك الدول أمريكا والاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة، وإسرائيل في السبعينات، علاوة على دول الإقليم التي لجأت لتصفية حساباتها مع بعض الى استخدام الورقة الكردية بالرغم من الازدواجية التي تقع فيها تلك الدول حيث تقمع الكورد في أرضها وتدعم ثورته في بلد آخر!!

وتسبب هذا الاستخدام للقضية الكردية من قبل دول المنطقة في إيجاد حروب وتوترات حدودية كانت الحرب العراقية الإيرانية ذروتها؛ حيث كانت الثورة الكردية في العراق والدعم الإيراني لها سببا في عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وبعد إعلان العراق إلغاء تلك الاتفاقية- بعد وصول الثورة الإسلامية في إيران الى السلطة- اشتعلت الحرب بين البلدين، تلك الحرب التي دامت ثمان سنوات وخلفت مليون ضحية من الطرفين وعشرات الآلاف من الأسرى ظل بعضهم في الأسر ما يقرب من عشرين عاما، كما تسببت الحرب في خسائر مادية لكل بلد قدرت بـ(٥٠٠) مليار دولار.

خاتمة البحث

إذا كان العلماء قد اختلفوا نظرياً حول العوامل التي يمكن أن تسهم في بناء شخصية مميزة لقومية معينة ومدى أصالة وقوة تلك العوامل وحجم مساهمتها في ذلك البناء، فلا أرى أنهم يختلفون عملياً على الإقرار بحق كل الأمم التي تعتبر نفسها ذات شخصية متميزة وكيان قومي خاص (مهما كان نوع العامل الذي أسهم في تكوين ذلك الشعور لتلك المجموعة من الناس)، في أن تحافظ على خصوصياتها الدينية والثقافية، وفي أن تعيش في مساواة وبحقوق كاملة مع باقي الشعوب الأخرى التي تختلف معها.

لقد تبين من خلال هذا البحث أن هناك تعريفات كثيرة ونظريات متعددة تختلف في تحديدها لعوامل تكوين الأمم، ولكن في الواقع نجد أن عاملاً واحداً مثل الدين أو اللغة يكون كافياً أحياناً لتشكيل شخصية قومية من القوميات، إذا فلا داعي إلى تعداد شروط كثيرة وتعقيدها في محاولة للالتفاف على حقوق المجموعات البشرية التي يراد صهرها أو دمجها قسرياً في مجموعات أخرى غالبية تختلف عنها.

إن الشعور القومي بالخصوصية والتميز ظاهرة عالمية لا يخلو أي مكان في العالم منها بل هي جزء من الفطرة البشرية ويعني هذا الشعور أن هناك صفات لهذه المجموعة البشرية وهي تريد أن تحافظ عليها مثل (اللغة، والدين، والعرق، والثقافة، والعادات) ... وأن إرادة المحافظة على تلك الأمور حق من الحقوق وجزء أصيل من طبائع البشر ولا مجال لنعتهم بالعنصرية والتقوقع والاستعلاء، ولا ينبغي دعوتها إلى التخلي عنها مهما كانت المبررات، لأن تلك الدعوة تحمل في طياتها استخفافاً بقيم الآخرين واستعلاء على ما هم عليه من حال، وأي محاولة لطمس خصوصيات الآخرين سوف تؤدي دون أي شك إلى رد فعل وكره وغضب وثورة لا يمكن التنبؤ بعواقبها بسهولة.

إن نظرة عابرة لخريطة العالم الإثني والقومي ترينا أن عدداً محدوداً جداً من الدول تتمتع بوحدة عرقية وثقافية، وأن الغالبية العظمى من دول العالم تندرج تحت الدول متعددة القوميات، بل إن غالبية الدول الأفريقية لا

تشكل العرقية الواحدة فيها أكثر من ٢٠٪، ففي تنزانيا، و أوغنده، وزائير، وكامبيون... الخ تنزل النسبة الى ١١٪ وما دون ذلك، ومع هذه الحقيقة فانه لازال الكثير من الدول تحكم بعقليات طائفية وعنصرية ومنحازة لعرقية معينة، الأمر الذي أفقد هذه الدول الاستقرار والوحدة الوطنية والتكامل الوطني والقومي، بل إن هناك دراسات تتحدث عن حوالي ٩٠٠ مليون بشر يعانون من التمييز على أساس العرق والقومية والثقافة. هذا وليست الظاهرة القومية وما ينجم عنها من مشاكل وتداعيات خاصة بالدول النامية أو المتخلفة، بل هي ظاهرة عامة تجدها في كل القارات وفي الدول المتقدمة أيضاً، من كيوبك في كندا الى باسك في اسبانيا، الى ايرلندا في المملكة المتحدة، الى قضية السكان الأصليين في أستراليا... الخ، ولكن هذه الظاهرة بالرغم من عالميتها وشولها إلا أن القاسم المشترك فيها هو انعدام العدالة والمساواة، والشعور بأن الهوية المميزة للجماعة تتعرض للخطر، وأن هناك مجموعة ثقافية وعرقية أخرى تحاول بسط هيمنتها وتسعى للانتقاص من تلك الهوية المهددة، وأن هناك تحيز وتهميش... الخ.

مما لاشك فيه أن التمييز والظلم يؤديان الى ثورة ورد فعل عنيف، وأن القوميات التي تظلم لابد أن تثور لانتزاع حقها الذي سلب منها ولهذا نجد أن هناك عشرات الدول مهددة بالتفكك والانحيار، وأن هناك الكثير من الدول تصرف نسباً عالية سنوياً من ميزانيتها في علاج آثار هذا الأمر، وأن التاريخ القريب جداً كان شاهداً على انهيار اتحادات دولية كبرى تحت ضغط المجموعات العرقية والقومية كما حصل في الاتحاد السوفيتي، والاتحاد اليوغسلافي... الخ.

ومن الأمور الهامة التي استنتجها البحث هو أن الآثار السالبة للقضايا القومية تتجاوز المستوى الداخلي الى رحاب اقليمي وعالمي وذلك لأن أي صراع ينشأ في أية بقعة من العالم سرعان ما يأخذ أبعاداً دولية عندما تتدخل الدول الأخرى وتريد استغلال تلك المشكلة لمآربها الخاصة.

وهناك الكثير من الأسباب التي تجعل الدول تتدخل في القضايا القومية داخل الدول الأخرى، منها أسباب تتعلق باستخدامها لتحقيق مآرب ومصالح خاصة بها، أو الانتصار لمجموعة عرقية هي امتداد للمجموعة العرقية التي تحكم الدولة الأخرى مثل دعم تركيا للقبازصة الأتراك، ودعم العراق لعرب خوزستان في إيران، ودعم فرنسا للمجموعة الفرنسية في كيبك، ودعم الصومال للصوماليين في اثيوبيا وغيرها، وقد يكون الدفاع من منطلق ديني لكون المجموعة المضطهدة تشترك مع الدولة التي تدعمها في الدين، مثل دعم الدول الإسلامية للبنان وفلسطين ضد إسرائيل، ودعم بعض الكنائس لمتبردي جنوب السودان، وهلم جرا.

وقد يكون القصد من دعم المجموعة العرقية الشائرة هو استنزاف الدولة التي تحكمها حتى تغير سياساتها، وتتخلّى عن طموحاتها، وتغير ولائها مثل دعم إسرائيل في السبعينات للشورة الكوردية في العراق، وكذلك أمريكا، وقد يتجاوز الدعم الى حد ان يكون القصد منه هو تغيير نظام الحكم في الدولة كلياً والإتيان بنظام بديل مثل دعم إيران للشورة الكوردية بداية الستينات لتغيير نظام عبد الكريم قاسم، والإتيان بنظام حكم موال او منسجم مع الدولة الداعمة، وكدعم أمريكا لمتبردي جنوب السودان حالياً.

على أية حال فأن تجارب الشعوب والأقليات والشورات المختلفة التي قامت بها الشعوب أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأن أية مجموعة عرقية تريد أن تثور على دولتها فإنها تجد من يدعمها ويقف معها مهما كان نوع الدعم وكيفية استمراره، وأن مقدار الاختلافات والتناقضات السياسية والايدلوجية والاقتصادية والعرقية والدينية والسلطوية... الخ بين الدول، يتيح دوماً مجالاً واسعاً للدعم والتدخل لصالح ثورات الشعوب، هذه الحقيقة تثبت لنا أهمية العامل العرقي في الاستقرار الداخلي والاقليمي وحساسية التعامل معه.

بناءً على ماتقدم نلاحظ أن ثورات الشعوب المضطهدة لا تتوقف وإن أصابتها انتكاسات أو فترات ركود، وقد توحى لقاصري النظر أنها قد اختفت نهائياً، ولكنها سرعان ما تتجدد وتشتعل كالجمرة تحت الرماد بهبوب شيء من الرياح عليها، وقد تتجدد بصورة أقوى وأكثر عنفاً وأوسع انتشاراً وأكثر استعصاء على القمع والضرب لأنها غالباً ما تكون قد استفادت من تجاربها وانتكاساتها السابقة.

وبالقدر الذي يتعلق الأمر بالقضية الكردية فإن الباحث توصل إلى جملة استنتاجات يمكن إجمالها في الآتي:-

١- إن الشعب الكردي شعب عريق، ويتميز عن شعوب المنطقة بلغة وملامح عرقية، وأزياء وعادات ثقافية خاصة به، وأنه ينتمي إلى السلالة الآرية الهندو أوروبية، ويشترك مع مجموعة الشعوب الإيرانية القديمة كالفرس والباكستانيين والأفغان والبلوج... الخ في الكثير من العادات والكلمات الأمر الذي يدل على وحدة الأصل القديم.

٢- يبلغ تعداد الشعب الكردي الآن أكثر من ٣٠ مليون نسمة ويعيش على مساحة جغرافية متصلة ببعض تقدر بحوالي (٥٠٠) مليون كيلو متر مربع موزعة بين إيران والعراق وتركيا وسوريا وأجزاء من الاتحاد السوفيتي السابق.

٣- كان للشعب الكردي دول وإمارات عديدة قبل الإسلام وبعده وقد حكم الأكراد أنفسهم وسادوا المنطقة أحياناً، ويتطلع الشعب الكردي إلى دولة كبرى تجمعهم في كيان سياسي موحد، ولصعوبة هذا الأمر وتعذره الآن فإنهم يطالبون بكيانات فيدرالية داخل الدول التي يعيشون فيها حالياً، ويريدون الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم وخصوصياتهم القومية وأن يسمح لهم بتقرير مصيرهم شأنهم شأن أي شعب آخر.

٤- لما طالب الشعب الكردي بحقوقه في الدول التي يعيش فيها واجه عدم تفهم ورد فعل عنيف وغير عادل من الاستعمار والحكومات والأنظمة التي جاءت بعد الاستعمار وأدى عدم الاعتراف بحقوق هذا الشعب إلى أن يشور وينتفض ضد الأوضاع الظالمة التي يراد فرضها عليه، وقدم مئات

الآلاف من الضحايا وتعرض لكثير من العنف والكوارث والإبادة وتدمير المدن والقرى.

٥- وجد الشعب الكوردي في ثوراته بعض الدعم المحدود من الدول والحكومات التي كانت لها مصالح في دعمه، وخصوصاً دول الإقليم التي تقتسم كردستان فيما بينها ولديها الكثير من المشاكل والخلافات مع بعض، وكذلك من الدول التي لها مطامع في منطقة الخليج ومنايع البترول كالدول الكبرى وخصوصاً أيام المنافسة والحرب الباردة، الأمر الذي أدخل القضية الكوردية في استراتيجيات دولية وجعل من الحركة الكوردية لاعباً وطرفاً في تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة بأسرها.

٦- أصاب الضعف الثورة الكوردية أحياناً وكاد أن يصيبها الشلل ولكنها وكأي ثورة مشروعة أصيلة بقيت ولم تمت، ولا زالت مشتعلة وتساهم في رسم الأحداث بفعالية، وفي العراق وصلت إلى تشكيل حكومة محلية تم التعامل معها دولياً كأمر واقع، حتى إن الدول المجاورة لكوردستان العراق والتي لاتسعد بهذا الانجاز الكوردي وترى فيه خطراً عليها دفعتها مصالحها إلى التعامل مع هذا الكيان والواقع الموجود الآن في كردستان العراق الذي هو في الواقع دولة تنقصها الاعتراف الدولي الكامل، ولكن ما ينبغي قوله هو أن القيادة الكوردية لاتريدها دولة مستقلة بل جزءاً فيدرالياً من عراق تعددي ديمقراطي.

٧- إن القضية الكوردية بحكم قوتها وحجم الكورد وموقعهم الحساس في المنطقة ساهمت في الغالبية العظمى من التغييرات الداخلية لتلك الدول وأسهم ذلك في انعكاس تلك التغييرات على السياسات الخارجية والعلاقات الدولية، ولا يزال هذا التأثير ممتداً، كما أن القضية ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في الكثير من التوترات والحروب التي حصلت في المنطقة ومنها الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات ولم تنتهي آثارها حتى الآن وستبقى هذه القضية تفرز الآثار والنتائج السلبية والخطيرة على مستقبل شعوب المنطقة بأسرها إلى أن يتم حلها بشكل عادل.

وبناء على ما سبق فإن الباحث يوصي بالآتي:-

١- ضرورة القيام بدراسة جادة وأكثر عمقاً وتفصيلاً لمسألة العلاقة بين القوميات والاستقرار السياسي والتكامل الإقليمي الدولي.

٢- ضرورة دراسة القضية الكردية دراسة مستفيضة وذلك لخطورة تركها دون حل سياسي عادل على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم ولكونها ترتبط بالأمن القومي لشعوب المنطقة بأسرها، ولأنها كانت مثلها مثل أي قضية مدخلاً للتدخلات الخارجية.

٣- لا بد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، وحقه في أن يقرر مصيره كبقية الشعوب، كسبيل وحيد لإعادة الاستقرار والسلام والتنمية والتكامل الإقليمي للمنطقة وكل الحلول الأخرى ليست إلا حلولاً جزئية مؤقتة وغير عادلة ولا تؤدي إلا إلى مزيد من الدماء والضحايا وتكرار التجارب التي ثبت فشلها. ومن الواضح أنه منذ ما يزيد على ثمانين عاماً والدول التي تقتسم كردستان تستخدم كل أنواع العنف وتلتف على حقوق هذا الشعب وتحاول بشتى الطرق أن تقمع ثوراته ولكن دون جدوى، فهل ثمة ما يبرر تكرار مثل تلك المحاولات الفاشلة؟!

إن الامتداد الكردي على جانبي الحدود في هذه الدول الأربعة تركيا والعراق وإيران وسوريا يمكن أن يشكل جسراً للتواصل والتكامل في هذه الدول بدل أن يكون عاملاً اضطراب وعدم استقرار، لو عولجت المسألة بروح ديمقراطية وأعطى كل ذي حق حقه واندمج الشعب الكردي طوعاً في النسيج الوطني لهذه الدول.

قائمة المراجع

الموسوعات

- ١- الكيالي، عبد الوهاب الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠).
- ٢- زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨).

الكتب

- ٣- أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في الجغرافيا البشرية، (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩).
- ٤- ادوار، منكال بيرنر، أفكار في صراع النظريات السياسية، (بيروت: بدون ناشر ولا تاريخ).
- ٥- إبراهيم، أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، (القاهرة: دار المعارف المصرية، ١٩٧٠).
- ٦- إبراهيم، طه، حق القوميات في حكم ذاتي داخل أممها، (الخرطوم: المركز الطباعي، بدون تاريخ).
- ٧- إبراهيم، سعد الدين، الملل والنحل والأعراق (هموم الأقليات في الوطن العربي)، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤).
- ٨- إحسان، محمد، كوردستان ودوامسة الحرب، (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٠).
- ٩- بدوي، ثروت، النظم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩).
- ١٠- بدر الدين، صلاح، الأكراد شعبا وقضية، (بيروت: رابطة كاهو للثقافة ودار الكاتب، ١٩٨٧).
- ١١- بوتاني، عمر، الحوار وقائع ووثائق مؤتمر الحوار العربي الكردي (القاهرة: اللجنة المصرية للتضامن، ١٩٩٨).
- ١٢- السبازر، عبدالرحمن، هذه قوميتنا، (القاهرة: دار القلم، بدون تاريخ).

- ١٣- بحر، سميرة، المدخل لدراسة الأقليات، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢).
- ١٤- بيير ريتوفان، وجان باتيست دورزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، (بيروت- باريس: منشورات البحر المتوسط ومنشورات العرييدات، ١٩٨٩).
- ١٥- بيار سالينجر وأريك لوران، حرب الخليج الملف السري، (باريس: أوليفييه أوربان، ١٩٩١).
- ١٦- بريفكاني، عبدالقادر، المحررون، أعظم قادة القرن العشرين، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٠).
- ١٧- بريفكاني، عبدالقادر، الحركة القومية من مصطفى البارزاني الى مسعود البارزاني، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٨).
- ١٨- برومليه، بودولينى، الأثنوس والتاريخ (موسكو: دار التقدم، ١٩٩٨).
- ١٩- البنا، محمد عاطف، النظم السياسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٤).
- ٢٠- جواد، سعد ناجي، المسألة الكردية في العراق، ورقة مقدمة لندوة الأقليات في الوطن العربي المنعقدة في جامعة الخرطوم، ١٩٨٨.
- ٢١- جواد، سعد ناجي، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠، (لندن: دار اللام، ١٩٩٠).
- ٢٢- جليل، جليلي، نهضة الأكراد الثقافية القومية، نقله عن الروسية بافي نازي والدكتور ولاثوكدر، (بيروت: رابطة كاهو الثقافية ودار الكتب، ١٩٨٦).
- ٢٣- دافيد ماكدييل، الأكراد، ترجمة ايفيت فايز، (القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٦).
- ٢٤- دجاني، أحمد صدقي، القومية العربية في الفكر والممارسة، (بيروت: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ).

- ٢٥- دى لابلاش، أصول الجغرافية البشرية، ترجمة شاكر خصباك، (بغداد: منشورات جامعة بغداد، ١٩٨٤).
- ٢٦- هنري لورنس، اللعبة الكبرى - الشرق العربي المعاصر الصراعات الدولية، ترجمة د. محمد مخلوف، (بيروت: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٢).
- ٢٧- الزبيدي، ليث عبدالمحسن، ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١).
- ٢٨- زيغ ليتون هنري، الساسية العرقية في بريطانيا، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٣).
- ٢٩- الحاج، عزيز، القضية الكردية في العراق، التاريخ والآفاق، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤).
- ٣٠- الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينات، (بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة الانتصار، ١٩٨٥).
- ٣١- حمدي، وليد، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، (بدون مدينة، مطابع سجل العرب، ١٩٩٢).
- ٣٢- الحزب الديمقراطي الكوردستاني (اللجنة التحضيرية)، تقييم مسيرة الثورة الكوردية وانهيارها، والدروس والعبر المستخلصة منها، (كوردستان العراق: منشورات اللجنة المذكورة، ١٩٧٧).
- ٣٣- حسين، فاضل، مشكلة شط العرب، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥).
- ٣٤- المصري، ساطع، ماهي القومية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ).
- ٣٥- طراييشي، جورج، الدولة القطرية والنظرية القومية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢).
- ٣٦- طوالة، حسن محمد، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، (بيروت: بدون دار نشر، ١٩٨٤).
- ٣٧- الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب (دراسة في العلاقات التركبة والعربية)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٦)، ١٩٩٦).

- ٣٨- لورانت شابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى
الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي،
بدون تاريخ).
- ٣٩- ليبولد مارمورا، الأمة والأمية قضايا وأفاق مفهوم اشتراكي
للأمة، ترجمة ميشيل كيلو، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية،
١٩٩٣).
- ٤٠- ليلة، محمد كامل، النظم السياسية للدولة والحكومة، (القاهرة: دار
الفكر العربي، ١٩٧١).
- ٤١- مجيد، كمال، الأكراد - دراسة العلاقات العراقية- الإيرانية-
الكويتية، (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٧).
- ٤٢- المهنا، عبدالعزيز، البوسنة والهرسك (القضية والمأساة)، (الرياض:
مطابع دار الهلال، ١٩٩٢).
- ٤٣- مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،
(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).
- ٤٤- معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية
التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
- ٤٥- معوض، جلال عبد الله، الأكراد والتركمان في العراق (القاهرة:
سلسلة بحوث سياسية لجامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٤، رقم ٩٠).
- ٤٦- مينورسكي، الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة خمزنمدار،
(بيروت: دار الكتاب، ١٩٨٩).
- ٤٧- ناحوم غولدمان (مذكرات)، (عمان: دار الجليل، سلسلة شخصيات
صهيونية رقم ١٢، ١٩٩٤).
- ٤٨- النوري، قيس، مدارس الأنثروبولوجيا، (بغداد: جامعة
بغداد، ١٩٨٩).
- ٤٩- سلوبي، زنار، في سبيل كوردستان (مذكرات)، ترجمة د. علي،
(بيروت: رابطة كاهو للثقافة، دار الكاتب، ١٩٨٧).
- ٥٠- سلامة، غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، (بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

- ٥١- السماك، محمد، الأقليات بين العروبة والإسلام، (بيروت: دار الملايين، ١٩٩٠).
- ٥٢- ستيفن سي بليتر، الأكراد عنصر إضطراب في منطقة الخليج، ترجمة سعدون محمود الدليمي، مراجعة محمد عبدالكريم محمد (بدون ناشر ولا سنة الطبع).
- ٥٣- عارف، محمد حميد، إثنوغرافيا شعوب العالم، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٩).
- ٥٤- عبدالرازق، شفيق، صدام حسين نضاله وفكره السياسي، (بغداد: مطابع سوفتك، ١٩٨٢).
- ٥٥- عونى فرسخ وآخرون دراسات الوحدة العربية، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).
- ٥٦- عونى، درية، عرب واكراد خصام أم وئام، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣).
- ٥٧- عونى، درية، الأكراد، (القاهرة: أبو لى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
- ٥٨- عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: مكتبة مبدولي، ٢٠٠٢).
- ٥٩- فيكن تشيتران، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٨ بدون تاريخ).
- ٦٠- قره داغى، علي محمد محي الدين، القضية الكردية والحل الاسلامي، كوردستان العراق، الرابطة الاسلامية الكردية، (١٩٩٢).
- ٦١- شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمة بدر عقيلي، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٧).
- ٦٢- شرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨).
- ٦٣- تاج الدين، أحمد، الأكراد وتاريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، ٢٠٠١).

- ٦٤- تيد روبرت جار، أقليات في خطر (٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، تعريب مجدي عبدالحكيم وسامية الشامي، (القاهرة: مكتبة المدبولي، ١٩٩٥).
- ٦٥- الغزالي، محمد، حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي، (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٧٧).

المجلات والدوريات

- ٦٦- مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، العدد ١٣، مارس ١٩٩٨.
- ٦٧- مجلة (زانكو) للعلوم الانسانية (مجلة جامعة صلاح الدين. أربيل/ العراق) المجلد الأول العدد الثاني، ١٩٩٨.
- ٦٨- مجلة السياسة الدولية العدد ٦٩ يوليو ١٩٨٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٦٩- مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧٠- مجلة السياسة الدولية، العدد ١، يوليو ١٩٦٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧١- مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧٢- مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧٣- مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٩، يوليو ١٩٨٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧٤- مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ٧٥- مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٧٦-مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٧٧-جريدة الاهرام المصرية، عدد ٢١ مايو / ٢٠٠١.

٧٨-جريدة الحياة (لندن) عدد يوم ١١/١١/١٩٩٦.

٧٩-جريدة الحياة (لندن) عدد يوم ٧/٨/١٩٩٨.

٨٠-جريدة السياسة الكويتية، عدد يوم ١٨/١١/١٩٩٧.

مصادر باللغة الكوردية والفارسية

٨١-نقشبندی، نازاد، جيوگرافیای همزی کوردستان، زانکوی سلیمانی، ١٩٨٨.

٨٢-عزیز، حسین محمد، کورد و شوڤش و ههلی میژویی، سلیمانی، ٢٠٠٠.

٨٣-عیسی، صالح ملا عمر، بحران افرینی ابر قدرتها در کوردستان عراق، انتشارات توکلی، طهران، ١٣٧٩ هـ. ش.

٨٤-برزویی، مجتبی، اوضاع سیاسی کوردستان (از سال ١٢٥٨ تا ١٣٢٥ هـ. ش)، مؤسسة انتشارات فکر نو، طهران، ١٣٧٨ هـ. ش.

الرسائل الجامعية

٨٥-بسیونی، عبیر، التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية حالة التدخل في العراق ١٩٩١-١٩٩٦، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٨٦-الكبيسي، خليل فضيل، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية من ١٩٥٠-١٩٦٨، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

٨٧-فضل، إسماعيل حسين، المسألة الكردية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الدراسات الآسيوية الأفريقية بجامعة الخرطوم ١٩٨٥.

- ٨٨- صابر، سروه أسعد، كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى الى
نهاية مشكلة الموصل (١٩١٤ - ١٩٢٦) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة
صلاح الدين، أربيل، ١٩٩٩.
- ٨٩- قاسم، جميل قاسم، المشكلة الكردية والتكامل القومي في العراق،
رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة، ١٩٧٧.

فهرست الموضوعات

المقدمة	٣
الفصل الاول: القوميات والعلاقات الدولية	٩
المبحث الاول: تعريفات اساسية	١١
المطلب الاول: تعريفات مختلفة وملاحظات عليها	١١
المطلب الثاني: التعريف المختار	١٧
المبحث الثاني: تفسير الظاهرة القومية وعوامل نشأتها	٢١
المطلب الاول: العوامل التي تساهم في نشأة القومية وتبلورها.....	٢١
المطلب الثاني: نظريات لتفسير الظاهرة القومية	٢٥
المطلب الثالث: النظريات العنصرية والتفوق العرقي	٣٢
المبحث الثالث: الجغرافيا الاثنية للعالم و نماذج من	
قضايا القوميات والعلاقات الدولية	٣٨
المطلب الاول: نظرة عامة على الجغرافيا القومية في العالم	٣٨
المطلب الثاني: عوامل انفجار قضايا القوميات في العالم الثالث ...	٤٣
المطلب الثالث: من مفهوم القومية الى مفهوم الاقلية	٤٩
المطلب الرابع: نماذج مختلفة من قضايا القوميات في العالم	٥٧

٧٣ الفصل الثاني: الكرد وكردستان والقضية الكردية

المبحث الاول: تعريف عام بالشعب الكردي ٧٥

المطلب الاول: اصول الشعب الكردي ولغته ٥٧

المطلب الثاني: جغرافية كردستان وعدد سكانها ٧٨

المطلب الثالث: نبذة عن التاريخ السياسي للشعب الكردي ٨٤

المبحث الثاني: تقسيم كردستان وظهور القضية

الكردية ٨٩

المطلب الاول: بداية ظهور القضية الكردية ٨٩

المطلب الثاني: عوامل بلورة الوعي القومي وظهور الثورات الكردية

المطلب الثالث: مطالب واهداف الثورة الكردية ٩٧

المبحث الثالث: القضية الكردية في القرن العشرين ... ٩٩

المطلب الاول: كردستان تركيا (كردستان الشمالية) ٩٩

المطلب الثاني: كردستان ايران (كردستان الشرقية) ١٠١

المطلب لثالث: كردستان العراق (كردستان الجنوبية) ١٠٦

١٢١ الفصل الثالث: القضية الكردية و العلاقات الدولية

١٢٢ المبحث الاول: القضية الكردية والعلاقات الدولية ...

المطلب الاول: الاسباب التي تجعل القضية الكردية عاملاً هاماً في

١٢٣ رسم العلاقات الدولية في المنطقة

المطلب الثاني: اشكال و مداخل تأثير القضية الكردية على العلاقات

١٢٩ الدولية

١٤٢ المبحث الثاني: القضية الكردية في الاستراتيجيات

الدولية

١٤٢ المطلب الاول: امريكا والقضية الكردية

١٤٩ المطلب الثاني: الروس والقضية الكردية

١٥٤ المطلب الثالث: اسرائيل والقضية الكردية

١٥٨ المطلب الرابع: مصر والقضية الكردية

١٦٢ المبحث الثالث: القضية الكردية والعلاقات الايرانية

العراقية

١٦٢ المطلب الاول: جنود الصراع بين البلدين

١٦٥ المطلب الثاني: العلاقات الايرانية العراقية في عهد عبدالكريم قاسم

١٦٨ المطلب الثالث: العلاقات الايرانية العراقية وحكومة البعث

١٧١	المطلب الرابع: اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥
١٧٥	المطلب الخامس: الحرب الايرانية العراقية و العامل الكردي
١٨٣	خاتمة البحث:
١٨٩	قائمة المراجع